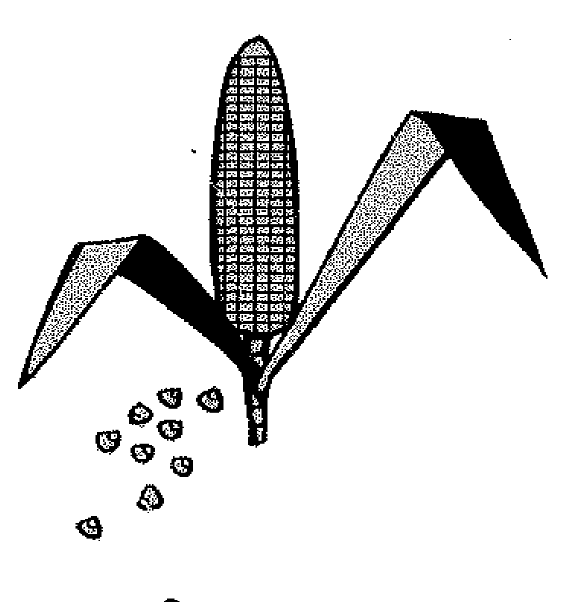
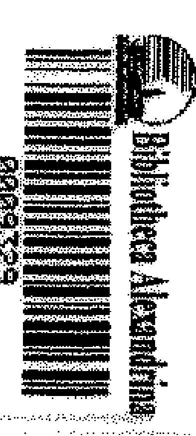
د. جمال حمدان

من خريطة الزراعة المصرية





دار الشروق

من خريطة
الزراعة المصرية

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

© دار الشروق

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقياً: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقياً: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN

SHOROUK INTERNATIONAL: 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL. 637 2743/4, TELEX: SHOROK 257786

د. جمال حمدان

من خريطة الزراعة المصريّة

دار الشروق

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمة ٧

الباب الأول ـ الأربعة الكبار ١٥

الفصل الأول ـ القطن ١٧

الفصل الثانى ـ القمح ٣٩

الفصل الثالث ـ الذرة والبرسيم ٥٤

الباب الثانى ـ ثنائيات منوّعة ٦٩

الفصل الرابع ـ الأرز والقصب ٧١

الفصل الخامس ـ الشعير والفول ٩١

الفصل السادس ـ البصل والعدس ١٠٥

الفصل السابع ـ تشكيلات متفرقة ١١٦

الباب الثالث ـ المحاصيل البستانية ١٣٩

الفصل الثامن ـ الخضروات والفواكه ١٤١

الفصل التاسع ـ الخضروات ١٥٣

الفصل العاشر ـ الفواكه ١٦٢

الفصل الحادي عشر ـ أقاليم الخضروات والفواكه الجغرافية ١٨٣

مقدمة

ما تزال الزراعة قاعدة الأساس في الاقتصاد المصري المعاصر، مثلما كانت رافعته الفعالة ومحرّكه الأول وخامته الأولية في بدايته الحديثة. فلئن كانت الصناعة قد تفوقت أخيراً على الزراعة في مساهمتها في الدخل القومي، فإن الأخيرة ما زالت تستوعب القطاع الأكبر من العمالة والقوة العاملة في البلد، أي ما زالت الحرفة الأساسية لأغلبية المصريين، فضلاً عن أنها هيَ التي قدمت قاعدة الانطلاق الصلبة للصناعة أصلا. والعلاقة بينهما من ثم علاقة عضوية حميمة مثلما هي وظيفية وثيقة. والواقع أنهما معاً كالصرح والأساس أو كالتمثال وقاعدته، لا انفصال لهما ولا مفر من التناسب والتناسق بينهما. وإذا كان البعض يشبه اقتصاد الدولة، أية دولة، بالشجرة المكتملة الناضجة، جذورها الزراعة وساقها الصناعة وفروعها التجارة، فلعل هذا التشبيه لا يصدق مثلما يصدق على الاقتصاد المصري العريق الجذور.

وكالزراعة بعامة، ما زال القطن بدوره «ملكا»، على الأقل داخل الزراعة نفسها. ولئن كان قد فقد عرشه مؤخرا للبترول في مجمل الاقتصاد المصري العام، فإنه يظل كما كان دائما حلقة الوصل الأولى والكبرى بين الزراعة والصناعة. ولكن قبل ذلك وفوق الكل فإن القطن ـ ولاسواه ـ هو مؤسس مصر الحديثة وباني نهضتها دون جدال، به اشترت عناصر الحضارة الحديثة، وبمكاسبه وعائداته انتقلت من العصور الوسطى إلى العصر

الحديث، وبتداعياته وتراكماته عادت إلى مجرى التاريخ الحي المؤثر بعد أن كانت قد خرجت منه أو كادت.

وفي عالم انفجر فيه المد السكاني الغامر، بل الطوفان البشري الكاسح، إلى آفاق غير مسبوقة ولا ملحوقة، بعد أن اختل فيه التوازن أيضا بين الصناعة والزراعة أو بين الانتاج غير العضوي والعضوي حتى بات يشكو من التخمة في المصنوعات ومن المجاعة في الغذاء، فإن الزراعة المهملة، المتنحية، المفترى عليها، تعود تلقائيا لتصبح أمل المستقبل بل وصمام أمنه الوحيد مثلما كانت دائما سند الماضي وسيدته الأولى. وبهذه الصفة فإن الزراعة لم تعد حرفة تنتمي إلى الماضي بقدر ما تمتّ إلى المستقبل، وإن في صورة مطوّرة فائقة التحديث بالضرورة والطبع.

وفي مصر المتخمة سكانيا، المأزومة اقتصاديا، المتباعدة باطراد عن الكفاية الذاتية غذائيا، باتت العودة إلى الزراعة أو بالأصح عودة الزراعة إلى الأولوية والصدارة ضرورة أمن وبقاء، مثلما هي مصل مضاد للاختلال الجسيم بين التوجه الصناعي والتوجه الزراعي وبين الانتاج والسكان. إن العودة إلى الزراعة هي العودة إلى الطبيعة.

الحديث إذن عن فضل الزراعة المصرية وخطرها بديهية من نوافل القول، ويمكن حقا أن يطول إلى ما لا نهاية. غير أن هذا ليس كتابا عن دور الزراعة المصرية أو أزمتها، ولا عن مشكلاتها أو مستقبلها... الخ، على خطورة هذا كله وضرورته. فذلك موضوع آخر له مجاله الخاص، ولعلنا نعرض له بالدراسة يوما ما. وإنما يقصر هذا الكتاب الصغير نفسه بصرامة على هدف محدد ومحدود معا، وهو مجرد أن يرسم خريطة الزراعة المصرية نفسها كما هي فعلا دون ما تشخيص أو تقييم أو تقويم، يعني مجرد أن يتحسس واقع تضاريسها ككل حي نابض، بما في ذلك ثوراتها وفوراتها الظاهرية واضطراباتها الداخلية الباطنية. إنها دراسة رصد وتصوير وعملية تحليل وتعليل فحسب.

هدف «موضعي» حقا كما قد نقول، غير أنه أكثر من متواضع

بالتأكيد. أولا لأنه لا تشخيص بلا توصيف قبلا، ولا علاج قبل التشريح والتحليل. وفي كل الأحوال فلا بد لنا من رؤية بانورامية متكاملة وصورة ستيريوسكوبية مجسمة، أي تلسكوبية وميكروسكوبية في آن واحد، للزراعة المصرية وهيئة المزرعة الوطنية الراهنة ككل وككيان. وثانيا لأن الزراعة المصرية قد تعرضت في العقود الأخيرة لسلسلة من التغيرات الداخلية الهيكلية، الهادئة أو العنيفة، الجذرية أو الثانوية، وذلك تحت ضغوط السكان ومتغيرات الهيكل الاقتصادي العام ولكن أساسا بفعل السد العالي، وإن كان من الصعب أن نقول إن السد قد أدى بعد إلى ثورة كاملة متناسبة ومتكافئة في الزراعة المصرية أو إن هذه التغيرات قد بلغت مداها أو حققت كل أهدافها أو أثبتت بالضرورة جدواها.

من هذا المنظور أو المنظار، يركز البحث الحالي عدسته وبؤرته على خريطة الزراعة المصرية المعاصرة بصورة مباشرة ومكثفة دون ما إيغال مفرط في الأصول التاريخية القديمة، ولكن أيضا دون إغفال للتطورات الحديثة نسبيا مما شهدت العقود القليلة الماضية. ولما كانت الخريطة ـ كما يقال ـ مجرد جدول إحصائي مرسوم بمثل ما أن الجدول الاحصائي هو في جوهره خريطة مقروءة أو مرقومة، فإن البعد الاحصائي في الدراسة يصبح أساسياً بل وأساس البعد الجغرافي ذاته، أو بالأحرى لا انفصال بينهما البتة.

ومن هذه الزاوية فلقد اتخذ البحث لنفسه من سنة ١٩٧٥ نقطة ارتكاز أساسية، من ناحية لأنها آخر الأرقام المنشورة المتاحة، ومن ناحية أخرى لأنها كرقم «مدوّر» سهل الحفظ تعد نقطة تحول أو إشارة بارزة. ثم على الجانبين أضفنا للمقارنة التاريخية إحصائيات سنتي ١٩٥٤، ١٩٥٧، ثم التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩. فأما أرقام الأساس ١٩٧٥ فمصدرها كتاب «الاقتصاد الزراعي، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء، وزارة الزراعة، القاهرة، ١٩٧٨، جزءان». وأما الأرقام التكميلية فمصدرها «النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع، وزارة الزراعة، ١٩٥٤، ١٩٥٨».

أما عن منهج الدراسة، فإنه بالطبع المنهج المحصولي، أي دراسة كل محصول على حدة محصولا محصولا. ذلك، على علاته، أمر لا مفر منه. من الناحية الأخرى، وللتصحيح والربط والتكامل، فإننا لم نغفل المركب المحصولي تماما، أي مجتمع المحاصيل في صراعاتها من أجل المكان وتوازناتها وشبكة علاقاتها المعقدة في الزمان ومواسم الزراعة وفصولها... الخ. فعرضنا لسباق المحاصيل، وميّزنا بين المحاصيل المتناقصة والمتوسعة، كما جمعنا بين المحاصيل المترابطة أو المتقابلة... الخ.

وفي هذا الصدد فإننا لم نتبن في تصنيف محاصيلنا تلك الأسس التقليدية كالأساس النباتي من حبوب وألياف وزيتيات وسكريات.. الخ، أو كأساس الاستعمالات من تجاريات وغذائيات، أو كالأساس الموسمي كالمحاصيل الصيفية والشتوية والنيلية. وإنما آثرنا دون إغفال الاشارة إلى تلك الأسس بطبيعة الحال أن نقسم هرم محاصيلنا على أساس الثقل والوزن وعلى الأساس النوعي، قل بإيجاز أو بالمجاز على الأساس الاستراتيجي. فعرضنا أولا «للأربعة الكبار» ـ رباعية القطن ـ القمح ـ الذرة ـ البرسيم، بحسبانها قاعدة الهرم وقاعدة الأساس التى تحتل فيما بينها ثلاثة أرباع مساحة المزرعة القومية تقريبا أو تقليدا. ثم فوق هذه القاعدة الصلبة العريضة ميزنا بين سلسلة متتابعة الحلقات من الثنائيات والثلاثيات المترابطة أو المتقابلة.

ذلك ليس أدعى فقط إلى حيوية الدراسة بالمقارنة والموازنة وبالمعارضة والمقابلة، ولا أدنى كذلك إلى تسليط الأضواء الكاشفة على جوانب غير مرئية منها عادة، وإنما أيضاً لأننا وجدنا أن معظم محاصيلنا المصرية تقع تلقائياً وبطبيعتها وبطريقة أو بأخرى وإلى حد أو آخر في مثل تلك التشكيلات النوعية التى يتنافر أو يتسابق أعضاؤها غالبا «كفرسي رهان». فمن المغري مثلا، والمقنع إلى حد بعيد كذلك، أن ننظر إلى القطن والقمح كفرسي رهان، وبالمثل الذرة والبرسيم. وبعدهما يأتى ثنائي الأرز والقصب، فالشعير والفول، فالسمسم والسوداني، فضلا بالطبع عن الخضروات والفواكه... الخ. (وبالمناسبة، فنظرا لطبيعتها الخاصة جدا، فلقد ظفرت المحاصيل البستانية

تلقائيا بقدر متميز من التفصيل والتطويل لا مفر منه ولا اعتذار عنه).

أما داخل كل محصول، فلقد جمعنا عادة في توازن محسوب بين دراسة التطور التاريخي الحديث وبين دراسة التوزيع الجغرافي الراهن. وفي هذا التوزيع الأخير ضغطنا أساسا وبشدة على أنماطه وخطوطه الاقليمية أي الجانب الكورولوجي البحت، جنبا إلى جنب مع تحليل الضوابط الطبيعية والبشرية التى تحكم وتفسر هذا التوزيع أي الجانب الإيكولوجي الجوهري. وفي الحالين فلقد أثرنا في تشريح كل محصول أسئلة أساسية عن ديناميات واستاتيكياته وثوابته ومتغيراته من سيولة زراعية وهجرة محاصيل وكمدى التجانس والتباين أو الانتشار والتركز في توزيعه ثم مدى التداخل أو الاستقطاب بين المحاصيل المختلفة وهل هي في ذلك التوزيع محاصيل عميمة أم خصيصة... الخ.

وأخيرا وفي كل الأحوال فلقد اصطنعنا تكنيك بروفيل المحاصيل كمنهج موحد لاستعراض كل محصول على امتداد أرض مصر من أقصاها إلى أقصاها.. ففي إطار جغرافية مصر الخاصة جدا وشكل المعمور المصري المتميز للغاية كخط أو كشق طولي أنبوبي ضيق له طول أكثر مما له عرض، وفي الوقت نفسه يتعامد على خطوط العرض، ومن ثم لا مفر يتدرج أو يتطور في ظروفه المناخية والطبيعية بصورة مؤثرة وفعالة بالضرورة، في هذا الاطار يبدو المنهج الأمثل هو منهج القطاع الطولي أو التراڤيرس الذي يتتبع كثافة المحصول من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال أو العكس، أى المنحنى البيانى لتوزيعاته وعلاقاته صعودا وهبوطا وتكاثفا وتخلخلا من البحر إلى الشلال. فبهذا نستطيع أن نستشف اتجاهات وانحدارات اقليمية محددة إما بالتزايد أو التناقص تلخص في يسر وتركيز وتجسيد كل جغرافية المحصول وضوابطها. وخلف سلوك كل منحنى ستكمن بالطبع الضوابط الإيكولوجية المختلفة في تلاعبها وتفاعلها إما تعارضا أو تداعيا... الخ.

أخيرا وليس آخرا، ففي خلال هذا كله كان لا بد بداهة من توحيد

وتنميط أسس الدراسة والتحليل الاحصائي بحيث تتيح المقارنة على المستوى القومي أو الاقليمي بلا خطأ أو اهتزاز. وثمة لهذا طريقان أو طريقتان: المقارنة المحلية والمقارنة القومية، أي أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة في كثافة زراعة أي محصول إما بنسبة مساحته في كل محافظة إلى جملة مساحة المركب المحصولي داخل تلك المحافظة نفسها، وإما بنسبة مساحته في كل محافظة إلى جملة مساحته هو في مصر عموما. والأول مقياس التكاثف، والثانى مقياس التركز، والاثنان معا يصنعان مقياس التجانس (أو التباين). وللاختصار والتيسير، نستطيع هنا ودائما أن نشير إلى مساحة المحافظة المحصولية ـ أية محافظة ـ بالرمز (م ح ل)، وإلى مساحة المحصول القومية ـ أى محصول ـ بالرمز (م ل ق).

فأما مقياس التكاثف فإن من الممكن أن نكتفي هنا، بعيدا عن تعقيدات «الانحراف المعياري standard deviation» ومشقته الرياضية، بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر، وذلك بأن نحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول في كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل)، ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول في مصر عموما وننسبها مئويا إلى هذه القيمة الأخيرة. ومن البديهي أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة في توزيع المحصول الجغرافي أي في كثافته، وكلما ارتفعت القيمة كلما زادت درجة التنافر أو التباين.

أما مقياس التركز فمداره هذا السؤال البسيط: في كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم في المائة من مجموع مساحة محصول ما في كل القطر، ومن كم محافظة يأتي كم في المائة من الانتاج القومي من هذا المحصول؟ وللاجابة نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق). ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر

المحافظات مساحة في المحصول المعني. وفى هذا الصدد يحسن أن نتبنى طريقة الحساب التراكمي cumulative في المحافظات العشر الأولى، بمعنى أن نضيف إلى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية، ثم إليهما نسبة الثالثة، وهكذا حتى العاشرة.

بعد هذه المؤشرات والتوجيهات الاحصائية كأدوات للبحث، لا تبقى لنا في ختام هذه المقدمة المقتضبة سوى كلمة عن تنظيم المادة العلمية عرضا وتبويبا وتوثيقا. لأن الكتاب برمته صغير محدود الأبعاد، فإن الفصول قصيرة والمعالجة مباشرة، حتى لتوشك الأبواب في حجمها ألا تعدو حجم الفصول العادية في كتاب كبير. كذلك فإن العناوين الداخلية غزيرة موفورة. غير أن ذلك كله أدعى إلى السهولة والبساطة والوضوح. بالمثل (أو على العكس!) فإن المراجع بالضرورة محدودة أو معدودة، فإنما مدارها المحوري هو المصادر الاحصائية الأساسية التي أشرنا إليها، وكل ما دون ذلك فتكميلي يخدمها أو يوظف في خدمتها.

وعلى أية حال، وفي كل الأحوال، فلعل من المفيد للقارىء أن يطالع الكتاب الحالي بالارتباط مع، أو بالاشارة إلى، فصل «التجانس المادي» من الجزء الثاني من كتاب المؤلف «شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان»، ١٩٨١، وكذلك فصل «الزراعة المصرية من الخريطة إلى التخطيط» من الجزء الثالث من الكتاب نفسه، ١٩٨٣. فثلاثتها يكمل بعضها البعض ويدعمه ويزيده وضوحاً وجلاءً - أو هكذا على الأقل نرجو ونأمل.

البَابُ الأوّل

الأربعةُ الكِبار

الفصل الأول

القطن

هو الثورة ـ كما هو الثروة ـ الأولى والأم في الزراعة المصرية الحديثة، افتتحها وقادها وما زال محورها حتى الآن. ولأنه أقدم محاصيلنا الحديثة، كان تاريخه سجلا مفعما حافلا بالتقلبات والتغيرات العميقة. ولأنه أشدها خطورة وأخطرها قيمة، فإنه يعد أكبر وأفعل المتغيرات في الزراعة المصرية جميعا، إذ تنعكس على الفور كل تغيراته على سائر عناصرها وأعضائها مساحة ومحصولاً وقيمة: تتسع مساحته فتنكمش مساحات الآخرين، وتنكمش مساحته فتتوسع مساحات الآخرين، خاصة الحبوب، وبالأخص القمح. إنه ضابط إيقاع الزراعة المصرية، مثلما هو قائدها، قائد الأوركسترا.

ذبذبة مساحة القطن، بحكم المساحة وحدها على الأقل، قد لا تقل إذن في مداها عن ذبذبة الأرز، وإن فاقتها أثراً وخطراً خارج كل حدود بالطبع إلا أن تكون أدنى إلى المدى الطويل من عقد إلى عقد، حيث ذبذبة الأرز أدنى إلى المدى القصير من عام إلى عام. لكن ذبذبة القطن، على خلاف ذبذبة الأرز، لا ترجع إلى عوامل داخلية أو ضوابط طبيعية بقدر ما تعود إلى عوامل خارجية نائية وضوابط اقتصادية بحتة. فضابط ذبذبة الأرز المطلق هو الفيضان، أما القطن فمنذ استقر الري الدائم وتوطد، توفر له الماء بأكبر قدر متاح من الانتظام، بحيث استقل عمليا أو كاد عن ذبذبات الفيضان. ومع ذلك فلا تكاد ذبذبة مساحته تقل عن الأرز كثيرا. السبب ببساطة هو أن السوق الخارجية العالمية هي كل شيء في حياة القطن، هي التي تقرر مصيره، مساحته، محصوله، مثلما تقرر سعره وإذ تقرر هذا السعر.

وبدوره يقرر القطن مساحة المحاصيل الأخرى وقيمتها، مثلما يقرر مصير مصر برمتها.

على الجانب التاريخي

ومنذ الحرب الأهلية الأمريكية، التي أعطت القطن المصري فرصته ودفعته الأولى في ستينات القرن الماضي، والحرب بدورها تبدو أهم عامل منفرد في السوق العالمية. ويبدو أن من الممكن أن نضعها قاعدة عامة أن الحروب العالمية ضربة قاضية للقطن المصري، بينما أن الحروب المحلية دفعة قوية له: الحروب العالمية كالحربين الأولى والثانية، والمحلية ابتداء من الحرب الأهلية الأمريكية حتى الحرب الكورية. وفي ضوء هذا التفسير يمكن أن نتتبع تطور أرض القطن في مصر خلال الفترة الحديثة.

تطور المساحة

حتى أواخر القرن الماضي لم تبلغ مساحة القطن المليون فدان بل وقفت دونه بقليل. وفي بدايات القرن الحالي واصل القطن صعوده بسرعة وقوة حتى بلغ المليون وثلاثة أرباع المليون فدان عشية الحرب الأولى مسجلا ١,٧٥٥,٠٠٠ في ١٩١٤، ثم ١,٨٢٨,٠٠٠ في ١٩٢٠. غير أنه هبط بفعل آثار الحرب المتخلفة إلى ١,٥٨٨,٠٠٠ في ١٩٢٣. على أنه سرعان ما أفاق من هذه الآثار ليسجل رقمه القياسي ١,٩٢٤,٠٠٠ فدان في ١٩٢٥، أي زهاء المليونين لأول مرة. لكنه عاد فهبط إلى ١,٧٣٢,٠٠٠ في ١٩٣٤، ثم احتفظ بمستوى المليون وثلاثة أرباع المليون في الثلاثينات بوجه عام، حيث بلغ متوسطه في الفترة ١٩٣٩/٣٥ نحو ١,٧٥٤,٠٠٠ فدان تمثل نحو ٢١٪ من المساحة المزروعة في البلد، مسجلاً رقمه القياسي الجديد ١,٩٧٨,٠٠٠ في سنة ١٩٣٧ ومحققاً علامة المليونين للمرة الثانية، وممثلاً ٣٧٪ من مساحة الأرض المزروعة في ذلك العام.

ثم جاءت الحرب الثانية، فكانت فترة الحضيض في تاريخ القطن كله منذ البداية وحتى اليوم. فمع إغلاق سوق التصدير هوت المساحة في الفترة ٤٠ ـ ١٩٤٤ أي في قلب الحرب إلى ١,١٢٠,٠٠٠ فدان، بينما

سجلت سنة ١٩٤٥ نقطة الحضيض وهي ٩٨٣,٠٠٠ فدان، مرتدة بذلك إلى ما دون المليون لأول مرة منذ أواخر القرن الماضي. وقد كان هذا مخطّطاً حكوميا مثلما كان محتوما تلقائيا على أية حال. فقد حددت مساحة القطن بنسبة ٢٢٪ من الزمام المزروع في شمال الدلتا، تنخفض إلى ١٥٪ في بقية البلد، إلا أراضي الحياض والأراضي المحولة إلى الري الدائم شرق النيل بأسيوط وسوهاج فلا قطن فيها على الاطلاق[1].

بعد الحرب بدأ الانتعاش، فبلغ متوسط المساحة في الفترة ٤٥ ـ ١٩٤٩ نحو ١,٣١٦,٠٠٠ فدان، كان من الممكن أن تتصاعد تدريجيا وببطء لولا أن عاجلتها مرحلة تخزين الخامات العالمية الشهيرة stock-piling في الحرب الكورية في الخمسينات الباكرة فدفعت بها من جديد إلى علامة المليوني فدان لأول مرة منذ ١٩٣٧. ففي ١٩٥١ بلغت المساحة ١,٩٧٩,٠٠٠ فدان، وهي ثالث مرة يبلغ فيها القطن علامة المليونين. بالمقابل، بلغ المتوسط في الفترة ٥٠ ـ ١٩٥٤ نحو ١,٧٦٥,٠٠٠ أي المليون وثلاثة أرباع المليون. وفي ١٩٥٥ زادت المساحة إلى ١,٨١٦,٠٠٠، لكنها هبطت في ١٩٥٦ إلى ١,٦٥٣,٠٠٠ فدان. ولعل سنة ١٩٦١ أن تعد قمة مساحة القطن في تاريخه الحديث، حيث سجلت ١,٩٨٦,٠٠٠ محققة بذلك أيضا علامة المليونين لرابع مرة ـ ولآخر مرة أيضا. فلعلها في الوقت نفسه نقطة التحول النهائي نحو الاتجاه الهابط الذي ساد بعد ذلك حتى اليوم.

ففي ٦٢ ـ ١٩٦٤ دار المتوسط حول + ١,٦ مليون فدان. ورغم أنه سجل ١,٩٠١,٠٠٠ في ١٩٦٥، فقد كانت تلك آخر مرة يحقق فيها مثل هذه العلامة. وفي الفترة ٦٥ ـ ١٩٦٩ لم يزد المتوسط عن ١,٦٩٤,٠٠٠، هبط أيضا إلى ١,٥٥٢,٠٠٠ في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ حيث كانت سنة ١٩٧٣ هي آخر مرة يسجل فيها ١,٦ مليون فدان. وفي ١٩٧٥ لم تزد المساحة عن ١,٣٤٦,٠٠٠، هبطت أيضا إلى ١,٢٤٨,٠٠٠ في ١٩٧٦،

---

(1) A. E. Crouchley, Economic development of modern Egypt, Lond, 1938, p. 57 - 9.

ولو أنها عادت فارتفعت إلى ١,٤٢٣,٠٠٠ في ١٩٧٧، إلا أنها كانت آخر مرة تبلغ علامة ال ١,٤ مليون فدان. وفي ١٩٧٩ بلغ التقدير الأولي ١,١٩٧,٠٠٠ فدان. والمفهوم أن هدف التخطيط حاليا أن تبقى علامة ١,٢ مليون هي المعدل الدائم للقطن مع الحيلولة دون هبوطه دونها بقدر الامكان. وهو هدف بادي التواضع، ولكنه بادي الصعوبة أيضا في ظل الاتجاه الهابط المزمن والغامر.

مغزى التطور

في هذا العرض تبرز لنا بضع علامات ومؤشرات دالة. فأولا، الحد الأعلى الذي سجله القطن يناهز مليوني فدان وإن لم يبلغها بالضبط (١,٩٨٦,٠٠٠ فدان سنة ١٩٦١)، والحد الأدنى هو دون المليون بقليل (٩٨٣,٠٠٠ فدان سنة ١٩٤٥). فمدى الذبذبة نحو المليون فدان، أي مثل الحد الأدنى أو نصف الحد الأعلى، وهي نسبة ضخمة جدا بلا شك. ثانيا، وفي النتيجة، فبعد أن كان القطن يحتل ٣٧ - ٢١٪ من المساحة المزروعة في الثلاثينات قبل الحرب، هوى اليوم إلى ١٠,٦٪ من المساحة المحصولية سنة ١٩٧٩، أي إلى نحو النصف أو أقل كذلك. ثالثا، حتى في أوجها لم تزد مساحة القطن قط عن مساحة البرسيم أو الذرة حتى في حضيضها المطلق، وكان بذلك المحصول الثالث مساحة في أحسن حالاته. والواقع أنه كان في تنافس دائم على المرتبة الثالثة مع القمح بالذات، فكانت سجالا بينهما على التناوب أو التعاقب.

فإلى ما قبل الحرب الثانية كانت اليد العليا للقطن بيقين وتفوق تامين. ولكن الميزان انقلب لصالح القمح تماما أثناء الحرب، وظل كذلك بعدها لبضع سنين، بالتحديد منذ ١٩٤٠ حتى ١٩٤٩، في أواخرها أخذت الفجوة بينهما تضيق تدريجيا إلى أن تغلب القطن بقليل في ١٩٤٩ (١,٦٩٢,٠٠٤ للقطن مقابل ١,٤١٧,١٦٠ للقمح). ومنذ ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ انقلبت الصورة بين المحصولين بنفس الوتيرة، فازداد تفوق القطن حتى بلغ أقصاه في السنة الأخيرة، ١٩٥٢ (١,٩٦٦,٩٥٥ للقطن مقابل ١,٤٠٢,٠٠٥ للقمح). غير أن العلاقة انعكست من جديد في سنتي

١٩٥٣، ١٩٥٤، لترتد من جديد لصالح القطن منذ ١٩٥٥ إلى ١٩٧٤ أي لنحو ٢٠ سنة متوالية وهي أطول فترة متصلة ثابتة في التوازن بينهما.

ولكن منذ ١٩٧٥ تقارب الاثنان بشدة في المساحة وتبادلا الأولوية بسرعة ومرونة، إلى أن انتهى الوضع بغلبة القمح في ١٩٧٩ (١,٣٩١,٠٠٠ للقمح مقابل ١,١٩٦,٠٠٠ للقطن). وهو وضع لا ينتظر له أن ينعكس بعد الآن، ويبدو أنه سيكون ثابتا لأمد طويل في المستقبل المنظور. وعلى الجملة، فمن الواضح تماما أن العلاقة عكسية بصورة مباشرة وقاطعة بين القطن والقمح على المستوى التاريخي، مثلما سنجدها على المستوى الجغرافي.

وهي كذلك إلى حد أو آخر بين القطن والأرز، وإن تكن على مستوى أدنى بالطبع. فلفترة طويلة جدا لم يكن الأرز ليقارن من قريب أو بعيد بالقطن، حيث كان الأخير أضعاف الأول بسهولة أو ضعفه على الأقل. مثلا في أوجه في ١٩٦١ حين بلغ القطن ١,٩٨٦,٠٠٠، لم يزد الأرز على ٥٣٧,٠٠٠ فدان، أي بنسبة الربع تقريبا. ولكن مع زحف الأرز المطرد منذ الخمسينات، أخذت الفجوة بينهما تضيق. فمثلا في سنة قمة الأرز ١٩٦٨ سجل نحو ١,٢٠٤,٠٠٠ فدان، مقابل ١,٤٦٤,٠٠٠ للقطن. على أن الفجوة عادت إلى الاتساع تدريجيا في السبعينات بعد أن تراجع الأرز قليلا دون قمته السابقة ليدور في فلك المليون. واليوم يحتل القطن المرتبة الرابعة والأرز الخامسة، ولكن بفارق محدود. مثلا في ١٩٧٩ كانت مساحتهما ١,١٩٦,٠٠٠ مقابل ١,٠٤٠,٠٠٠ على الترتيب.

من ناحية ثالثة فلقد يبدو أنه لا وجه للمقارنة أو للمنافسة بين القطن وعائلة الخضروات والفواكه، فلفترة طويلة جدا كان القطن عشرة أمثال مساحتهما مجتمعة على الأقل. ولكن في الفترة الأخيرة، مع تناقص مساحة الأول وتزايد مساحة الثانية بانتظام وتسارع، تضاءلت المسافة الفاصلة بينهما بل وإلى حد انقلاب العلاقة مؤخرا. ففي ١٩٧٩ بلغت مساحة القطن ١,١٩٦,٠٠٠ فدان، مقابل ١,٠٢٩,٠٠٠ للخضروات، ٣٤٠,٠٠٠ للفواكه. أي أن القطن أصبح يفوق الخضروات بقليل، ولكنه

قمين بأن يفقد هذا التفوق إذا حسبت الخضروات والفواكه مجتمعة بحسبانها المحاصيل البستانية (١,١٩٦,٠٠٠ مقابل ١,٣٦٩,٠٠٠ على الترتيب).

من شبكة علاقات التوازن الحرجة أو الحساسة هذه، نخرج بعدة انتهاءات قاطعة وبالغة الأهمية. فرغم أن القطن محصول ألياف ومحصول صيفي، والقمح محصول حبوب ومحصول شتوي، فإن العلاقة بينهما على الأرض وفي المساحة تنافسية مباشرة وعكسية بالتحديد. ورغم أن الأرز محصول صيفي كالقطن، فإنه محصول حبوب أيضاً، ولكن علاقتهما عكسية كذلك. كذلك فرغم أن المحاصيل البستانية لا هي من الألياف ولا هي من الحبوب، فإن علاقتها بالقطن عكسية هي الأخرى. وإنما يجمع بين هذه الأطراف الأشباه والأضداد في كفة أنها محاصيل غذائية، بينما القطن محصول ألياف في الكفة الأخرى. وهذا مكمن الصراع كله. فالصراع والتنافس والعلاقة العكسية إنما هي بين المحاصيل التجارية في جانب والمحاصيل الغذائية في الجانب الآخر، أو باختصار بين الألياف والأفواه. ليس فقط على مستوى التطور التاريخي العام، ولكن أيضا على المستوى الجغرافي الخاص، فهذه الثلاثية بالتحديد هي أقوى عوامل طرد القطن اقليميا، وبالتالي من عوامل تشكيل خريطته، كما سنرى على الفور.

تطور المساحات (بالفدان)

السنة	القطن	القمح	الأرز
١٩٣٩-٣٥	١,٧٥٤,٣٣٨	١,٤١٠,٢٥١	٤٤٥,٦٣٧
١٩٤٤-٤٠	١,١٢٠,٠٢٩	١,٦٣٠,٥٥٢	٥٧٨,٣٦٦
١٩٤٥	٩٨٢,٤٣٥	١,٦٤٦,٩٣٠	٦٣٠,٤٤٧
١٩٤٦	١,٢١١,٧٣١	١,٥٨٥,٩٩٧	٦٣١,٦٠٢
١٩٤٧	١,٢٥٤,١٥٤	١,٦٢٩,٦٧٠	٧٧٥,٧٧٥
١٩٤٨	١,٤٤١,٤٥٥	١,٥١٥,٧٥٣	٧٨٥,٧٢٤

السنة	القطن	القمح	الأرز
١٩٤٩	١,٦٩٢,٠٠٤	١,٤١٧,١٦٠	٧٠٢,٩٨٣
١٩٤٩-٤٥	١,٣١٦,٣٥٦	١,٥٥٩,١٠٢	٧٠٥,٣٠٦
١٩٥٠	١,٩٧٤,٥٥٩	١,٣٧١,٩٩٧	٧٠٠,٢٥٨
١٩٥١	١,٩٧٩,٤٥٣	١,٤٩٦,٥٧٥	٤٨٨,٠٦٩
١٩٥٢	١,٩٦٦,٩٥٥	١,٤٠٢,٠٠٥	٣٧٣,٦٠٩
١٩٥٣	١,٣٢٤,٣٠٤	١,٧٩٠,٣٢٣	٤٢٢,٥٧٠
١٩٥٤	١,٥٧٩,٤٢٧	١,٧٩٤,٨٢٥	٦٠٩,٦٣٣
١٩٥٤-٥٠	١,٧٦٤,٩٤٠	١,٥٧١,١٤٥	٥١٨,٨٢٨
١٩٥٥	١,٨١٥,٦٩٧	١،٥٢٣,٢٨٨	٥٩٩,٧٢٤
١٩٥٦	١,٦٥٢,٦٣٥	١,٥١٤,٢٣٤	٦٩٠,٣٠٩
١٩٥٧	١,٨١٩,٠٠٠	١,٥١٤,٠٠٠	٧٣١,٠٠٠
١٩٥٨	١,٩٠٥,٠٠٠	١,٤٢٥,٠٠٠	٥١٨,٠٠٠
١٩٥٩	١,٧٦٠,٠٠٠	١,٤٧٥,٠٠٠	٧٢٩,٠٠٠
١٩٥٩-٥٥	؟	١,٥٠١,٤٢٧	٦٥٣,٦٨٣
١٩٦٠	١,٨٧٣,٠٠٠	١,٤٥٦,٠٠٠	٧٠٦,٠٠٠
١٩٦١	١,٩٨٦,٠٠٠	١,٣٨٤,٠٠٠	٥٣٧,٠٠٠
١٩٦٢	١,٦٥٧,٠٠٠	١,٤٥٥,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠
١٩٦٣	١,٦٢٧,٠٠٠	١,٣٤٥,٠٠٠	٩٥٩,٠٠٠
١٩٦٤	١,٦١١,٠٠٠	١,٢٩٥,٠٠٠	٩٦٢,٠٠٠
١٩٦٤-٦٠	؟	١,٣٨٧,١١١	٧٩٨,٨٨٦
١٩٦٥	١,٩٠٠,٦٣٩	١,١٤٤,٤٠٧	٨٤٨,٠٨٨
١٩٦٦	١,٨٥٩,٣٢٠	١,٢٩٠,٥٧٥	٨٤٣,٩٦٠
١٩٦٧	١,٦٢٥,٩٦٩	١,٢٤٥,٣٥١	١,٠٧٤,٦٥٩
١٩٦٨	١,٤٦٣,٧٤٧	١,٢٤٦,٣٨٤	١,٢٠٤,٣٦٧
١٩٦٩	١,٦٢١,٦٩١	١,٤١٢,٨٩٢	١,١٩١,٤٩٢

السنة	القطن	القمح	الأرز
١٩٦٩-٦٥	١,٦٩٤,٢١٩	١,٢٦٧,٩٢٢	١,٠٣٢,٥١٣
١٩٧٠	١,٦٢٧,٤٢٧	١,٣٠٤,٤٣٠	١,١٤٢,٣١٨
١٩٧١	١,٥٢٤,٩٧٦	١,٣٤٩,٠٥٠	١,١٣٧,٠٠١
١٩٧٢	١,٥٥٢,٤٠٢	١,٢٣٩,٣٣٥	١,١٤٥,٥٥٣
١٩٧٣	١,٦٠٠,١٢٢	١,٢٤٧,٥٧٨	٩٩٧,٠٧٢
١٩٧٤	١,٤٥٢,٧٢٧	١,٣٦٩,٩٣٩	١,٠٥٢,٩٨٧
١٩٧٤-٧٠	١,٥٥١,٥٣١	١,٣٠٢,٠٦٦	١,٠٩٤,٩٨٦
١٩٧٥	١,٣٤٥,٩٩٠	١,٣٩٣,٩٥٠	١,٠٤٧,٤٧١
١٩٧٦	١,٢٤٨,٠٠٠	١,٣٩٥,٥٨٨	١,٠٧٨,٠٠٠
١٩٧٧	١,٤٢٣,٠٠٠	١,٢٠٧,٠٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠

على الجانب الجغرافي

خريطة القطن

رغم هذا النبض المساحي العنيف والعنيد على مر السنين، فإن نمط توزيع القطن الأقليمي يمتاز على امتداد الأرض بدرجة مثيرة من التبلور الجغرافي الملحّ والمصرّ: ذبذبة في الرقعة ضد ثبات في الخطة يعني: الأولى من المتغيرات، والثانية من الثوابت. ولعل هذه المتناقضة أن تكون أدعى ما في جغرافية القطن إثارة للدهشة والتساؤل حقا.

الثبات والتكثف

ذلك أننا إذا تتبعنا خريطة توزيع القطن في عدة تواريخ متباعدة تختلف فيها مساحته بشدة، فسنجد أن الخطوط الأساسية العريضة لا تكاد تتغير إلا من فروق طفيفة للغاية بعضها محض عشوائي من فعل تعديل الحدود الادارية البحت. بل إن هذه الفروق الطفيفة إن ذهبت فإنما تذهب

لتزيد الخطة الجوهرية تبلورا وتأكيدا وإصرارا. خذ مثلا، كما يفعل الجدول الآتي، النسب المئوية لكل وحدة إدارية من جملة مساحة القطن بمصر في سنوات ١٩٣٧، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٧٥ بحسبانها تمثل الصورة في الأوضاع التقليدية ما قبل الحرب الثانية ثم في المرحلة الانتقالية ما بعدها ثم أخيرا المرحلة الانقلابية بعد السد العالي.

المحافظة	١٩٣٧	١٩٥٤	١٩٥٦	١٩٧٥
البحيرة	١٢,٦	١٢,٦	١٢,١	١٢,٧
الغربية	٢٢,٠	١٤,٢	١٠,٥	٩,٨
الفؤادية	–	٩,١	–	–
كفر الشيخ	–	–	٨,١	٨,٨
الدقهلية	١١,٤	١١,٩	١٧,٠	١٥,١
دمياط	–	–		١,٣
الشرقية	١٠,١	١٠,٨	١١,٥	١٠,٢
المنوفية	٥,٢	٥,٦	٤,٥	٥,١
القليوبية	٢,٨	٢,٨	٢,٦	٢,٢
الدلتا	٦٤,٠	٦٧,٢	٦٦,٢	٦٥,٣
الجيزة	٢,٢	٢,١	١,٧	٠,٢
بني سويف	٤,٥	٤,٢	٤,٦	٥,٥
الفيوم	٥,١	٥,٧	٤,٣	٤,٩
المنيا	٨,٩	٨,٠	٩,٦	١٠,٥
أسيوط	٨,٨	٦,٦	٦,٤	٧,٣
سوهاج	٥,١	٤,٤	٥,٧	٥,٧
قنا	١,١	١,٥	١,٣	٠,٥
أسوان	٠,٣	٠,٢	٠,٣	صفر
الصعيد	٣٦,٠	٣٢,٨	٣٣,٨	٣٤,٧
مساحة القطر بالفدان	١,٩٧٨,١٥١	١,٥٧٩,٤٢٧	١,٦٥٢,٦٣٥	١,٣٤٥,٩٩٠

ففيما عدا تعديلات أو تعقيدات الحدود الادارية الشكلية، وأهمها اجتزاء الفؤادية/ كفر الشيخ من الغربية، ثم ضم دمياط إلى الدقهلية، ثم فصلها عنها، نجد الحد الأدنى فقط من التغيرات الموضوعية. فنسب الغالبية العظمى من المحافظات إنما تتزايد أو تتناقص بالعلامة العشرية على الأرجح أو على الأكثر. أما حالة الغربية فحدودية بحتة، فإذا نحن جمعنا إليها الفؤادية و/أو كفر الشيخ بعد سلخها لما تغيرت النسب كثيرا. وبالمثل حالة الدقهلية مع دمياط.

ولكن أهم ما تشي به تغيرات الأرقام إنما هو يقينا الاتجاه الألومتري allometric أي اتجاه الأكبر منها إلى المزيد من التزايد واتجاه الأصغر منها إلى المزيد من التناقص. والنتيجة أو المعنى بالطبع هو أن القطن يزداد تركيزا على، وتركزا في، مناطقه الأكثف والأهم، بينما يتضاءل في مناطقه الأقل كثافة وأهمية إن لم يتخل عن بعضها تقريبا. فنسب القطن تتزايد بدرجات متفاوتة في حالات الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية وهي كبرى زارعيه في الدلتا، وبالمثل في المنيا وأسيوط وسوهاج وبني سويف وهي أهم زارعيه في الصعيد. لكنها بالمقابل تتناقص في القليوبية والجيزة وقنا وأسوان وهي صغرى منتجيه، بل يوشك القطن عمليا أن ينقرض في المحافظتين الأخيرتين. هذا وذاك بينما تكاد بقية الحالات، وهي منتجو الوسط، تكون ثابتة.

ونتيجة لهذه التغيرات التدريجية المستمرة فإن حقل القطن المصري ككل يتغير، وئيدا ولكن أكيدا، هيكلا وشكلا وموقعا. فذيله إذ يضمر ويبتر في الجنوب الأقصى، في حين يزداد مركز ثقله وزنا في الشمال الأقصى، فإنه لا يفقد من طوله العام فقط ولكن أيضا يزحف جسميا من الجنوب إلى الشمال ومن العروض الجنوبية إلى الشمالية أكثر ومن أعماق الداخل القاري تجاه الساحل البحري.

هناك إذن ثبات قاعدي داخله تكثيف تكميلي، أو قل ديناميات ثانوية داخل الاطار الاستاتيكي الأساسي. ولهذا الديالكتيك آثاره المحققة التي تنعكس أيضا في سائر معالم الخريطة. فنتيجة لهذا الثبات الأساسي أو

شبه الثبات، نجد أن ترتيب الأولويات بين المحافظات لا يكاد يختلف أو يتغير إلا في أضيق الحدود، وبعض هذه التغيرات حالات حدية جدا. بالتالي تبدي النسب التراكمية لمساحات المحافظات، وكذلك للوجهين، صورة متقاربة شبه ثابتة للغاية كما يوضح الجدول الآتي على الصفحة التالية.

التجانس قبل التركز

كمحصول رئيسي يشكل محور الدورة الزراعية المصرية وأربح محاصيلها تقليديا إلى وقت قريب جدا على أية حال، فإن كل فلاح يحرص على أن يزرع القطن بأقصى أو بأي قدر ممكن أيا كانت الظروف البيئية وغير البيئية. إنه محصول عميم بالضرورة، لا تخلو منه محافظة ولو بنسبة رمزية، وإن كان قد اختفى مؤخرا فقط من محافظاته الحدية أو غير الجدية أو المجدية. وكمحصول رئيسي عميم، فبديهي أن يتسم توزيع القطن بقدر كبير من التجانس في الكثافة. فباستبعاد الحالات الحدية أو الرمزية، نجد نسبة القطن من المساحة المحصولية (م ح ل) في الأغلبية العظمى من المحافظات تدور في حدود متقاربة للغاية. فمثلا في ١٩٧٥ نجد أعلى نسبة لا تعدو ١٧,٦ ٪، وأقلها لا تبعد عن ٧,٩ ٪، بينما يعد المتوسط القومي العام ١١,٧ ٪، بمعدل انحراف معياري عام يناهز ٤٥,٢ ٪ فقط.

يترتب على هذا أن القطن يتسم أيضا بدرجة تركز جغرافي معتدلة غير مسرفة. فمن جدول النسب التراكمية السابق، نرى أن المحافظة الأولى في زراعته لم تزد بالكاد عن خمس إلى سدس مجمل مساحته القومية، بينما لا يجمع نصفها أقل من المحافظات الخمس الأولى عادة، ولا ثلاثة أرباعها أقل من الست أو السبع الأولى، ولا تسعة أعشارها أقل من التسع أو العشر الأولى. وفيما عدا هذا فإن مساحة القطن تتوزع بين الوجهين بنسبة شبه ثابتة هي الثلثان للدلتا والثلث للصعيد تقريبا.

إذا تتبعنا إيقاع كثافة القطن على المحور الطولي من الشمال إلى الجنوب، كما تتمثل في نسبته من المساحة المحصولية بكل محافظة بالاضافة

	المحافظة ١	+ ٢	+٣	+٤	+٥	+٦	+٧	+٨	+٩	+١٠
١٩٣٧	الغربية ٢٢,٠	البحيرة ٣٤,٦	الدقهلية ٤٥,٠	الشرقية ٥٦,١	المنيا ٦٥,٠	أسيوط ٧٣,٨	المنوفية ٧٩,٠	الفيوم ٨٤,١	جرجا ٨٩,٢	بني سويف ٩٣,٧
١٩٥٤	الغربية والفؤادية ٢٣,٣	البحيرة ٣٥,٩	الدقهلية ٤٧,٨	الشرقية ٥٨,٦	المنيا ٦٦,٦	أسيوط ٧٣,٢	المنوفية ٧٨,٨	الفيوم ٨٤,٤	جرجا ٨٨,٨	بني سويف ٩٣,٠
١٩٥٦	الغربية وكفر الشيخ ١٨,٦	الدقهلية ودمياط ٣٥,٦	البحيرة ٤٧,٧	الشرقية ٥٩,٢	المنيا ٦٨,٨	أسيوط ٧٥,٢	جرجا ٨٠,٩	بني سويف ٨٥,٥	المنوفية ٩٠,٠	الفيوم ٩٤,٣
١٩٧٥	الدقهلية ١٥,١	البحيرة ٢٧,٨	المنيا ٣٨,٣	الشرقية ٤٨,٥	الغربية ٥٨,٣	كفر الشيخ ٦٧,١	أسيوط ٧٤,٤	سوهاج ٨٠,١	بني سويف ٨٥,٦	المنوفية ٩٠,٧

بروفيل الكثافة

القطن ١٩٧٥

المحافظة	م ح ل	م ل ق	المحصول بالقنطار	الأصناف السائدة بالترتيب التنازلي	كثافة السكان ١٩٧٨
الاسكندرية	٢ , ٠	صفر	٢ , ٢	جيزة ٧٠	٩٠١
البحيرة	١٢ , ١	١٢ , ٧	٤ , ٦	جيزة ٧٠	٢٦١
الغربية	١٥ , ٨	٩ , ٨	٥ , ٣	جيزة ٦٧، منوفي، جيزة ٧٠	١٢٣٤
كفر الشيخ	١٢ , ٢	٨ , ٨	٤ , ٣	منوفي، جيزة ٤٥، جيزة ٧٠	٤٢٩
الدقهلية	١٥ , ١	١٥ , ١	٥ , ٠	جيزة ٦٨، منوفي، جيزة ٦٧	٨٢٦
دمياط	٧ , ٩	١ , ٣	٤ , ١	منوفي	٩٩١
الشرقية	١٠ , ٥	١٠ , ٢	٥ , ٥	جيزة ٦٩، جيزة ٦٧	٦٥٨
الاسماعيلية	٠ , ٥	صفر	٤ , ٠	جيزة ٦٩	٢٥٨
السويس	-	-	-	-	١١
المنوفية	١٠ , ٤	٥ , ١	٤ , ٦	جيزة ٦٧	١١٧٠
القليوبية	٨ , ٠	٢ , ٢	٥ , ٧	جيزة ٦٩	١٧٥٩
الجيزة	٠ , ٦	٠ , ٢	٤ , ٢	جيزة ٦٦	٢٥٢٣
بني سويف	١٤ , ٣	٥ , ٥	٤ , ٩	جيزة ٦٦	٨٨٢
الفيوم	١١ , ٣	٤ , ٩	٤ , ١	جيزة ٦٦	٦٥٨
المنيا	١٧ , ٦	١٠ , ٥	٤ , ٧	جيزة ٧٢، جيزة ٦٦	٩٥٧
أسيوط	١٦ , ٢	٧ , ٣	٦ , ٠	أشموني، دندره	١١٦٣
سوهاج	١٣ , ٥	٥ , ٧	٥ , ٦	دندره	١٣٠٦
قنا	١ , ٢	٠ , ٥	٤ , ١	دندره	٩٦٢
أسوان	صفر	صفر	٦ , ٨	دندره	٩٥٧

إلى نسبته من مساحته القومية، فسنجدها ترسم على المحور الطولي من الشمال إلى الجنوب منحنى أو بروفيلا محدد السلوك. ففي كل من الدلتا والصعيد يبدو البروفيل ككثيب ذي جبهة ساقطة نحو الشمال ومنحدر ببطء نحو الجنوب. إلا أن الجبهة الساقطة في كثيب الدلتا حادة مهيلة شبه عمودية، بينما هي أقل حدة في كثيب الصعيد، حيث تبدأ أيضا على نفس المستوى الذي ينتهي عنده كثيب الدلتا. وارتفاع كثيب الدلتا أعلى عموما من كثيب الصعيد، كما أن انحدار الأخير أكثر تدرجا بكثير من انحدار الأول. وأخيراً فإن كلا الكثيبين لا يغطي وجهه البحري أو القبلي بكامله بل يقصر دونه في أقصى الشمال وفي أقصى الجنوب، تاركين فيما بينهما انقطاعاً أو فراغاً حقيقياً في الوسط عند القاهرة.

وفي مجموعه فإن منحنى القطن بهذا الشكل يشير إلى أن التغير الحقيقي والجذري في كثافة القطن لا يقتصر على الأطراف والهوامش القصوى من المزروع سواء في أقصى الشمال أو أقصى الجنوب، كما هي القاعدة في معظم محاصيلنا الرئيسية الأخرى، ولكن يمتد لأول مرة إلى قلب البلد في منطقة القاهرة الكبرى. وعلى أية حال فلعله بهذا هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها أو ينقضها.

الضوابط الطبيعية

أما ما الذي يضبط تلك الكثافة ويحدد هذا البروفيل، فمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية على رأسها المناخ والتربة والسكان والمدن. فلأن القطن، إذا بدأنا بالعوامل الطبيعية، يحتاج إلى حرارة دافئة معتدلة متصاعدة المنحنى منذ البذر حتى الجني، وإلى رطوبة عالية ثابتة المنحنى، وذلك في تربة طينية سوداء غنية جيدة الصرف وخالية من الاملاح، فإنه يجود ويسود بالدرجة الأولى في الدلتا عنه في الصعيد بعامة. وفي كليهما فإنه بالدرجة الثانية يتناقص كما وكيفا وصنفا، أي نسبة مساحة وغلة فدان وطول تيلة، كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، بحيث ينتهي الجنوب الأقصى من الصعيد وهو أقل مناطق مصر زراعة للقطن وقطنه هو أقلها جودة ورتبة (محافظات غير «قطانة» كما يقال).

هذا طبعا بصفة عامة ولكنها ليست مطردة أو دقيقة بالضرورة نظرا لتداخل ضوابط أخرى في الصورة النهائية. فمن حيث كثافة القطن في كل محافظة على حدة وحصة كل محافظة من مساحة القطن القومية، تجد مثلا أدنى النسب المئوية في محافظة الاسكندرية وإلى حد ما في محافظة دمياط رغم موقعها الشمالي الأقصى. وبالمثل في القليوبية والجيزة رغم موقعهما المتوسط، وكذلك الأمر في الاسماعيلية والسويس حيث لا قطن عمليا.

أما من حيث متوسط غلة الفدان، فالفروق الاقليمية أقل بعامة، ولذا فإن العلاقة مع المناخ ليست طردية أو وثيقة تماما. راجع مثلا الاسكندرية مرة أخرى حيث يتدهور المتوسط إلى أدنى حده في مصر (٢,٢ قنطار)، ثم قارن أسوان حيث يمتاز للتناقض بأعلى متوسط على الاطلاق وهو ٦,٨ قناطير، وإن كان تفسير هذا التناقض الأخير هو الصنف أو النوع.

وعلى تعدد وتعقد أصناف القطن، فضلاً عن تغيرها باستمرار كل بضعة أعوام، فلعل الفروق النوعية أن تكون مقياسا أدق لضبط المناخ. ففي شمال الدلتا تسود الأقطان الطويلة التيلة مثل جيزة ٤٥، ٧٠، ٦٨ ثم المنوفي. وفي جنوب الدلتا وشرقها تسود الأقطان الطويلة وسط وفيرة الغلة مثل جيزة ٦٩، ٦٧. أما في الصعيد فتسيطر الأنواع المتوسطة التيلة أساسا، مثل جيزة ٦٦، ٧٢ والأشموني وذلك في شماله، ومثل الأشموني ودندره وذلك في جنوبه، لا سيما الأخير دندره الذي يتحمل الحرارة الشديدة ويمتاز بالنضج المبكر مما كان يناسب زراعة الحياض المتخلفة.[1]

وعلى الجملة، يمكن القول إن المناخ من حرارة ورطوبة مسؤول أساسا عن تحديد حدود وأطراف حقل القطن المصري نهايات وآفاقا، كما يشارك في تحديد كثافته ارتفاعا وانخفاضا. فمن الناحية الأولى، واضح الارتباط الأساسي بالمناخ الأكثر اعتدالا ورطوبة في العروض الشمالية والانقراض الزاحف في الجنوب الأقصى. والأوضح منه زحف القطن

(١) محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٧، ص ٩٩ - ١٠٦.

المصري برمته جسميا وبإصرار واطراد نحو بوصلة الشمال ومن عمق الداخل القاري الحار الجاف إلى جيرة البحر المعتدلة الرطبة. ومن الناحية الثانية فإن متوسط محصول الفدان ثم نوع القطن ورتبته هي وظيفة مباشرة للمناخ أكثر منها لأي عامل آخر على الأرجح.

الضوابط البشرية

هذا عن الضوابط الطبيعية من مناخ وتربة. غير أن الضوابط البشرية لا تقل قوة أو فاعلية، وأهمها كثافة السكان ثم المدن الكبرى بمركب زراعتها البستانية الخاصة. فأما عن كثافة السكان فالمفروض من حيث المبدأ أنها كلما ارتفعت كلما انخفضت كثافة القطن، نظرا لانصراف الزراعة إلى المحاصيل الغذائية توفيرا لحاجات السكان الأولية أولا ـ والعكس كلما انخفضت كثافة السكان. المفروض نظريا، يعني، أن الكثافتين تتناسبان تناسباً عكسياً. ويستتبع هذا بالنتيجة أن تتناسب كثافة القطن تناسبا عكسيا أيضا مع كل من القمح والذرة والأرز أي محاصيل الحبوب الرئيسية بحسبانها أهم المحاصيل الغذائية. وهكذا هي الحال بالفعل في كثير من المحافظات، خاصة في الدلتا.

غير أن العلاقة العامة أكثر تعقيدا وتذبذبا ambivalent . فبينما يكاد منحنى كثافة القطن في قطاعه بالدلتا يتناسب مع كثافة السكان تناسبا عكسيا، فيتطامن بالتدريج نحو الجنوب في حين تتعالى هذه باطراد، نجده في قطاعه بالصعيد يرتبط في قمته بقطاع الكثافة السكانية العظمى في جذع الصعيد وبالتالي يتناسب طرديا مع كثافة السكان.

وأخيرا، وليس آخرا، ففوق عامل المناخ وضد عامل كثافة السكان، يفرض عامل استعمال الأرض نفسه في منطقة القاهرة الكبرى. فلا المناخ هنا بالتأكيد، ولا كثافة السكان على الأرجح، بالتي تمنع زراعة القطن بغزارة. ولكنها هي زراعات العاصمة البستانية التي تسود وتحتكر الأرض فتزيغ القطن بلا تردد وتزيحه بلا هوادة بعيدا نحو الشمال والجنوب. وهذا ما يفسر تدني كثافة القطن إلى حد ما في المنوفية وإلى حد أبعد في القليوبية ثم إلى حد الاختفاء تقريبا في الجيزة التى لا تقارن قطنيا إلا بأمثال الاسكندرية في أقصى الشمال وقنا وأسوان في أقصى الجنوب.

وعند هذا الحد تنكشف لنا فجوة فراغية بازغة في قلب حقل القطن المصري بين الدلتا والصعيد. فتقليديا كانت كثافة القطن بين الوجهين تتخلخل كثيرا أو قليلا في منطقة الانخفاض العميق بينهما حول القاهرة. ولكن هذه الخلخلة تحولت في السنوات الأخيرة إلى فجوة حقيقية فاصلة بين الوجهين وشاطرة لحقلي قطن الدلتا والصعيد بصفة حاسمة ونهائية. ولعل القطن بهذا هو أول المحاصيل الرئيسية في الزراعة المصرية التي تنشطر فيها أرضه إلى حقلين أو اقليمين باديي الانفصال، مثلما هو بالضرورة وبلا غرابة أقل محاصيلنا الرئيسية تجانسا في كثافة زراعته، بل إنْ تلك إلا نتيجة منطقية لذلك.

ولسوف يزداد هذا الانفصال عمقا واتساعا ـ نستطيع أن نتنبأ ـ إذا استمر توسع القاهرة الكبرى المتوقع في زراعاتها العاصمية. وفي النتيجة فإن الحقلين يتباعد كلاهما ويتراجع باطراد: حقل الدلتا يزحف حثيثا نحو الشمال وإلى عروض أكثر شمالية باطراد، وحقل الصعيد الأطول تقليديا يتقلص متراجعا بوضوح نحو الجنوب، ولكن أيضا يزداد بترا في أقصى جنوبه، ومن ثم يقصر طوله باستمرار بتقلص امتداده، وبالتالي يزداد تكثفا على نفسه زاحفا على الدوام من كلا الشمال والجنوب نحو مصر الوسطى بالتفضيل.

أقاليم القطن

نستطيع الآن أن نجمّع الصورة الاقليمية الكاملة لمناطق القطن كختام وتتويج لدراسته. ففي كل من الدلتا والصعيد من السهل أن نتعرف على ثلاثة نطاقات من كثافة القطن، أكثفها وأعلاها وقلبها هو أوسطها، إلا أنها مقلوبة الترتيب كالصورة المرآوية.

نطاقات الدلتا

ففي الدلتا نبدأ في أقصى الشمال بنطاق منخفض جدا في المراكز الشمالية القصوى من المحافظات الشمالية مثل رشيد والبرلس فضلا عن محافظة دمياط بأكملها (ـ ١٠ ٪ كقاعدة)، بينما تعد الاسكندرية محافظة بلا قطن على الاطلاق. والنطاق هو أقل أجزاء الدلتا قاطبة في كثافة القطن. فرغم انخفاض درجة الحرارة إلى أدناها وارتفاع درجة الرطوبة إلى

أقصاها، فإن موانع القطن الأخرى تتغلب، ابتداء من كثرة المطر الشتوي التي لا تفيد في ريه ولكن تؤخر موعد زراعته ثم تفسد نموه، إلى ملوحة التربة الزائدة التي لا تكاد تصلح إلا للأرز. من هنا يحتل الأخير الأرض دون أن يطرد القطن بقدر ما أن القطن هو الذي يتركها له.

يلي جنوبا نطاق الكثافة العظمى بلا نزاع. حده الشمالي خط متعرج يمتد من ركن بحيرة إدكو إلى ركن المنزلة، وحده الجنوبي عروض طنطا. أما شرقا وغربا فلا يصل إلى أقصى طرفي الدلتا حيث ترتفع نسبة الرمل في التربة عن الحد الذي يصلح للقطن. بهذا يرسم النطاق شبه مستطيل غير منتظم يتوسطه خط عرض ٣١° تقريبا؛ ويحتل قلب شمال الدلتا، شاملا معظم كفر الشيخ والغربية والدقهلية وقلب كل من البحيرة والشرقية. ولهذا تأتي الغربية والدقهلية على التناوب أو التنافس وهما دائما أولى محافظات الدلتا في كثافة القطن، بينما تنحدر الشرقية والبحيرة ككل إلى المرتبة الثانية. ولقد أصبحت الصدارة المطلقة في السنوات الأخيرة للغربية في الكثافة وللدقهلية في المساحة وجملة المحصول.

وعلى الجملة، فإن النطاق كما يتصدر كماً، يحتل الصدارة كيفا، فهذا حقل الأقطان طويلة التيلة العالية الرتبة بامتياز. وعلى سبيل المثال، ففي ١٩٧٥ أنتجت رباعية الدقهلية ـ الشرقية ـ البحيرة ـ الغربية نحو ٣,٧٥٨,٣٣٨ قنطار قطن شعر من المحصول القومي البالغ ٧,٦٤٢,٣٨٩ قنطاراً، بنسبة ٤٩,٢ ٪ أي نصف مصر جميعا. والواقع، ولا غرابة، أن هناك اتجاها تخطيطيا إلى تركيز زراعة القطن باطراد في هذه الرباعية. ولقد تقرر أخيرا بالفعل تركيز نصف قطن الدلتا بها.

المحافظة	إنتاج القطن الشعر بالقنطار المتري ١٩٧٥
الدقهلية	١,١١٩,٩٦٨
الشرقية	٩٣٦,١٦١
البحيرة	٩٠٩,٥٦٦
الغربية	٧٩٢,٦٤٣

أما تفسير هذا التوطن والتفوق المطلق فيكمن، إلى جانب الحرارة والرطوبة المناسبة تماما، في التربة السوداء الملائمة الغنية جيدة الصرف، التي إن شابتها نسبة قليلة من الملوحة أحيانا فإنها لا تضير زراعة القطن ولا تضره، بل بالعكس تعد كما لوحظ منذ وقت مبكر - لورنس بولز - مفيدة للأقطان طويلة التيلة بالذات، وإن لم يزل تعليل هذه العلاقة غير واضح تماما. وعلى الجانب البشري كان هناك انتشار الملكيات الكبيرة والاقطاعية تقليديا، ثم معها انخفاض كثافة السكان مما يساعد على الانصراف إلى المحاصيل التجارية أكثر من الغذائية.

على العكس من هذا كله النطاق الجنوبي والأخير في الدلتا الذي يشمل المنوفية والقليوبية إلى جانب الأطراف الجنوبية من البحيرة والشرقية. هنا تنخفض كثافة القطن إلى نحو ثلثي متوسطها في النطاق الأوسط السابق، كما تقل داخله باطراد كلما اتجهنا نحو الجنوب ونحو أطرافه الصحراوية خاصة في القليوبية. ولهذا تأتي القليوبية دائماً أقل محافظات الدلتا في زراعة القطن (كمحافظة دمياط حالياً)، كما يأتي مركز شبين القناطر على تخومها وهو بدوره أقل مراكزها بل وأقل مراكز الدلتا جميعاً باستثناء رشيد والبرلس.

انخفاض القطن في النطاق لا يرجع إلى العوامل الطبيعية بالضرورة. فلئن كانت الرطوبة أقل نوعاً، فإن المياه وفيرة والأرض العالية جيدة الصرف والتربة غنية خالية من الأملاح الزائدة. بل إن متوسط محصول الفدان هنا ليزيد تقليدياً عنه في النطاق الأوسط، دليلاً على ملاءمة الظروف الطبيعية التامة، وإن ظلت الرتب والتيلة أقل بكثير نتيجة انخفاض الرطوبة. وإنما العوامل الطاردة للقطن هنا هي الموانع البشرية: كثافة السكان العالية وسيادة الملكيات الصغيرة والقزمية، التي تعني فيما بينها على الفور التركيز على محاصيل الغذاء أي الحبوب دون التجارية أي القطن. ثم هناك أثر سوق القاهرة على توجيه الاقتصاد الزراعي في المنوفية إلى منتجات الألبان وفي القليوبية إلى الفواكه.

نطاقات الصعيد

في الصعيد أيضا نجد ثلاثة نطاقات. الأول أقلها كثافة، ويشمل الجيزة والفيوم ومتوسط الكثافة في هاتين المحافظتين كان عادة يقترب كثيرا أو قليلا من مستواه في القليوبية، أقل محافظات الدلتا كثافة كما رأينا. إلا أن الجيزة، بقوة طرد الخضروات والفواكه، تحولت بالتدريج عن زراعة القطن حتى صارت أخيرا بتقنين التخطيط محافظة بلا قطن تقريبا (م ح ل ٠,٦ ٪). والجيزة، بالاضافة طبعا إلى القاهرة الكبرى نفسها، أصبحت بهذا تمثل حلقة انقطاع تام في حقل القطن المصري الكبير تكاد تقسمه إلى حقلين منفصلين: حقل الدلتا وحقل الصعيد.

هنا أيضا لا يختلف تفسير انخفاض زراعة القطن عما رأيناه في جنوب الدلتا، ومحوره أثر سوق العاصمة. فالجيزة حقل خضروات القاهرة، بمثل ما أن القليوبية حديقة فواكهها. بل إن زراعة القطن تحرم قانونا في بعض مراكز الجيزة المتاخمة للقاهرة في بعض السنوات. كذلك الفيوم أيضا حديقة فواكه للعاصمة، إلى جانب أنها تعاني من سوء التربة والصرف، من التربة الرملية والملحية، في جزء كبير منها حول رأسها وقلبها بما لا يصلح للقطن. وهناك دعوة شديدة حاليا إلى استبعاد القطن منها هي الأخرى باعتباره ليس أمثل استغلال لأرضها. فإذا تحقق هذا مستقبلا، فلسوف تكتمل وتتسع وتتعمق حلقة الانقطاع والانفصال بين حقلي قطن الدلتا والصعيد أكثر من أي وقت مضى.

نطاق الوسط هو أكثف الصعيد ، بل وأكثف مصر الآن. من بني سويف إلى سوهاج يمتد، محتلا بذلك قلب جذع الوادي أو مصر الوسطى. متوسط كثافته يزيد نوعا، ومتوسط محصول الفدان لا يقل كثيرا جدا، عن نطاق الكثافة العظمى في الدلتا. فبينما تتراوح كثافة الأخير بين ١٢,١٪، ١٥,١٪، تتراوح الكثافة هنا بين ١٣,٥٪، ١٧,٦٪. والمنيا الآن قمة كثافة مصر (١٧,٦٪)، وكل منها ومن أسيوط يتفوق على قمةالدلتا في الغربية (١٥,٨٪). وعلى أية حال فإن النطاقين معا يمثلان أكثف نطاقين لزراعة القطن في مصر عموما.

إلا أن النطاق الصعيدي يأتي بعد ذلك في المرتبة الثانية بعد البحيري وذلك كما وكيفا. فرباعية محافظاته تنتج نحو ثلث قطن مصر مقابل النصف لرباعية الدلتا. مثلا في ١٩٧٥ بلغ مجموع إنتاجها من القطن الشعر ٢,٣٣٦,١٤٩ قنطاراً بنسبة ٣٠,٥٪ من المحصول القومي. ثم إن النطاق هنا يقتصر على الأقطان متوسطة التيلة فقط، وفي هذا يتخلف مرة أخرى عن نطاق الدلتا. وعلى الجملة فإن قمة النطاق ومركز الثقل فيه، بل وقمة مصر الآن والصعيد كله بالتالي، هي المينا دائما، ومنها تنخفض الكثافة باطراد نحو الجنوب بحيث تأتي سوهاج دائما في مؤخرته.

المحافظة	إنتاج القطن الشعر بالقنطار المتري ١٩٧٥
المنيا	٧٨١,٢٣٢
أسيوط	٦٥٤,٨٩٥
سوهاج	٥٠٥,٢٧٦
بني سويف	٣٩٤،٧٤٦

إن بدا النطاق، بعد، بكثافته العالية غريبا بعض الشيء في مناخ الصعيد الحار الجاف، فإن قلة الرطوبة تأخذ من نوعيته كما رأينا ما أخذ هو من الكثافة. لكن الأغرب أنه يتفق مع وسط طبيعي كانت أراضي الحياض منتشرة فيه ما تزال حتى قريب، ثم في وسط من كثافة السكان التي تزيد كثيرا جدا على نطاق وسط الدلتا. ولعل هذا أن يشير إلى شدة جاذبية القطن رغم كل المعوقات كمحصول نقدي. ومن الناحية الأخرى، فلا شك أن سيادة الملكيات والاقطاعيات الكبيرة قديما في المنيا دون سائر النطاق هو الذي يفسر وضعها على رأس النطاق في كثافة الزراعة.

الجنوب الأقصى، قنا وأسوان، هو أضعف نطاقات القطن في الصعيد وفي مصر جميعا. فهو نطاق هامشي مرقعا وإنتاجا معا، لم تكن نسبة مساحة القطن به لتزيد في أعلى سنوات زراعته عن ١٠ ـ ٥٪، وفي

سنوات التحديد عن ـ ٥٪، فكان يقع حتى دون نطاق أقصى شمال الدلتا. غير أن انخفاض النسبة تسارع واشتد في السنوات الأخيرة حتى بلغ ١,٢٪ من المساحة المحصولية في قنا وصفرا في أسوان سنة ١٩٧٥. وقبل أن تصبح أسوان أرضاً بلا قطن تماماً، كانت كثافة الزراعة في النطاق تقل عادة، وإن لم يكن دائماً، كلما اتجهنا جنوباً، بحيث كانت أسوان تأتي غالباً في ذيل القائمة بين محافظات مصر.

المناخ أساسا، بحرارته وجفافه الشديد، وربما كذلك التربة الرملية نسبيا، إلى جانب توطن الري الحوضي في جيب كبير منه حتى قريب، كل أولئك يجعل الانتاج حديا غير مجز كيفا ونوعا، من حيث متوسط المحصول وطول التيلة، ولذا ينكمش إلى حده الأدنى كماً وكثافة تاركا مكانه للقصب، قطن الجنوب بحق، مثلما يتركه للأرز في نظيره في أقصى شمال الدلتا.

الفصل الثاني

القمح

محصول وسط

يحتل القمح مكانة وسطا بين الأربعة أو الخمسة الكبار. فهو عادة إما الثالث أو الرابع بين محاصيلنا مساحة، ينافسه على هذه المرتبة القطن بالتحديد. ولقد رأينا كيف أن العلاقة بينهما عكسية إلى حد بعيد، حيث لا يجتمعان في أرض واحدة خلال سنة زراعية واحدة.

وتاريخ تطور القمح في الفترة الحديثة وسط أيضا بين البساطة والتعقيد. فهو أولا في تذبذب مستمر في مساحته من سنة إلى أخرى، إلا أن ذبذبته تتم في مدى محدود ضيق نسبيا. وعلى عكس القطن، فإن فترات الحروب العالمية وأزمات التجارة الدولية هي فترات توسعه، والفترات العادية هي فترات انكماشه عادة. ثم هو ثانيا في تناقص تدريجي من حقبة إلى أخرى. ورغم أنه هو الآخر تناقص محدود نسبيا، إلا أنه باطراد يوسع الفجوة بينه وبين المحاصيل الأكبر منه خاصة الذرة ويقربه من تلك الأصغر منه كالأرز ومركب المحاصيل البستانية. وفي المحصلة يبدو القمح من أكثر محاصيلنا ثباتاً نسبياً أو من أقلها تذبذباً من الناحية التاريخية، مثلما سنجده من أكثرها تجانساً ومن أقلها تبايناً من الناحية الجغرافية.

تذبذب معتدل

كما يتضح من الجدول، كان متوسط مساحة القمح قبل الحرب الثانية نحو ١,٤ مليون فدان. لكن الحرب أعطته دفعته الكبرى ضمانا للغذاء المحلي مع تعذر التصدير والاستيراد، فارتفع متوسطه أثناءها إلى

١,٦ مليون، وسجل خلالها رقمه القياسي وهو زهاء المليونين في ١٩٤٣[١].
ومع ذلك سيلاحظ أنه حتى زيادة فترة الحرب ليست في مجملها بالكبيرة جدا نسبيا. وعلى أية حال، فلم يلبث التناقص أن بدأ بعد الحرب، واستمر باطراد حتى اليوم تقريبا رغم بعض الانعكاسات العابرة.

فمن ١,٦٣١,٠٠٠ فدان في ٤٠ - ١٩٤٤، انخفض المتوسط إلى ١,٥٥٩,٠٠٠ في ٤٥ - ١٩٤٩، ثم ارتفع قليلا إلى ١,٥٧١,٠٠٠ في ٥٠ - ١٩٥٤، سجل خلالها أعلى علامة له منذ قمة الحرب الثانية وهي نحو ١,٨ مليون فدان، وذلك أيضاً لسنتين متتاليتين هما ١٩٥٣ (١,٧٩٠,٠٠٠)، ١٩٥٤ (١,٧٩٥,٠٠٠). وعلى الجملة كان القمح يمثل ١٧ - ١٨٪ من مساحة مصر المحصولية أثناء الخمسينات.

على أن هذه كانت آخر محاولات التوسع، وبعدها عاد الانكماش واستمر إلى وقت قريب. ففي ٥٥ - ١٩٥٩ انخفض المتوسط إلى ١,٥٠١,٠٠٠ فدان، وفي ٦٠ - ١٩٦٤ إلى ١,٣٨٧,٠٠٠، وفي ٦٥ - ١٩٦٩ إلى ١,٢٦٨,٠٠٠ فدان. وفي بداية هذه الفترة الأخيرة سجل القمح حضيضه المعروف في الفترة الحديثة، وهو ١,١٤٤,٠٠٠ في ١٩٦٥.

على أن الفترة ٧٠ - ١٩٧٤ تمثل محاولة أخيرة للتوسع حيث ارتفع المتوسط إلى ١,٣٠٢,٠٠٠ فدان. وفي ١٩٧٥ بلغت مساحة القمح ١,٣٩٥,٥٨٨ فداناً تمثل ١٢,١٪ من م ص ل. وأخيراً وفي تقدير ١٩٧٩ الأولي بلغت ١,٣٩١,٠٠٠ تمثل ١٢,٣٪ من م ص ل. وعلى هذا يمكن القول إجمالاً إن القمح اليوم يدور حول علامة ١,٤ مليون ويمثل نحو ثمن المساحة المحصولية في مصر.

واضح من هذا العرض التطوري أن القمح، أولا، بلغ في حده الأعلى نحو ١,٨ مليون فدان، وفي حده الأدنى نحو ١,٢ مليون، بمدى قدره نحو ٠,٦ مليون أو ثلث الأول ونصف الثاني. وهي نسبة تذبذب

(١) Charles Issawi, Egypt at mid - century, Lond., 1962, p. 98 - 99.

معتدلة إلى متوسطة بمقاييس محاصيل كالقطن والذرة. إن القمح متوسط الذبذبة مثلما هو متوسط المساحة بين محاصيلنا عموما.

واضح، ثانيا، أن القمح، رغم بعض اتجاهات عارضة من التوسع، في تناقص تدريجي عام وإن كان تناقصا معتدلا منضبطا. وبعد أن كان يمثل نحو سدس المساحة المحصولية القومية هبط إلى نحو ثمنها. وقد ترتب على هذا الهبوط تغير مكانة القمح بين المحاصيل الأخرى الهامة.

فباستثناء فترة الحرب الثانية حين تفوق القمح على منافسه التقليدي القطن، كانت الغلبة للأخير طوال الجزء الأكبر من فترة ما بعد الحرب، إلى أن عاد الوضع فانعكس في السنوات الأخيرة وأصبح القمح حاليا هو المحصول الثالث والقطن الرابع.

بالمقابل، كان القمح دائما بمنأى عن أي منافسة من الأرز. وحتى رغم توسع هذا الأخير في طفرته الأخيرة لم يصل في أوجه إلى تهديد أو مقاربة مساحة القمح. كذلك الخضروات والفواكه في مجموعها وفي أوجها تقع دون القمح مساحة، وإن أصبح الفارق طفيفا في السنوات الأخيرة (١,٣٩١,٠٠٠ فدان للقمح مقابل ١,٣٦٩,٠٠٠ فدان للخضروات والفواكه معا في سنة ١٩٧٩).

من الناحية الأخرى، كان القمح منذ الثلاثينات وحتى الخمسينات يقارب في مساحته إلى حد ما مساحة الذرة الشامية (وحدها دون الرفيعة) بفارق ± ١٠٠ - ٢٠٠ ألف فدان فقط لصالح الأخيرة. بل في الفترة ٤٥-١٩٤٩ اشتد التقارب بينهما وتقلص الفارق إلى حد ١٠ آلاف فدان فقط. بل وفي إحدى سني هذه الفترة تفوق القمح فعلا، وللمرة الوحيدة في تاريخه الحديث، على الذرة الشامية. ففي ١٩٤٧ سجل القمح ١,٦٢٩,٦٧٠ فدانا مقابل ١,٦٠٧,٧٢٦ للذرة الشامية. على أن الفجوة بين المحصولين تضاعفت تقريبا منذ أواخر الخمسينات حتى أوائل الستينات لتناقص القمح وتزايد الذرة الشامية، ثم عادت إلى معدلها السابق نظرا لانعكاس اتجاهات نمو المحصولين مرة أخرى، ثم ارتدت من جديد في

أواخر السبعينات، كما يوضح هذا الجدول بالفدان.

الفترة	الذرة الشامية	القمح
٣٥ ـ ١٩٣٩	١,١٥٤,٠٢٦	١,٤١٠,٢٥١
٤٠ ـ ١٩٤٤	١,٧٧٨,٣٠٠	١,٦٣٠,٥٥٢
٤٥ ـ ١٩٤٩	١,٦٣٦,٩١٧	١,٥٥٩,١٠٢
٥٠ ـ ١٩٥٤	١,٧٤٥,٩٨٤	١,٥٧١,١٤٥
٥٥ ـ ١٩٥٩	١,٨٥٠,٠٠٠	١,٥٠١,٤٢٧
٦٠ ـ ١٩٦٤	١,٧٢٧,٠٠٠	١,٣٨٧،١١١
٦٥ ـ ١٩٦٩	١,٥١٠,٠٠٠	١,٢٦٧،٩٢٢
٧٠ ـ ١٩٧٤	؟	١,٣٠٢,٠٦٦
١٩٧٩	١,٨٨٥,٠٠٠	١,٣٩١,٠٠٠

تركز معتدل

القمح بالطبع محصول عميم تزرعه كل محافظاتنا بلا استثناء، حتى محافظتا القنال تزرعانه على خلاف القطن. وهو أول أو ثاني محاصيلنا جميعا في تجانس كثافته بعد البرسيم مباشرة. فمثلا في ١٩٧٥ نجد م ح ل تتراوح بين ٢٢،٢ ٪ في حدها الأعلى (أسوان)، ٥،٦ ٪ في حدها الأدنى (دمياط)، بينما كان المتوسط القومي يدور حول ١٢,١٪. أما النسبة المئوية لمجموع ابتعادات تلك النسب في كل المحافظات عن متوسطها القومي فلا تزيد عن ٢٨,٦٪ (مقابل ٢٣,٤٪ للبرسيم).

بالموازاة، يتمتع القمح بأكبر قدر من الاعتدال في تركزه الاقليمي. فسواء في ١٩٥٧ أو ١٩٧٥، لم تزد نسبة كبرى محافظاته من مساحته القومية (م ل ق) عن الثمن إلى العشر. بل الطريف أن نسب كثير من المحافظات تتقارب إلى حد تكرار أرقام بعضها أكثر من مرة. كذلك فرغم

تغير ترتيب بعض المحافظات من حيث هذه النسب بين هذين التاريخين، فإن الإيقاع التصاعدي للمقياس التراكمي لها وئيد وتدريجي للغاية ولا يكاد يختلف في الحالين، إلا أن يكون حقا في اتجاه المزيد من التجانس والأقل من التركز، كما يوضح الجدول الآتي.

السنة / المحافظة	١	٢+	٣+	٤+	٥+	٦+	٧+	٨+	٩+	١٠+
١٩٥٧	الشرقية	الدقهلية ودمياط	البحيرة	المنوفية	الغربية	الفيوم	المنيا	سوهاج	كفر الشيخ	أسيوط
	١٢،٣	٢٤،١	٣٤،٣	٤١،٧	٤٩،١	٥٦،٢	٦٣،٢	٧٠،٠	٧٦،٧	٨٢،٢
١٩٧٥	الشرقية	الدقهلية	البحيرة	سوهاج	قنا	الغربية	كفر الشيخ	المنيا	أسيوط	المنوفية
	١١،٦	٢٢،١	٣٠،٦	٣٩،١	٤٧،٥	٥٤،٩	٦٢،٢	٦٩،٠	٧٥،٠	٨١،٠

فالبداية بالمحافظة الأولى متواضعة للغاية، ١١ ـ ١٢٪، ثم ببطء وجهد شديدين تجمع تالياتها، وهي تتضاءل بانتظام، نصف المساحة الكلية بالكاد مع المحافظة الخامسة. وبالمثل لا يتحقق ثلاثة أرباعها إلا مع المحافظة التاسعة، بينما لا تجمع العشرة الأولى أكثر من أربعة الأخماس إلا بقدر طفيف.

بالمثل يتسم توزيع القمح بين الوجهين بأنه أقرب إلى التعادل أو التوازن من القطن بالتأكيد. فبينما يتوزع هذا الأخير بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريبا ما بين الدلتا والصعيد، يتوزع القمح بنسبة ٦٠ ـ ٤٠٪ بالتقريب، بل إنه ليتجه نحو الاقتراب من التنصيف. ففي ١٩٥٧ كانت النسبة هي ٥٩،٤٪ للدلتا ضد ٤٠،٦٪ للصعيد، ولكنها في ١٩٧٥ أصبحت ٥٦،٦٪ ضد ٤٣،٤٪ على الترتيب.

إيكولوجية القمح

بينما تعد مصر أقرب إلى التخوم الشمالية لنطاق القطن في العالم أو

أدخل في قلبه، تقع أكثر على التخوم الجنوبية لنطاق القمح. ذلك لأن القطن محصول مداري والقمح معتدل. ولقد يكون النطاق الأخير أعظم امتدادا من الأول بكثير جدا، ولكن ذلك الموقع يجعل مناخ مصر دون المداري أمثل للقطن منه للقمح وإن صلح للأخير عموما.

ومن ناحية أخرى فلقد يبدو لأول وهلة أن هذا الموقع نفسه يجعل شمال مصر أصلح للقمح من جنوبها، وجنوبها أصلح للقطن من شمالها، حيث أن الشمال أقل حرارة من الجنوب. غير أن الحرارة ليست إلا طرفا واحدا في معادلة المناخ، والرطوبة كمتغير ثان تتدخل لتقلب هذه العلاقة البسيطة. إذ لما كانت الرطوبة تزداد شمالا تجاه البحر، فإن الشمال الرطب يغدو وهو الأصلح للقطن والجنوب الجاف الأصلح للقمح.

ومع ذلك وعلى الجملة فإن مناخ مصر كلها يعد مناسبا للمحصولين كليهما إلى حد بعيد، ولكن بدرجات متفاوتة اقليميا، القطن إلى أقصى حد، والقمح إلى حد معين. وبصفة أكثر تحديدا، يمكن القول إن الشمال في مصر أصلح دائما للقطن منه للقمح، والجنوب أصلح نسبيا للقمح منه للقطن. ولهذا نجد أن أنسب قطاع للقطن مناخيا في مصر يقع إلى الشمال نوعا من أنسب قطاع للقمح.

فالأول يمتد نظريا بل وعمليا من قرب الساحل في الشمال حتى عروض ثنية قنا أي خط عرض ٢٦° في الجنوب. أما الثاني فيبدأ من خط عرض **٣١°** في الشمال ويتجاوز ثنية قنا إلى عرض ٢٥°وربما تجاوزا إلى **٢٤°** أي قرب أسوان. وبهذا فإن خط القطن يقع شمال خط القمح سواء في أقصى حدودهما الشمالية أو الجنوبية. وبالتالي فإن حقل القطن برمته يقع جسمياً شمال حقل القمح ككل وككتلة، ولو بفارق طفيف ورغم تداخل الجزء الأكبر من جسميهما تداخلاً تاماً بطبيعة الحال.

أما عن القطاع الأنسب فإنه الشمال الأقصى بلا ريب في حالة القطن، بدليل متوسط محصول الفدان المرتفع وبشهادة رتب القطن العالية. ولكن لا الشمال الأقصى ولا الجنوب الأقصى هو المناخ الأنسب

في حالة القمح، وإنما القطاع الأوسط أو بالتحديد مصر الوسطى من بني سويف حتى سوهاج حيث يرتفع متوسط محصول الفدان إلى أعلاه في مصر جميعا وحيث اكتسب القمح الصعيدي شهرة تقليدية متوطنة لا جدال فيها.

من ناحية أخرى، فلأن القمح محصول غذائي ضروري للاستهلاك المباشر، كان أكثر ارتباطا من القطن بكثافة السكان، بل يكاد يتناسب معها تناسبا طرديا، فيما هي تتناسب مع القطن تناسبا عكسيا أحيانا وطرديا أحيانا أخرى. ومع ذلك ينبغي أن نستدرك ونتحفظ نوعا بصدد العلاقة الطردية المنطقية بين كثافتي القمح والسكان. فلئن هي صحت تقليديا وسادت بالفعل في الماضي وفي ظل الكفاية الذاتية، فمن الواضح منطقيا وفعليا أنها قد اهتزت وتراخت في الفترة الأخيرة لسبب بسيط وهو انتفاء الكفاية الذاتية في القمح وابتعادنا عنها تماما.

فاليوم، والانتاج المحلي لا يغطي أكثر من ربع أو خمس الاستهلاك القومي، فإن العلاقة الطردية المباشرة بين كثافة السكان وكثافة القمح قد تخلخلت أو اختلت وصارت على الأكثر جزئية إن لم نقل عشوائية. ولعل نمط العلاقة بين كثافة القمح وكثافة السكان إلى جانب نمط توزيع ومواقع المناخ الأنسب للقمح هي التي تفسر التغيرات التي طرأت في العقود الأخيرة على خريطة توزيع وكثافة القمح في مصر.

المتغيرات الجديدة

فإذا نحن قارنا بين خريطتي ١٩٥٧، ١٩٧٥، فسنجد أولا اتجاها وإن طفيفا إلى تناقص كثافته في بعض محافظات الدلتا وإلى تزايدها في بعض محافظات الصعيد، أي أن القمح يتجاذب ويسعى ولو بقدر ضئيل نحو الصعيد حيث بيئته الأنسب. ثانيا سنجد انقلابا حقيقيا وإن محليا في كثافة القمح في الجنوب الأقصى من الصعيد أي في قنا وأسوان. فبعد أن كان هذا أقل كثافة في مصر على الاطلاق، أصبح يمتاز بأعلى كثافة على الاطلاق

المحافظة	١٩٥٧		١٩٧٥			كثافة السكان ١٩٧٨
	م ل ق	متوسط غلة الفدان	م ل ق	م ح ل	متوسط غلة الفدان	
الاسكندرية	–	–	٠,٥	٦,٠	٦,٢	٩٠١
البحيرة	١٠,٢	٤,٩	٨,٥	٨,٤	٨,١	٢٦١
الغربية	٧,٤	٦,٨	٧,٤	١٢,٧	١٠,٣	١٢٣٤
كفر الشيخ	٦,٧	٥,٠	٧,٣	١٠,٥	٨,٦	٤٢٩
الدقهلية	١١,٨	٥,٨	١٠,٥	١٠,٧	١٠,١	٨٢٦
دمياط			٠,٩	٥,٦	٨,٥	٩٩١
الشرقية	١٢,٣	٥,٩	١١,٦	١٢,٤	١٠,٦	٦٥٨
الاسماعلية	–	–	٠,٦	٩,٢	٨,١	٢٥٨
السويس	–	–	٠,١	١٣,٣	٩,١	١١
المنوفية	٧,٤	٧,٧	٦,٠	١٢,٢	١١,٠	١١٧٠
القليوبية	٣,٤	٧,٤	٢,٨	١٠,٦	١١,٣	١٧٥٩
الجيزة	٢,٤	٦,٩	١,٨	٦,٨	٩,٣	٢٥٢٣
بني سويف	٥,٥	٧,٣	٤,٠	١٠,٧	٩,٦	٨٨٢
الفيوم	٧,١	٥,٩	٥,٥	١٣,١	٨,٦	٦٥٨
المنيا	٧,٠	٨,٤	٦,٨	١١,٩	١١,٣	٩٥٧
أسيوط	٥,٥	٨,٣	٦,٠	١٣,٨	١١,٢	١١٦٣
سوهاج	٦,٨	٧,٢	٨,٥	٢٠,٨	٩,٥	١٣٠٦
قنا	٤,٨	٥,٦	٨,٤	٢١,٧	٨,٧	٩٦٢
أسوان	١,٣	٥,٥	٢,٤	٢٢,٢	٧,٣	٩٥٧

فمن المقارنة بين نهري نسبة كل محافظة من مساحة القمح بمصر في الجدول السابق (م ل ق)، نرى أن الأرقام ثابتة تقريبا أي حافظت كل محافظة على نسبتها عمليا، حتى الشرقية (ومعها الاسماعيلية والسويس). ولكن ابتداء من المنوفية وحتى المنيا انخفضت

الأرقام قليلا، في حين أنها زادت قليلا أو كثيرا ابتداء من أسيوط وحتى أسوان. ونحن نعرف أن انخفاض نسب القطاع الثاني (من المنوفية حتى المنيا) يرجع في معظمه إلى الاتجاه القاهري القاهر نحو الخضروات والفواكه. أما ارتفاع نسب القطاع الثالث (من أسيوط حتى أسوان) فيشير إلى سعي طفيف نحو العروض الجنوبية، وقد أدى على أية حال إلى رفع نسبة الصعيد عامة بعض الشيء من ٤٠,٦٪ إلى ٤٣,٤٪ من مساحة قمح مصر، على حساب الدلتا عامة بالطبع التي انخفضت بالمقابل من ٥٩,٤٪ إلى ٥٦,٦٪.

التوزيع الجغرافي ومتغيراته

الخريطة التقليدية .

إذا انتقلنا إلى التوزيع، فإن القمح تقليديا كان ولا يزال يبدأ في شمال الدلتا بكثافة محدودة يحددها ويحد منها ارتفاع الرطوبة النسبية الذي قد يصيب القمح بمرض الصدأ، ثم أكثر منه التربة الملحية القلوية التي بقدر ما تجذب الأرز تطرد القمح. كذلك على جانبي الدلتا بهوامشهما الرملية التي لا تلائم القمح أيضا تنخفض نسبته وإنتاجيته ويعطي مكانه للشعير. أضف إلى هذا تخلخل السكان وقلة ضغطهم من أجل الغذاء.

من هنا جميعا كانت كثافة القمح كما تتمثل في نسبته من المساحة المحصولية لكل محافظة منخفضة نوعا بصفة تقليدية في البحيرة وكفر الشيخ ودمياط إلى جانب المراكز المتطرفة في معظم شرق الدلتا. وعلى العكس من هذا تزداد الكثافة باطراد كلما اتجهنا جنوبا أو نحو الداخل إلى قلب الدلتا، بتربته السوداء الغنية غير الملحية جيدة الصرف والتهوية.

على أن العامل الضاغط المباشر إنما هو بالدرجة الأولى كثافة السكان. فمن الغربية والدقهلية إلى الشرقية (والقليوبية سابقاً) إلى المنوفية أخيراً تتصاعد نسبة القمح بحيث كانت الأخيرة تأتي وهي تقليديا أكثف محافظات الدلتا قمحا، وإن فاقتها كل من الغربية والشرقية قليلا في الفترة الأخيرة (م ح ل ١٢,٢٪ مقابل ١٢,٧٪، ١٢,٤٪ على الترتيب سنة ١٩٧٥). كذلك فإذا كانت القليوبية قد أخذت تشذ وتقل عن زميلاتها الجنوبيات نوعا، فذلك إنما تحت التأثير الطارد المعهود لمركب الخضروات والفواكه - القاهرة.

وعلى الجملة يمكن القول بصفة مبدئية أو ابتدائية بأن القمح في الدلتا كان تقليديا وإلى وقت قريب يزداد كثافة، على عكس القطن، كلما اتجهنا جنوبا ثم يهوي بحدة في النهاية، وبذلك يرسم بروفيله فيها، كبروفيل القطن، كثيباً ذا جبهة ساقطة ومنحدر تدريجي، إلا أنه مقلوب كثيب القطن، بمعنى أن جبهته الساقطة تقع لا في الشمال وإنما في أقصى الجنوب ومواجهة إياه.

غير أن من الواضح في النهاية أن الفروق في كثافة القمح بين الشمال والجنوب، ممثلة في نسبته من المساحة المحصولية لمحافظات الدلتا المختلفة سنة ١٩٧٥، ليست أو لم تعد كبيرة أو حاسمة تماما، ولا مطردة متدرجة بالتالي كذلك. ولا شك أن هذا يعكس تراخي العلاقة الطردية السابقة مع كثافة السكان.

على أن متوسط غلة الفدان يظل بالمقابل، وكما كان دائما، يعلو كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب حتى ليصل في أقصى حديه إلى نحو الضعف (٦,٢ أردب في الاسكندرية ضد ١١,٣ في القليوبية)، وإن كان هذا بالطبع حالة خاصة جدا. من الجهة الأخرى، فمن الواضح أن زيادة متوسط المحصول من الشمال إلى الجنوب لا تكفي لكي تعوض في حجم الانتاج الكلي عن تناقص نسبة مساحة القمح من المساحة المحصولية في محافظات الجنوب كما في المنوفية والقليوبية.

إذا انتقلنا إلى الصعيد، فإن للفيوم وضعا خاصا «على جنب» خارج منحنى البروفيل الخطي. فالفيوم كانت دائما ولا تزال تمتاز بنسبة عالية من زراعة القمح، على العكس من القطن. في ١٩٥٧، مثلا، كانت لها أعلى نسبة في الصعيد من مساحة القمح القومية (م ل ق)، بما في ذلك حتى المنيا قطبه التقليدي في القمح (٧,١٪ مقابل ٧٪). وإذا كان هذا الوضع قد انعكس في ١٩٧٥، فيبقى من الصحيح أن نسبة القمح في الفيوم تزيد عن المتوسط القومي نفسه بعض الشيء دائما، بينما تنقص نسبة القطن بها دائما عن متوسطه القومي بنفس الدرجة تقريبا. على أن الفيوم، بالمقابل، تتخلف دائما في متوسط محصول الفدان، في القمح كما في القطن. فسواء في ١٩٥٧ أو ١٩٧٥ فإنها تأتي بين أدنى محافظات الصعيد غلة قمح، واقعة بجانب قنا وأسوان. والتربة ومشكلة الصرف الخاصة هي التفسير بالطبع.

فإذا ما عدنا إلى خط الوادي، وجب أولا أن نسجل تغيرا جذريا في بروفيل الكثافة بين سنتي ١٩٥٧، ١٩٧٥. ففي ١٩٥٧ نجد أن نسبة مساحة المحافظة من مساحة القمح القومية (م ل ق) تبدأ شديدة الانخفاض في الجيزة (٢,٤٪)، أي دون القليوبية أقل الدلتا، ثم تتدرج

فى الارتفاع إلى قمتها في المنيا (٨,٤٪) حيث تناظر متوسط الدلتا عموما، وبعدها تأخذ في الانخفاض التدريجي إلى أن تصل إلى حضيضها في أسوان (١,٣٪) حيث نجد قاع الصعيد بل ومصر جميعا. فبروفيل الكثافة إذن على شكل كثيب جبهته الساقطة الحادة تواجه الشمال ومنحدره التدريجي نحو الجنوب، أي كمقلوب كثيب قمح الدلتا أو كصورته المنعكسة في مرآة.

والطريف، بعد، أن متوسط محصول الفدان في الصعيد، على خلاف الدلتا إلى حد ما، يتمشى مع كثافة الزراعة ويتبع نفس إيقاعها ويرسم نفس بروفيلها. فهو يرتفع بالتدريج من الجيزة (٦,٩ أردب) إلى قمته في المنيا (٨,٤ أردب) التي تسجل أيضا أعلى قمة في مصر عموما وتفوق القليوبية قمة الدلتا بنحو أردب في كل فدان. ومن المنيا يتناقص المتوسط بالتدريج إلى حضيضه في أسوان (٥,٥ أردب)، وهي تكاد تكون أدنى ما في مصر.

من الناحية الأخرى، فرغم أن منحنى كثافة السكان في الصعيد يرسم هو الآخر بروفيل كثيب أو هرم، إلا أنه لا يتفق وبروفيل كثافة القمح لا في القمة ولا في السفحين، أي أن العلاقة بين الكثافتين ليست طردية بصرامة. فالمنيا مثلا هي قمة القمح، ولكن سوهاج هى قمة الكثافة. قارن كذلك الجيزة وبني سويف أو هذه والفيوم... الخ.

وغني عن التكرار أن زراعات العاصمة هي التي تفسر انخفاض كثافة القمح في الجيزة حيث تطرده الخضروات والفواكه، وأن تطرف الحرارة الشديدة والجفاف الزائد في الجنوب الأقصى هو الذي يفسر اختصاصه بقاع القمح ليس في الصعيد وحده ولكن في مصر عموماً حتى ليحل محله الذرة الرفيعة ويغلبه حتى الشعير. هذا بينما يشير الارتفاع التدريجي في وسط الصعيد كثافة وغلة إلى أن هاهنا البيت الطبيعي الأنسب للقمح.

الخريطة الجديدة

«جذريا» تغير هذا النمط في ١٩٧٥، أعني في جذر المنطقة كما في

هيكلها العام على السواء. ففى السبعينات حدث توسع مطرد محسوس بل شبه ثوري في مساحات القمح بكل من قنا وأسوان أي الجنوب الأقصى إلى حد انقلبت معه النسب والانحدارات والصورة جميعا في الصعيد بأسره. فإذا نحن تتبعنا النسبة المئوية للقمح من المساحة المحصولية لكل محافظة (م ح ل)، فسنجدها ابتداء من الجيزة تتزايد بالتدريج وتتصاعد باستمرار وبلا انعكاس حتى أسوان ذاتها حيث تصل إلى قمتها لا في الصعيد وحده ولكن في مصر قاطبة. أو بالتفصيل: من ٦,٨٪ في الجيزة إلى ١٠,٧٪ في بني سويف إلى ١١,٩٪ في المنيا إلى ١٣,٨٪ في أسيوط إلى ٢٠,٨٪ في سوهاج ثم إلى ٢١,٧٪ في قنا وأخيرا إلى ٢٢,٢٪ في أسوان.

معنى هذا أن النسبة في أسوان، وكذلك في قنا، تبلغ ثلاثة أمثالها في الجيزة، ونحو ضعفها في القليوبية أو معظم سائر محافظات الدلتا. وذلك كله بعد أن كانت أسوان والجنوب الأقصى حضيض مصر قاطبة. وبذلك أصبح بروفيل كثافة القمح في الصعيد كالمنحدر الواحد أو الخط المائل بانتظام من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، بعد أن كان تقليديا ككثيب غير متناظر جبهته الحادة تواجه الشمال ومنحدره التدريجي نحو الجنوب.

بالموازاة تقريبا ارتفعت حصص المحافظات الجنوبية من الصعيد من مساحة القمح القومية. فصارت تتزايد بانتظام تقريبا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب باستثناء أسوان. فهي ترتفع من نقطة الحضيض في الجيزة (١,٨٪) إلى ٤٪ في بني سويف إلى ٦,٨٪ في المنيا إلى ٦٪ في أسيوط إلى ٨,٥٪ في سوهاج، ٨,٤٪ في قنا، وإن كانت تعود فتهوي إلى ٢,٤٪ في أسوان. على أن متوسط محصول الفدان، وإن كان قد ارتفع في مجمله عما كان عليه في ١٩٥٧، يظل ثابتا في سلوكه من الشمال إلى الجنوب، وفي شكله الكثيبي أو الهرمي حيث يتدرج صعدا من كلا طرفيه في الجيزة وأسوان حتى قمته المؤكدة في المنيا وأسيوط.

على مستوى القطر، فإن معنى هذا التغير أن الجنوب الأقصى الذي كان ذيل مصر تقليديا في القمح قد أصبح رأسها، على الأقل من حيث

الكثافة والنسبة بصرف النظر عن المساحة المطلقة ومتوسط الغلة اللتين كانتا دائما ولم تزالا من أقل المعدلات بين محافظات القطر. انقلاب جذري أو جزئي بأي مقياس. وفي المحصلة أصبح بروفيل القمح في مصر عموما يتألف من كثيب باهت نوعا أو هرم عريض مفلطح في الدلتا، ومنحدر مديد وشديد للغاية في الصعيد، وذلك بعد أن كان يتألف من كثيبين محددين متواجهين كما لو في مرآة بحيث تنحدر جبهتا كل منهما عكس انحدار جبهتي الآخر.

مغزى المتغيرات

ختاما، فعلام يدل هذا كله إيكولوجيا وجغرافيا؟ في الوقت الذي ينحسر القطن عن الجنوب الأقصى إلى حد التلاشي عمليا، يتكثف إلى حد غير مسبوق اقليميا. وفي الوقت الذي يتقلص فيه نطاق القطن الصعيدي وينكمش ببتر الذيل، يتمدد نطاق القمح الصعيدي ليتركز في ذنبه أكثر من أي وقت مضى ومن أي منطقة أخرى. ولا شك أن المناخ هو المسؤول الأول عن هذه المفارقة الانقلابية، لأنه هنا المتغير الوحيد بالمقارنة إلى عاملي التربة والسكان.

فبينما يعد المناخ الحار الجاف القاسي هنا مضادا تقريبا للقطن، فإنه فيما يبدو وعلى عكس الاعتقاد الشائع نوعا لا يعد معوقا حقيقيا أو بنفس الدرجة للقمح. صحيح أن متوسط غلة فدان القمح في محافظتي الجنوب الأقصى أقل نوعا من المتوسط القومي العام، إلا أن الفارق ليس جسيما، كما أن التربة قد تفسر جزءا منه بجانب الجو. ومع ذلك فإن علينا أن نتذكر بالمقابل أن متوسط محصول فدان القطن في الجنوب الأقصى يعد حاليا، للغرابة ورغم تواضع الأصناف والتيلة، من أعلى ما في مصر.

وعلى أية حال، فإذا لم يكن للجنوب في مصر عموما أفضلية محققة على الشمال في القمح، بعكس القطن تماما، فإنه لا يقل كثيرا أفضلية وملاءمة. بل إن للصعيد بعامة شهرة متوطنة في القمح، وقمحه يكاد يتفوق على قمح الدلتا بعامة جودة ومتوسط غلة كما تدل الاحصائيات السنوية.

والواقع أن الصعيد، رغم ضآلة مساحته الكلية، يكاد يعادل الدلتا في كل من مساحة القمح وحجم المحصول على السـواء، إذ يوشـك الوجهان أن يتقاسما مساحته ومحصوله بالتنصيف تقريبا، الدلتا أكثر قليلا والصعيد أقل قليلا، كما يوضح الجدول الآتي. وفيه سيلاحظ أيضا تماثل نسبتي المساحة والمحصول في كلا الوجهين إلى درجة لافتة. وهذا أيضا إن دل على شيء آخر فإنما يدل مرة أخرى على التجانس الشديد في إنتاج القمح عموما على امتداد مصر.

١٩٧٥	المساحة		المحصول	
	بالفدان	٪	بالأردب	٪
الدلتا	٧٨٦,٧٣٤	٥٦,٥	٧,٧١٣,٨٠٤	٥٦,٩
الصعيد	٣٥٤,٤١٨	٤٣,٥	٣,٣٢٩,٣٤٥	٤٣,١
مصر	٢,٣٩٣,٩٥٠	١٠٠,٠	١٣,٥٥٥,١٩٩	١٠٠,٠

والخلاصة المقارنة هي أن القمح أكثر تجانسا من القطن سواء في كثافته أو في نوعيته وإنتاجيته، مثلما هو جغرافيـا أوسع مـدى وانتشارا واتصالا. ولاشـك أن الضوابط الإيكولوجية تكمن خلف هذه الفروق. فالقمح على الجملة أقل ارتباطا من القطن بالمناخ أو قل أقل حساسية بسلبياته. ثم إن القمح بالمقابل أكثر ارتباطا من القطن بكثافة السكان، أو قل هذا علاقته إيجابية وهذا سلبية، فالعلاقة الأولى طردية بينما الثانية عكسية. وأخيرا فإن القمح أقل من القطن تأثرا بالقوة الطاردة المركزية لزراعات العاصمة، ولذا لا يعرف أي شيء كالانقطاع الذي ينفرد به الأخير.

الفصل الثالث

الذرة والبرسيم

الذرة

نمط توزيع الذرة في مصر مركب لا بسيط، يتألف من أربعة عناصر وإن كانت أبعد شيء عن التكافؤ أو التساوي حيث تذهب السيادة المطلقة دائما لأحدها على حساب الآخرين. تلك الرباعية هي الذرة الشامية والرفيعة، كل بعروتيها الصيفية والنيلية. لهذا فإن بروفيل الكثافة معقد هو الآخر بعض الشيء، يمثل محصلة أربعة منحنيات متناقضة أو متواكبة ومتداخلة أو متراكبة. أيضا فإن لتطور رباعية الذرة زراعيا ومساحيا قصة معقدة نوعا، شهدت بوجه خاص انقلابا جذريا وحادا في السنوات الأخيرة على يد السد العالي.

التطور التاريخي

وابتداء وعلى الجانب التاريخي، ينبغي أن نميز ثلاث مراحل تطورية لكل منها نمطها التوزيعي المختلف تماماً، والتطور كله ينم عن تلاؤمات حساسة واستجابات صحية لمعطيات البيئة الطبيعية ومتغيراتها اقليمية كانت أو فصلية. وتلك هي مراحل ما قبل الري الدائم، وما بعده، ثم ما بعد السد العالي.

ما قبل الري الدائم

فأولا، قبل الري الدائم كانت الذرة الرفيعة أو العويجة هي السائدة والأساس بلا جدال، بينما كانت الذرة الشامية ثانوية متنحية، وفي الوقت

نفسه كانت كل من الرفيعة والشامية على السواء تزرع في كل أجزاء مصر دلتا وصعيدا بلا استثناء ولا تخصيص. والواقع أن الذرة الرفيعة أقدم بكثير جدا من الشامية. فالأولى دخلت مصر من الجنوب من إفريقيا حيث تعرف بالدخن أو السورجو sorghum، أما الثانية فحديثة للغاية أدخلت من الشام (ومن هنا النسبة) منذ قرنين تقريبا. وعموما فلقد كانت زراعة الذرة في تلك المرحلة صيفية أساسا تتركز خاصة في أراضي النبارى المحدودة والمعتمدة على الرفع بالآلات.

مرحلة الري الدائم

ثانيا، بعد الري الدائم أصبحت السيادة المطلقة للشامية، والرفيعة مجرد تذييل ثانوي لها. وبذلك أيضا أصبحت الزراعة نيلية أساساً، مع هامش صيفي محدود. انقلاب كامل ظل سائدا طوال الفترة الحديثة وحتى عقدين تقريبا. الاستثناء أو بالأصح التعديل الطفيف الوحيد كان أزمة الحبوب الغذائية أثناء الحرب العالمية الثانية حين ارتفعت مساحة الرفيعة إلى أكثر من الضعف وذلك لأن محصول الفدان منها يكاد يكون ضعف محصول الشامية بالأردب.

وعموما أصبح ترتيب الرباعية من حيث الأهمية الانتاجية كالآتي: للذرة الشامية النيلية الأغلبية الساحقة خارج كل مقارنة، وعلى طرف النقيض تماما الذرة الرفيعة النيلية فهي محض رمزية عمليا، وفيما بين النقيضين النيليين ولكن لصق الأخير تتقارب أو تتضارب نسبتا الذرتين الصيفيتين الشامية والرفيعة.

هذا من ناحية الأصناف أو الأنواع. ولكن من الناحية التوزيعية صحبت هذا الانقلاب عملية استقطاب وتخصص جغرافي حاسمة لا تقل خطرا ومغزى. فقد تغلبت الذرة الشامية على الرفيعة في الدلتا وطردتها منها إلى أن انقرضت هناك عملياً، بينما تراجعت الرفيعة إلى الصعيد حيث أصبحت لها الغلبة المطلقة على الشامية. وبهذا وذاك أصبح التقسيم الفصلي والجغرافي القاعدي كالآتي.

أولا، الشامية (عكس الأرز) نيلية أساسا، وصيفية في الدرجة

العاشرة فقط. والرفيعة (كالأرز وعكس الشامية) صيفية أساسا، ونيلية بصفة ثانوية للغاية معظمها (كالأرز أيضا) يتركز في الفيوم. ثانيا، الشامية للدلتا وشمال الصعيد، والرفيعة قاصرة على الصعيد خاصة جنوبه. وفي كلتا الحالتين فإن الذرة النيلية شامية ورفيعة على السواء محلها المختار ومعقلها الأخير هو الفيوم دائما، فهي أي الفيوم نيلية الذرة كما هي نيلية الأرز تماما. ولقد كان هذا بتفاصيله هو الوضع التقليدي القائم طوال العصر الحديث حتى إنشاء السد العالي، كما يلخص هذا الجدول الذي يشير مئويا إلى الستينات بعامة.

التصنيف	الشامية	الرفيعة
المساحة المحصولية القومية	١٨ ـ ٢٠	٣ ـ ٥
العروة النيلية	٩٧,٥	١٢
العروة الصيفية	٢,٥	٨٨
الدلتا	٧٢ ـ ٨٠	صفر
الصعيد	٢٨ ـ ٢٠	١٠٠

مرحلة السد العالي

من أبرز وأهم التغيرات الزراعية التي أتى بها السد العالي، بما أتاح من حرية الحركة وهامش المناورة في تعاقب المحاصيل الفصلي على الأرض أي مرونة الدورة الزراعية، انقلاب الذرة الشامية ـ وانقلاب هو لا أقل. فبعد أن كانت الذرة الشامية محصولا نيليا بحتا تقريباً من الناحية العملية، حدث تحول جذري إلى العروة الصيفية، فأصبحت الذرة الشامية الصيفية تمثل نحو ٨٠٪ من كل الذرة الشامية، مقابل ٢٠٪ فقط للشامية النيلية.

ورغم أن ما طرأ من تغير على الذرة الرفيعة طفيف بالمقارنة، إلا أن هناك اتجاهاً عاماً بوضوح نحو «تصييف» الذرة عموماً. فبعد أن كانت الذرة الرفيعة الصيفية تحتل ٨٨٪ من مساحة الذرة

الرفيعة بمصر عموما في الستينات، ارتفعت النسبة إلى نحو ٩٦٪، بينما تهاوت نسبة الذرة الرفيعة النيلية من ١٢٪ إلى نحو ٤٪ فقط. إن «تصييف» الذرة بنوعيها ظاهرة محققة منذ السد العالي، بنفس الدرجة التي تزداد وتتسارع بها الذرة النيلية بنوعيها انكماشا وضمورا ولا نقول انقراضا.

وفيما عدا هذا فإن الوزن النسبي لكل من الذرة الشامية والرفيعة لم يزل في حدوده التقليدية المعهودة: ١٥,٩٪ ضد ٤,٣٪ على الترتيب من جملة مساحة مصر المحصولية عموما. على الجانب التوزيعي، مع ذلك، حدث توسع ملموس في رقعة الذرة عموما بالصعيد، على حساب الدلتا بالطبع، وإن لم تزل الصدارة والأولوية لها بالقطع. فبعد أن كان للدلتا ٧٠ ـ ٨٠٪ من جملة مساحة الذرة بمصر عموما في الستينات مقابل ٣٠ ـ ٢٠٪ للصعيد، أصبحت النسبتان في السبعينات زهاء ٦٠، ٤٠٪ على الترتيب. والجدول الآتي الذي يحسن مقارنته بالجدول السابق الخاص بالستينات، يلخص كل أثر السد العالي على نمط الذرة ممثلاً في سنة ١٩٧٥.

التصنيف	الشامية٪	الرفيعة٪
مساحة مصر المحصولية	١٥,٩	٤,٣
العروة النيلية	٢٢,١	٤,٢
العروة الصيفية	٧٧,٩	٩٥,٨
الدلتا	٥٩,٣	صفر
الصعيد	٤٠,٧	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي

تجانس الكثافة

لأنه أكبر محاصيلنا الغذائية مساحة، يأتي الذرة من أشدها تجانسا في توزيع كثافته، لا يكاد يقل في ذلك عن البرسيم والقمح تقريبا. فمقياس التجانس المئوي في سنة ١٩٧٥ يبلغ ٤٢,١، مقابل ٢٣,٤ للبرسيم، ٢٨,٦ للقمح. أما تعدد أنواعه أصنافا وعروات، وإن أكد التباين

الاقليمي الذي يعكس التلاؤم الإيكولوجي، فإنه لا يأخذ من تجانسه القاعدي الأساسي ولا يجبّه. فإنما أنواع الذرة أشبه بأصناف القطن وسلالاته في هذا الصدد. بالمقابل، فإن سيادة الذرة الرفيعة قبل الري الدائم في الدلتا ثم هجرتها منها لتتمترس في الصعيد، ثم التحول الانقلابي بعد السد العالي من الذرة النيلية إلى الصيفية، وأخيرا توسع الذرة عموما في الصعيد مؤخرا، كل هذه علامات ومؤشرات على سيولة غير عادية في ديناميات الذرة وعلى سهولة حركته اقليميا.

رغم هذه التطورات والتغيرات العديدة، خاصة التحول الأخير من النيلية إلى الصيفية، فإن جوهر التوزيع الجغرافي للذرة بعامة لم يتغير إلا بالكاد، وما زال بروفيل الكثافة في السبعينات مثلما كان في الستينات بعامة. ولئن كان هذا البروفيل معقدا نوعا بحكم أنه مركب من أربعة قطاعات أو مقاطع لكل منها إيكولوجيته ومورفولوجيته وإيقاعه وارتفاعه، فإنها تخضع في النهاية للمنطق نفسه الذي يحكم سائر المحاصيل الرئيسية.

بروفيل الكثافة

فالذرة ككل، أي بمجمل رباعيتها، أشبه في بروفيلها ببروفيل القمح. وإلى حد ما يصدق هذا أيضا على العنصر الرئيسي في الرباعية على حدة، وذلك بحسبانه المكوّن الأساسي والسواد الأعظم من الذرة في مصر. وقد كان هذا ينصرف بطبيعة الحال إلى الذرة الشامية النيلية حتى الستينات، ولكن هذا الوضع آل إلى الشامية الصيفية منذ السبعينات. أما الذرة الشامية النيلية اليوم فإنها تكاد تكون نقيضهما، بينما أن للذرة الرفيعة بكلا نوعيها سلوكها المستقل تماما.

فأما أن الذرة ككل أقرب في نمط كثافتها إلى القمح تقليديا، فذلك أمر منطقي، لأنه مثله محصول غذائي يرتبط بصورة أساسية بكثافة السكان، خاصة كثافة السكان الريفيين، أي باستبعاد تأثير المدن المتروبوليتانية. وإذا كانت العلاقة بين كثافة الذرة وكثافة السكان اليوم قد اهتزت أو اضطربت نوعا، كما في حالة القمح أيضا، بسبب الاعتماد على نسبة متزايدة من الاستيراد من الخارج، فلعلنا أن نضيف هنا أن اهتزازة

الذرة أقل بالتأكيد من اهتزازة القمح، نظرا لأن نسبة الاستيراد في حالة الأخير أعلى بكثير. وبصيغة أخرى وأخيرة، فلعل كثافة الذرة في مجمله اليوم أقرب من كثافة القمح إلى الارتباط الأوثق بكثافة السكان.

وعلى أية حال، فلا جدال، ولا غرابة أيضا، في تقاربهما الأساسي من حيث مدى الانتشار الجغرافي ودرجة التجانس الاقليمي وبالتالي في سلوك بروفيل الكثافة. فكلاهما يتألف من وحدتين مورفولوجيتين segments: كثيب عريض في الدلتا جبهته الساقطة تواجه الجنوب، ثم هضبة متغضنة السطح مائلة المنحدرين في الصعيد. وبذلك تتحدد قمتاه كالقمح تماما في جنوب الدلتا ووسط الصعيد.

الذرة الشامية [١]

إذا نقلنا الآن إلى الذرة الشامية على حدة، سواء في ذلك النيلية سابقا والصيفية حاليا، وجدناها تكرر تقريبا ذلك النمط ولكن جزئيا حتى منتصف الصعيد فقط حيث يهوي المنحنى فجأة وبحدة ويظل ينخفض كلما اتجهنا جنوبا. فلأن الذرة الشامية محصول مداري حار، ضخم كالقصب، رطب كالقطن، فإنه يتطلب معا حرارة عالية ورطوبة عالية، وبالتالي يقل بغتة في جنوب مصر، حيث يترك مكانه في الواقع للذرة الرفيعة. في الستينات مثلا، كان توزيع مساحة الشامية بنوعيها كالآتي: ٧٢٪ في الدلتا، ٢٤٪ في مصر الوسطى، ٤٪ في مصر العليا. أما في السبعينات، ١٩٧٥، فإن الجدول الآتي يوضح تزايد نسبة الصعيد نوعا

المنطقة	الشامية الصيفية		الشامية النيلية		جملة الشامية	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
الدلتا	٩٤٧,٧٦٤	٦٧,٠	١٣٧,١٠٧	٣٤,١	١,٠٨٤,٨٧١	٥٩,٣
مصر الوسطى	٣٤١,٨٢٦	٢٣,٩	١٩٦,٠٥٣	٤٨,٥	٥٣٧,٨٧٩	٢٩,٤
مصر العليا	١٣٦,١٦٣	٩,١	٧٠,٨٣٤	١٧,٤	٢٠٦,٩٩٧	١١,٣
مصر	١,٤٢٥,٧٥٣	١٠٠,٠	٤٠٣,٩٩٤	١٠٠,٠	١,٨٢٩,٧٤٧	١٠٠,٠

(١) الصياد، ص ١٢٦ - ١٢٨؛ الدناصوري، ص ٢٧٤ - ٢٨١.

فإذا تتبعنا الآن بروفيل الذرة الشامية الصيفية في ١٩٧٥ كنموذج تفصيلي، فإن الكثافة تزداد بسرعة وبشدة كلما اتجهنا جنوبا وكلما توغلنا من الأطراف إلى القلب في الدلتا، بالطبع مع كثافة السكان مباشرة وأساسا، ولكن مع بعض تعديلات وتدخلات العوامل المحلية. فبجانب عامل كثافة السكان، تنخفض كثافة المحصول بشدة في محافظات دمياط والدقهلية والاسكندرية والبحيرة لأسباب إضافية هي منافسة الأرز الصيفي وزراعات المدن. وأقل المحافظات كثافة هي دمياط (م ح ل ٣٪)، وأعلاها المنوفية (٢٨,٦٪) أي نحو تسعة الأمثال. وتلي المنوفية القليوبية (٢٤,٣٪)، أساسا بسبب زراعات العاصمة، ولكنها تظل نحو ضعف أو ثلاثة أمثال النسب السائدة في محافظات الشمال.

في الصعيد تهوي الكثافة بشدة أولا في الجيزة (١٨,١٪) والفيوم (٤,٣٪) إلى معدلات أقصى شمال الدلتا. الأولى طبعا بسبب زراعات العاصمة، والثانية لأنها معقل الذرة النيلية. ولكن الكثافة تبدأ في الارتفاع ببني سويف (١٥,١٪) ثم المنيا حيث قمة الصعيد (٢١،٤٪) التي بعدها أيضا وتوا يأتي الهبوط شبه العمودي في أسيوط (٧,٢٪). ثم يستمر التدهور والتذبذب حتى نقطة التلاشي تقريبا في أسوان (٠,٣٪).

إذا غادرنا الذرة الشامية الصيفية إلى النيلية، فإن لها، على شدة تواضعها الآن بالمقارنة، إيقاعا معاكسا تماما. فهي أولا أعلى كثافة بكثير في الصعيد عامة عنها في الدلتا. ولكنها في الدلتا تقل من الأطراف إلى الداخل ومن الشمال إلى الجنوب حتى تكاد تختفي في المنوفية والقليوبية. في الصعيد ترتفع إلى مستوى جديد كلية، حيث تأتي الفيوم ـ على جنب ـ قمته وقمة مصر جميعا، فهاهنا بالطبع المعقل الأساسي للذرة الشامية النيلية في الماضي والحاضر، حيث تحتل نحو سبع المساحة المحصولية إلا قليلاً (م ح ل ١٣,١٪). فإذا عدنا إلى الوادي فإن الكثافة تتذبذب بشدة وعلى التعاقب راسمة بالتقريب حرف M أو بادية كالجمل ذي السنامين بالغة أدناها في أسيوط وسوهاج.

الذرة الرفيعة

أخيرا، وعلى النقيض من الشامية بكل أنواعها في كل شيء تقريبا، تأتي الذرة الرفيعة وهي أولا محصول صعيدي بصرامة، فهي لا تزرع الآن في الدلتا إطلاقا. ثم هي في الصعيد لا تبدأ جديا إلا حيث تنتهي الشامية جديا، أي ابتداء من أسيوط، فهما هناك يكادان يتناسبان تناسبا عكسيا. أي أن الرفيعة تحل في الواقع محل الشامية وترث أرضها في جنوب مصر. السبب بالطبع هو المناخ. فمع شدة الحرارة والجفاف السائد، لا مكان هنا للذرة الشامية، وإنما هي بيئة الرفيعة بامتياز. فالرفيعة محصول سوداني أساساً، مثلما هي حضارياً محصول مستوى الحياة الفقيرة نوعاً، حيث تتخلف كيفا ومذاقاً عن الشامية، وإن تفوقت كما ومن حيث غلة الفدان إلى نحو الضعف[١].

وعند هذا الحد ينبغي أن نلاحظ أن ذرة الصعيد الرفيعة إنما تعني في معظمها الصيفية لا النيلية. فالأخيرة أقلية ضئيلة من حيث المساحة أولا، تتبعثر ثانيا لا في نطاق ولكن في بضع رقع شتيتة أهمها الفيوم بالطبع. أما الصيفية فأكثر من النيلية مساحة ٢٠ مرة، تنتظم أيضا في نطاق متصل بامتداد الصعيد. على أن الكثافة متواضعة للغاية في مصر الوسطى، متوسطة في الفيوم، ولكنها تتضاعف في مصر العليا عموما حيث تصل إلى قمتها في أسيوط وسوهاج خصوصا. من هنا تحتكر مصر العليا نحو أربعة أخماس مساحة المحصول مقابل الخمس فقط لمصر الوسطى، كما يوضح الجدول الآتي، أرقام ١٩٧٥.

المنطقة	الرفيعة الصيفية		الرفيعة النيلية		جملة الرفيعة	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
مصر الوسطى	٨٦,٤٨٧	١٨,٣	١٩,٩٨٥	٩٨,٠	١٠٦,٤٧٢	٢١,٨
مصر العليا	٣٨٢,٢٦٩	٨١,٧	٤٢٠	٢,٠	٣٨٢,٦٨٩	٧٨,٢
مصر	٤٦٨,٧٥٦	١٠٠,٠	٢٠,٤٠٥	١٠٠,٠	٤٨٩,١٦١	١٠٠,٠

(١) السابق.

البرسيم

قاعدة الهرم

هو الفرشة الأساسية العريضة substratum التي يستقر عليها هرم الزراعة المصرية بأكمله، تكاد تقول «البساط الأخضر» أو - أفضل - الحشيّة الخضراء اللينة التي ترقد أسفل الزراعة المصرية جميعا كقاعدة عالمية عميمة، حتمية وحميمة. فهو بلا نزاع القاسم المشترك الأعظم في زراعتنا كيفما وحيثما كانت.

ذلك أن البرسيم ليس فقط وكما يبدو لأول وهلة «غذاء الحيوان» الرئيسي الوحيد في مصر شتاء كعلف أخضر وصيفا كدريس مجفف، ولكنه أيضا وبالدرجة نفسها «غذاء الأرض» ذاتها، ليس فقط كمخصب طبيعي أزوتي ممتاز يركز النتروجين في التربة ويعمل كدور السماد كيماويا (يضيف البرسيم فيما يقدر نحو نصف قنطار إلى قنطار من الأزوت إلى الفدان الواحد سنوياً، أي ما يعادل نحو ٣ إلى ٦ قناطير من الأسمدة الأزوتية تركيز ١٥٪)[١]، ولكن كذلك كمصحح لقوامها ميكانيكياً بما يترك فيها من مادة الدبال العضوية التي تثري وتمسك الأرض الرملية المفككة وتخلخل الأرض الطينية الثقيلة على السواء.

ذلك دور البرسيم عموماً. وتاريخياً، فإن من الثابت أن بدونه ما كان يمكن تطور زراعة القطن بالذات، ذلك المحصول المجهد للتربة، ولا تحملت هذه ضغط الزراعة المستديمة المرهق. إن البرسيم بكل بساطة وسهولة صمام أمن الزراعة المصرية جميعاً، مثلما هو أكبر «عامل مساعد catalyst» في مركبها.

قمة المساحة

لا غرابة إذن أن يأتي البرسيم من أكبر محاصيلنا الزراعية مساحة، ثانيها غالبا وأولها أحيانا، وأهم من ذلك أنه يعد من أكثرها ثباتا واستقرارا وأقلها عرضة للتذبذب سواء بالتقلص أو بالتمدد. وفي هذا وذاك، فلا

---

(١) الصياد، ص ١٢٢.

شبيه له بين محاصيلنا سوى الذرة. والواقع أنهما يؤلفان ثنائيا واضحا، أضخم ثنائي في زراعتنا . إنهما فرسا رهان، أو إن صح القول «فيلا رهان».

فهما أكبر محاصيلنا مساحة خارج كل مقارنة أو منافسة، وإنما المنافسة محصورة بينهما وحدهما، والأولوية مقصورة على أحدهما. وهما وحدهما المحصولان اللذان يجاوز كل منهما المليوني فدان. ولأنهما الأضخم حجما، فإنهما أيضا الأثقل ـ ولكن الأوثق ـ خطوة. فهما مساحة في نمو مستمر موصول، وإن بجرعات محدودة. وقل جدا أن تتناقص مساحتهما من عام إلى عام شأن معظم سائر المحاصيل. وعلى الجملة فهما معا يمثلان «جيروسكوب» الزراعة المصرية الذي بثقله الضاغط يحفظ عليها توازنها واستقرارها في مسارها وتطورها كما في بيولوجيتها وكيميائها.

وكما يوضح الجدول التالي، فإن الأولوية هي للبرسيم منذ ١٩٥٢ على الأقل. على أن الفارق بينهما في تلك السنين لم يكن جسيما بل كان طفيفا كقاعدة . فلقد كان كلاهما يتجاوز المليوني فدان بقليل، بفارق قدره نحو ٦٥ ألف فدان فقط. ومنذ ذلك التاريخ لم يكف كلاهما عن النمو والتوسع، إلا أن معدل توسع البرسيم كان أسرع، ومن ثم زادت الفجوة بينهما باطراد حتى ناهزت نصف المليون فدان الآن. ففي ١٩٧٩ بلغ البرسيم ٢,٧٨٩,٠٠٠ فدان، مقابل ٢,٢٩٢,٠٠٠ للذرة. وهذا يعادل على الترتيب ٢٤,٨٪ مقابل ٢٠,٤٪ من المساحة المحصولية القومية.

قمة التجانس والانتظام

لا غرو أن يكون البرسيم بعد هذا التفوق المساحي الساحق، ولهذا السبب وحده على الأقل، أشد محاصيلنا تجانسا على الاطلاق، حيث تبدي كثافته أقل معدل انحراف في توزيعها الجغرافي بين كل محاصيلنا بلا استثناء (٢٣,٤٪). إنه المحصول الذي يتمتع بأكبر قدر من الانتشار الجغرافي وبأقل قدر من التركز الاقليمي.

ولكن البرسيم ليس أكثر محاصيلنا تجانسا في كثافته فحسب، وإنما هو أيضا وبلا ريب أكثرها انتظاما في تدرج تلك الكثافة، أي أشدها

السنة	البرسيم بالقدان [1]	الذرة بالقدان
١٩٥٢	٢,٢٠٢,٠٠٠	٢,١٣٦,٦٩٨
١٩٦٠	٢,٤١٤,٠٠٠	٢,٢٧٥,٠٠٠
١٩٦١	٢,٤٤٨,٠٠٠	٢,١٣٠,٠٠٠
١٩٦٢	٢,٤٤٢,٠٠٠	٢,٢٨٦,٠٠٠
١٩٦٣	٢,٤٣٥,٠٠٠	٢,٢٠٥,٠٠٠
١٩٦٤	٢,٤٧٩,٠٠٠	٢,١٥٥,٠٠٠
١٩٦٥	٢,٤٩٣,٠٠٠	١,٩٥٠,٦٣٥
١٩٦٦	٢,٥٣٢,٠٠٠	٢,٠٩٢,٦٩٧
١٩٦٧	٢,٧١٦,٠٠٠	٢,٠٠٧,٦٤٦
١٩٦٨	٢,٦٧٩,٠٠٠	٢,٠٨٦,٦٠٣
١٩٦٩	٢,٧٢٦,٠٠٠	١,٩٥٧,٨٧٥
١٩٧٠	٢,٧٤٨,٠٠٠	٢,٠٠٤,٢٣١
١٩٧١	٢,٧٧٠,٠٠٠	٢,٠١٥,٦٤٧
١٩٧٢	٢,٨١٩,٠٠٠	٢,٠١٤,٤٣٨
١٩٧٣	٢,٨٧٤,٠٠٠	٢,١٤٠,٧٣٦
١٩٧٤	٢,٧٩٧,٠٠٠	٢,٢٥٣,٨٥٤
١٩٧٥	٢,٨١٢,٠٠٠	٢,٣١٨,٩٠٨
١٩٧٩	٢,٧٨٩,٠٠٠	٢,٢٩٢,٠٠٠

بساطة وانتظاما في انحدار بروفيله وسلوك منحناه. فبانتظام مثير ووتيرة مطردة وباستثناءات نادرة، تتناقص كثافته كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب. فبحسب أرقام ١٩٧٥ مثلا، يمكن القول إن نسبة مساحته المحصولية (م ح ل) تتراوح في الدلتا حول ٣٠ ـ ٢٠٪، وفي مصر الوسطى حول ٢٥ ـ ٢٠٪، ثم في مصر العليا حول ١٥ ـ ٥٪. وبينها تأتي أعلى

(١) لا يشمل البرسيم التقاوى (الحب).

كثافة له في محافظة الغربية في أقصى الشمال (٣١,٥٪)، تأتي أقلها في محافظة أسوان في أقصى الجنوب (٥,٣٪)، أي أن الأولى تبلغ نحو ٦ أمثال الثانية. على أن هذا الفارق الحاد بين طرفي النقيض لا يخفي تقارب المتوسط العام السائد.

بروفيل الكثافة

بروفيل البرسيم بهذا يختلف عن بروفيل سائر المحاصيل الرئيسية، فلا يشبهه أحد منها وإن شابهها جزئيا هنا أو هناك. فهو يكاد يكون خطا واحدا مائلا من الشمال إلى الجنوب باستمرار وبلا انقطاع وبلا تذبذب محسوس. إنه البروفيل الوحيد بين محاصيلنا الرئيسية الذي يؤلف وحدة مورفولوجية واحدة أحادية الاتجاه والانحدار من أقصى طرف البلد إلى أقصى طرفه وعبر الدلتا والصعيد على حد سواء دونما انقطاع أو انقلاب. فعلى عكس كل من الذرة والقمح، إذا بدأنا بالمقارنة بين محاصيل غذاء الانسان وغذاء الحيوان، يقل البرسيم في الدلتا وتنخفض كثافته من الشمال إلى الجنوب، كما أن مدى انخفاضها حول القاهرة أقل نسبيا من مدى انخفاضهما. كذلك في الصعيد، يختلف بروفيل البرسيم الهابط بانتظام جنوبا عن الكثيب المهيل الذي كان يميز كلا من الذرة والقمح تقليديا وعن الخط المائل الصاعد أبدا الذي تحول إليه القمح أخيرا. معنى هذا أن كثافة البرسيم تتناسب مع كثافة الذرة و/ أو القمح جزئياً فقط، طردياً مرة وعكسيا مرة أخرى. مرجع هذا بلا شك أن البرسيم كعلف للحيوان لا يرتبط بكثافة السكان مباشرة بقدر ما يرتبط بكثافة الحيوان. ومن هنا يخضع في توزيعه لضوابط طبيعية وبشرية مختلفة.

بالمقابل، يقترب بروفيل البرسيم أكثر من بروفيل القطن في انخفاضه العام نحو الجنوب، إلا أنه يختلف عنه في أنه لا يعرف الجبهة الساقطة في أقصى شمال الدلتا ولا حلقة الانقطاع المطلق حول القاهرة مثلما يعرف القطن. عن الأولى سنلاحظ، مثلاً، أن دمياط بالذات التي هي أقل محافظات الدلتا في كثافة القطن (٧,٩٪ من المساحة المحصولية)

هي ثالث أكثف محافظات مصر جميعاً في زراعة البرسيم (٣١,١٪)، لا شك بفعل اقتصاد الألبان السائد. أما عن الثانية فلا خلاف على أن البرسيم من بين كل محاصيلنا الرئيسية هو أقلها تأثراً بالقوة الطاردة المركزية لزراعات المدن أو العاصمة. فكثافة البرسيم في محافظات المجمع العاصمي الثلاث المنوفية والقليوبية والجيزة تتراوح بين ٣٠ ـ ٢٠٪، أي لا تقل كثيراً عن جنوب الدلتا بعامة.

الضوابط الإيكولوجية

وإنما يحكم سلوك بروفيل البرسيم البسيط هذا إيكولوجيته الطبيعية التي لا تقل بساطة. فكنبات عشبي «مائي» غض نحيل، يتأثر البرسيم بشدة بتطرف الحرارة سواء بالموجب أو بالسالب، ولكنه يبدي حساسية فائقة بالرطوبة بصفة خاصة، سواء رطوبة الجو أو التربة. لذا فإنه، كالقطن، يسعى إلى الحرارة المعتدلة والرطوبة العالية وينأى عن الحرارة العالية والجفاف الشديد. من ثم يتكاثف في أقصى الشمال ويقل بالتدريج جنوباً. هذا أول.

ثانياً، وبالموازاة، فإنه كعلف لحيوان اللحوم والألبان، يرتبط كذلك باقتصاد الألبان وتربية الماشية، أي بالاقتصاد الرعوي ـ الزراعي المختلط. وعلى هذا يكثر في براري ومناطق استصلاح شمال الدلتا بوجه خاص مرتين، مرة كمحصول استصلاح وإعادة بناء وتكوين للتربة، ومرة كغذاء لحيوان الزراعة المختلطة. بالمثل تقريباً حول القاهرة. فهو هنا، وإن قل قليلاً، لا يخفت كثيراً مثلما تفعل الذرة والقمح إلى حد كبير والقطن إلى أقصى حد. ذلك لأنه جزء شرطي لا يتجزأ من اقتصاد ألبانها. وهذا أيضاً ما يطلعنا على قاعدة هامة وهي أن البرسيم أكثر محاصيل الحقل ارتباطاً بمحاصيل المدن أو المحاصيل البستانية وأقلها تناقضاً معها.

ثالثاً، وأخيراً، فإن البرسيم، كعلف لحيوان العمل الزراعي، يرتبط بالري الدائم حيث العمل الزراعي كثيف ومستمر طول العام، بينما يقل نسبياً في مناطق الري الحوضي الفصلية العمل والتي كانت بقاياها تتركز في جنوب الصعيد.

هكذا إذن تتضافر كل الضوابط في اتجاه واحد نحو ارتفاع كثافة زراعة البرسيم في الشمال وتناقصها حثيثاً نحو الجنوب. بل وكذلك تفعل نوعيته: فمن بين أنواع البرسيم المستديم الثلاثة، وهو الذي يمثل أكثر من نصف مساحة البرسيم في مصر تاركاً الباقي للبرسيم التحريش، ينتشر أغناها غلة وهو المسقاوي انتشاراً عاماً في الوجهين، بينما ينتشر أوسطها غلة وهو الخضراوي في الدلتا، تاركاً أقلها حاجة إلى الماء وأقلها غلة ـ نحو نصف إنتاجية الخضراوي ـ للصعيد بعامة وأراضي الحياض السابقة بخاصة.[1] حتى إذا ما وصلنا إلى النوبة حل محل البرسيم صنف فقير يتناسب مع ظروف الجفاف هو الكشرنقيق (كشرنجيج) ـ برسيم النوبة ـ حيث يزرع أساساً كمحصول نيلي ولكن أيضاً كشتوي أو كصيفي، وذلك بالتفضيل على أراضي جروف النيل الملائمة[2].

(١) الصياد، ص ١٢٣.

(٢) محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩، صفحة ١٢٣.

البَـابُ الثَّـانِي

ثنائياتٌ متنوّعَـة

الفصل الرابع

الأرز والقصب

نظائر ونقائض

مناظرة في التناظر

ثنائي الأرز ـ القصب يجمع نظيرين نادرين فى تناظرهما زراعياً واقتصادياً بل وتاريخياً، وإن كانا بمثابة النقيضين المطلقين جغرافياً. فكلاهما، ابتداء، دخل مع العرب منذ العصور الوسطى. وكلاهما محصول صيفي رهن ومرتبط بالري الدائم بصوره المختلفة. كلاهما أيضاً محصول مداري حار، هذا موسمي وهذا استوائي على الترتيب. وكلاهما، أخيراً، نبات «مائي» شديد الشراهة للماء والرطوبة، والواقع أنهما يحتكران أعلى المقننات المائية في زراعتنا على الاطلاق: القصب الاستوائي ٨٠٠٠ متر مكعب سنوياً، والأرز الموسمي ٦٠٠٠ متر.

الأرض والماء

من الناحية الأخرى، فإنهما منذ اللحظة الأولى فى دخولهما انفصلا جغرافياً انفصالاً مطلقاً بحكم المناخ والتربة والطبوغرافيا، فتوطن الأرز في أقصى شمال الدلتا وفى الفيوم بصرامة، وتوطن القصب فى وسط وجنوب الصعيد أساساً. ومنذ تلك اللحظة أيضاً أصبحا فرسي رهان بمعنى أو بآخر: لا هما بالمتنافسين مباشرة، ولا هما بمعزل تماماً عن علاقات التوازن الحرج. ذلك أنه لا تنافس بينهما على الأرض، ولكن هناك التنافس كل

التنافس على الماء، خاصة قبل تعميم الري الدائم في القرن الماضي ثم طفراته المتعاقبة في القرن الحالي حتى السد العالي.

وفي هذا التنافس الحاد على الماء، وحتى أثناء العصور الوسطى، كان الأرز يغلّب أحياناً على القصب، ثم يحدث العكس أحياناً أخرى، وهكذا دواليك.[1] ومنذ القرن الماضي، حين شهد كلاهما فورة توسعه الحديثة الكبرى، كانت الأولوية المائية تعطى بلا تردد وخارج كل مقارنة للقصب، فيما يرجأ الأرز إلى ذيل القائمة. من هنا كانت ثورة القصب أسبق نوعاً في تاريخ بدايتها من ثورة الأرز، قل كانت ثورة القصب هي الثورة الثانية في تاريخ الزراعة المصرية الحديث بعد ثورة القطن، بينما أتت ثورة الأرز الثورة الثالثة.

من هنا أيضاً كان الأرز أشد ما يكون ارتباطاً بذبذبات الفيضان السنوية. فكان حاد التذبذب مساحة بل أعنف محاصيلنا جميعاً ذبذبة واضطراباً، وذبذبته ليست فقط على المدى الطويل ولكن أيضاً فجائية وعلى المدى القصير تأتي - مع الفيضان - بغتة من سنة إلى أخرى دون توقع. مثلاً في ١٩٢٤ بلغت مساحة الأرز ٢٢٠ ألف فدان، ولكنها في العام التالي مباشرة ١٩٢٥ هوت إلى ٨٠ ألفاً فقط،[2] أي إلى حوالي الثلث أو بمعدل تفاوت نحو ٢٠٠٪. إن ثورة الأرز هي بامتياز «الثورة الصاخبة» الداوية في تاريخ زراعتنا الحديث لأنها هي بالدقة الأكثر اضطراباً وذبذبة وحدة تفاوت.

على أن القصب أيضاً لم يكن ليخلو، للدقة والانصاف، من هامش من ذبذبة، وإن كانت جد معتدلة لا تقارن قط بذبذبة الأرز بالطبع، كما أنها أدنى أن تكون على المدى الطويل نسبياً. والواقع أن القصب، كالقطن إلى حد ما، خضع لذبذبة السوق العالمية وارتبط بمضارباتها المتواترة. فكما استفاد القطن من دفعة الحرب الأهلية الأمريكية في ستينات القرن

---

(١) A. F. Weheiba, «Rice culture in Egypt», Bulletin de la société de géographie d'Egypte, 1967, p. 205 ff.

(٢) H. Lorin, l'Egypte d'aujourd'hui, le Caire, 1927, p. 139.

الماضي، أفاد القصب من دفعة الحرب الكوبية في نهايته، فقفزت مساحته إلى أكثر من ٩٠ ألف فدان في ٨ ـ ١٨٩٩. ولكن بعد انتهاء تلك الحرب وعودة السيطرة الكوبية على السوق، تعرض القصب ـ كالقطن من قبله ـ إلى أزمة حادة، فانحدرت مساحته إلى ٣٨ ألف فدان في ٧ ـ ١٩٠٨، ولم يستعد علامة الـ ٦٠ ألفاً إلا ابتداء من ١٩٢١. (١)

مع ذلك كله، ورغم أفضلية القصب مائياً، فمنذ ثورة توسعهما في القرن الماضي ابتداء من الستينات والسبعينات، كان التفوق المساحي للأرز تقليدياً وإلى أقصى حد. فقط في سني تقلص الأرز إلى حده الأدنى، كان القصب يناهزه أو يجاوزه بقليل مساحة. ولكن فيما عدا هذا كان الأرز يتوسع بخطى أوسع وأسرع بكثير من القصب، وبالتالي يزداد تفوقاً عليه في المساحة. إلى أن تمت ثورة الري الدائم بالسد العالي، الذي أنهى الصراع التاريخي بينهما على الماء عملياً وحرر الأرز من عبودية الايراد المائي السنوي وأشاع الاستقرار والاتزان في معدل نموه وإيقاع تطوره. هنالك اكتملت ثورة الأرز، وانطلق ليصبح محصولاً مليونياً كحد أدنى قابل للتجاوز إلى المليون والربع، فيما توقف القصب عند سقف ربع المليون في أحسن الحالات. أي أن القصب أصبح ربع الأرز مساحة في المتوسط، إن لم يكن خمسه أحياناً.

من جهة أخرى، فلئن كانت طفرات الايراد المائي المتاح قد أنهت الصراع على الماء بين الأرز والقصب، فقد بدأته على الأرض بين الأرز والقطن. ووجه الخطورة في منافسة الأرز للقطن ليس فقط أنهما محصولان صيفيان متعاصران أو متزامنان موسمياً، ولكن أيضاً أن الأرز محصول غذائي وتجاري في آن واحد. وهو من ثم ينافس القطن كسلعة تصدير أساسية، ثم ينافسه كغذاء يطرد الألياف تحت ضغط السكان. بالتالي فإنه بالصفة الأولى ينافسه أثناء السلم، وبالثانية أثناء الحرب. ومن هنا كانت فترات الحروب كالحرب الثانية خاصة من أكبر حوافز توسع الأرز على

---

(١) Ibid, p. 143.

حساب القطن. إن الأرز، في نهاية المطاف، لم يعد محصولاً ثانوياً أو متوسط المساحة ليقارن بالقصب، بل أضحى محصولاً أولياً أدنى أن يقارن بالقطن ذاته.

والجدول المقارن الآتي يلخص بعض لقطات السباق المساحي بالفدان بين المحصولين الثمينين.(1)

السنة	الأرز	القصب
أوائل القرن ١٩	٢٠ ـ ٣٠ ألفاً	؟
١٨٨٧	١٥٠,٠٠٠	؟
١٨٩٩ ـ ٨	؟	٩٠,٠٠٠
١٩٠٠	٤٠,٠٠٠	؟
١٩٠٨	٢٥٨,٠٠٠	٣٨,٠٠٠
١٩٢١	؟	٦٤,٠٠٠
١٩٢٤	٢٢ [illegible] ٠٠	؟
١٩٢٥	٨٠,٠٠٠	؟
١٩٣٩ ـ ٣٥	٤٤٥,٦٣٧	٦٦,٥٨٣
١٩٤٤ ـ ٤٠	٥٧٨,٣٦٦	٨٤,٩٧٤
١٩٤٩ ـ ٤٥	٧٠٥,٣٠٦	٩١,٧٨٠
١٩٥٤ ـ ٥٠	٥١٨,٨٢٨	٩٥,٧٦٥
١٩٥٥	٥٩٩,٧٢٤	١١٠,٩١٠
١٩٥٦	٦٩٠,٣٠٩	١٠٩,٧٥٠
١٩٥٧	٧٣٠,٩٣٥	٩٤,٠٠٠
١٩٥٨	٥١٨,٠٠٠	٩٨,٠٠٠

(1) Weheiba, p.209 - 235; J. Anhoury, «Le riz en Egypte», Bulletin de l'union agricole égyptien, no. 155, 1924, p. 94; Lorin, p.139.

أنظر أيضاً: وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع، يناير ١٩٥٨؛ الاقتصاد الزراعي، ١٩٧٨، جـ ١.

القصب	الأرز	السنة
٩٦,٠٠٠	٧٢٩,٠٠٠	١٩٥٩
٩٥,٠٠٠	٧٠٦,٠٠٠	١٩٦٠
١٠٠,٠٠٠	٥٣٧,٠٠٠	١٩٦١
١٠٥,٠٠٠	٨٣٠,٠٠٠	١٩٦٢
١١٦,٠٠٠	٩٥٩,٠٠٠	١٩٦٣
١١٨,٠٠٠	٩٦٢,٠٠٠	١٩٦٤
١١٠,٠٠٠	٨٤٨,٠٠٠	١٩٦٥
١١٧,٠٠٠	٨٤٤,٠٠٠	١٩٦٦
١١٩,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	١٩٦٧
١٣٣,٠٠٠	١,٢٠٤,٠٠٠	١٩٦٨
١٤٧,٠٠٠	١,١٩١,٠٠٠	١٩٦٩
١٧٦,٠٠٠	١,١٤٢,٠٠٠	١٩٧٠
١٨٢,٠٠٠	١,١٣٧,٠٠٠	١٩٧١
١٧٩,٠٠٠	١,١٤٦,٠٠٠	١٩٧٢
١٨٩,٠٠٠	٩٩٧,٠٠٠	١٩٧٣
١٨٩,٠٠٠	١,٠٥٣,٠٠٠	١٩٧٤
١٩٧,٠٠٠	١,٠٥٣,٠٠٠	١٩٧٥
٢٢١,٠٠٠	١,٠٧٨,٠٠٠	١٩٧٦
٢٤٨,٠٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠	١٩٧٩

مقارنة في التناقض

عند هذا الحد، ومن وجهة الاقتصاد القومي، نستطيع بسهولة أن نرى كيف أن الأرز والقصب يقف كلاهما بقوة كمحصول غذائي وتجاري و/أو استهلاكي ونقدي معاً، بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني زراعة وصناعة واستهلاكاً وتصديراً، مثلما هو كثيف العمل إنتاجياً. غير أن الأرز

محصول غذائي ـ تجاري أساساً، حيث القصب محصول غذائي ـ صناعي في الدرجة الأولى: الأول ثاني صادراتنا بعد القطن دائماً، والثاني ثاني صناعاتنا بعد القطن تقليدياً. كلاهما، بعد، نطاقي اقليمي بصرامة: هذا نطاق عرضي، وهذا طولي. ليس نطاقياً فحسب، وإنما نطاقي شديد التركز والسيطرة بل والسيادة اقليمياً، بحيث يصبح منافساً قوياً وبديلاً كفئاً للقطن كل فى نطاقه: الأرز «قمح البراري»، والقصب «قطن الجنوب».

الموقع الجغرافي

لكنهما بعد ذلك طرفا النقيض موقعاً وموضعاً. فحرفياً، الأرز «القطب الشمالي» والقصب «القطب الجنوبي» في محور الزراعة المصرية والمعمور ـ المزروع المصري جميعاً. فالقصب هو بداية رحلة الزراعة المصرية من الجنوب، أي أكثر محاصيلها جنوبية، فيما أن الأرز هو نهاية المطاف وأكثرها شمالية. ونطاق الأرز بهذا ساحلي أو شبه ساحلي بل وأكثر محاصيلنا ساحلية، وهو بهذا الموقع يتفق مع النمط السائد فى توزيع الأرز في العالم تقريباً. أما القصب فهو داخلي جداً بل وأكثر محاصيلنا داخلية وبعداً عن البحر، وهو في هذا يختلف بالقطع عن النمط الساحلي الجزري الغالب على مراكز القصب الرئيسية في العالم.

على أن أحداً من النطاقين، على تطرف موقعه الشديد في المعمور المصري، لا يعد ـ بالمناسبة ـ متطرف الموقع في نطاق زراعته العالمي، وإنما هو أدنى أن يكون متوسطاً فيه بالتقريب. فليس حقل الأرز المصري أكثر الحقول شمالية في نطاقه العالمي، فثمة الحقل الإسباني والإيطالي والمجري والتركستاني حتى اليابان. . . الخ. وكذلك حقل قصب جنوب الولايات المتحدة بل وكوبا نفسها أكثر شمالية من حقل القصب المصري. . . الخ.

البيئة الجغرافية

هذا عن الموقع داخلياً وخارجياً. أما بيئة فإن الأرز، محصول التربة الملحية ولا نقول المحصول الملحي، يحتل أوطأ الأرض المصرية وأكثرها طميية، على عكس القصب، ذلك المحصول السكري، الذي يرتقي أعلى

الأرض المصرية وأكثرها رملية نسبياً. هذا، وفي توسعه الدائب الحديث، يتوسع الأرز فيها يبدو لا نحو الشمال فحسب أسفل البراري ولكن جنوباً أيضاً بقدر نحو التربة الأنسب، بينما القصب منذ القرن الماضي في زحف وزحزحة وهجرة دائبة نحو الجنوب الأقصى وإلى أعلى باطراد، لا شك سعياً نحو المناخ الأنسب.

أخيراً وليس آخراً، فلئن كان كلا المحصولين يدعو إلى كثافة السكان ويمكّن لها في الوقت نفسه، فالطريف أنهما يأتيان على طرفي النقيض من حيث الوسط السكاني. فالأرز يتفق مع أقل نطاقات كثافة السكان في مصر، بينما يقع القصب في بعض أكثفها أو نحو ذلك.

تركيب النطاق

شكلاً، يختلف النطاقان طبعاً بكل وضوح من حيث الهيئة الخارجية العامة. فالأرز قوسي عريض مثلما هو مستعرض، أما القصب فخطي أطول كما هو طولي ولكنه نحيل دقيق للغاية. من الطريف مع ذلك أن هناك، بالمقابل، تشابها رئيسياً في الهيئة أو الشكل من الداخل. فكلا النطاقين يتألف من حقل أساسي كبير أولاً، ثم من حقل صغير منفصل بدرجة أو بأخرى ثانياً. ففي الأرز، هناك نطاق براري شمال الدلتا الرئيسي، ثم ملحق الفيوم الجانبي. وفي القصب، تعد كتلة قنا ـ أسوان بمثابة الجسم الأساسي، والمنيا في الشمال بمثابة الرأس، بينهما فاصل أو واصل دقيق كالعنق.

الأطرف هو العلاقات العكسية بين قطاعي كل نطاق من حيث نوع الري و/أو الزراعة. فأرز شمال الدلتا صيفي، والفيوم نيلي. وقبل تعميم الري الدائم الحديث، كان الأول يتم بالرفع قديماً، بينما كان ري الثاني بالراحة تقليدياً. على العكس من هذا الترتيب القصب: فمنذ بدأ قصب المنيا في القرن الماضي قام على الري الدائم بالراحة حيث أنشئت من أجله ترعة الابراهيمية، وكلٌ على يد إسماعيل. ومنذ بدأ قصب الجنوب الأقصى على يد الشركة العامة للسكر في أوائل القرن الحالي اعتمد على

الرفع الآلي الحديث والعظيم، والعالي جداً أحياناً (كوم أمبو ثم التوسعات الأخيرة الأحدث).

الأرز

منذ بدايته في العصر العربي الإسلامي وإلى الآن، وللأرز في مصر نطاقان محددان بصرامة ومنفصلان تماماً، ثم لا وجود له خارجهما تقريباً أو إطلاقاً. الأول هو شمال الدلتا أو اقليم البراري، والثاني هو واحة الفيوم. أيهما كان الموطن أو المشتل الأول، ليس معروفاً بالضبط. فعند البعض تذهب الأسبقية والقدم إلى براري الدلتا،[1] فيما يمنح البعض الآخر الأولوية للفيوم.[2] وعلى أية حال، فيبدو ـ حسب وهيبة ـ أن الصدارة في المساحة والانتاج كانت في العصر العربي للفيوم، بينما أتت البراري في المرتبة الثانية من الأهمية. ثم بالتدريج تدهورت زراعة الأرز في الفيوم إلى أن انتقل مركز الثقل كلية إلى البراري ابتداء من العصر العثماني بصفة خاصة[3].

واليوم، فلا وجه للمقارنة بين النطاقين إلا شكلاً أو رمزاً. فالأرز في مصر يوشك أن يرادف شمال الدلتا، فيما الفيوم مجرد ملحق أو تذييل هامشي مفرط الضآلة والانزواء. أو كما عبر البعض بصورة مناسبة لمقتضى المقال، مائدة الأرز في مصر تتألف من صحفتين: «صينية» الأرز الرئيسية والكبرى في شمال الدلتا، و «صحن» الأرز الجانبي الصغير في الفيوم. والنطاق الأول بالطبع ساحلي أو شبه ساحلي، بينما الثاني داخلي بوضوح؛ كما أن الأول أرز صيفي، بينما الثاني نيلي أساساً.

شمال الدلتا

نطاق شمال الدلتا عرضي قوسي متصل، يترامى بعرض قاعدة الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس أو من إدكو حتى المنزلة، بعمق

---

(١) الصياد، ص ١١٤ ـ ١١٧.

(٢) Weheiba, p. 217.

(٣) Ibid, p. 218 - 221

نحو ثلث الدلتا أي حوالي ٥٠ ـ ٦٠ كم، أو حتى خط كنتور ٥ أمتار تقريباً. جغرافياً، هو بوضوح أخفض أرض مصر جميعاً، مثلما هو أكثرها شمالية وساحلية، وإن لم يماس الساحل إلا في بضع نقط. إدارياً، يجمع ٦ محافظات رئيسية هي البحيرة وكفر الشيخ والغربية ودمياط والدقهلية والشرقية، مع ألسنة هامشية واهية أو رذاذ متطاير في الاسكندرية غرباً والاسماعيلية والسويس شرقاً. مساحة، لا يقل النطاق عن المليون فدان حالياً. وتقليدياً يحتكر نحو ٩٧,٥ ـ ٩٨٪ من كل مساحة محصول الأرز في مصر، كما يوضح الجدول التالي الذي يرسم صورة كاملة للنطاق حسب ١٩٧٥.

كثافة الأرز

تتراوح كثافة زراعة الأرز في النطاق بين ٢٥٪، ١٠٪ بالتقريب، أي بين ربع وعشر المساحة المحصولية في حدودها القصوى، ولكن غالباً بين ٢٠٪، ١٥٪. وبهذا الشكل يرقى الأرز في بعض محافظات النطاق إلى

المحافظة	المساحة			الانتاج	
	بالفدان	م ح ل	م ل ق	بالطن	٪ من مصر
البحيرة	١٨٣,٦٤٦	١٢,٩	١٧,٥	٤١٨,٥٤١	١٧,٣
كفر الشيخ	٢٣٧,٥٧٤	٢٤,٥	٢٢,٦	٥٧٤,٣٣٣	٢٣,٦
الغربية	٩٢,١٩٩	١١,١	٨,٨	٢٠٩,٩١٩	٨,٧
دمياط	٤٨,٥٣٦	٢٠,٦	٤,٦	١٢٢,٣٠٢	٥,١
الدقهلية	٢٨١,٦٧٦	٢١,٠	٢٦,٩	٦٢٤,٧٩٢	٢٥,٧
الشرقية	١٧٤,٩٥٣	١٣,٤	١٦,٧	٤٠٨,٧٧٣	١٦,٩
المجموع	١,٠١٨,٥٨٤	ـ	٩٧,١	٢,٣٥٨,٦٦٠	٩٧,٣

مرتبة المحصول الأول اقتصادياً، منافساً مقتدراً للقطن. وعموماً فإن الأرز يتناسب مع القطن تناسباً عكسياً في النطاق، ليس فقط بحكم التربة ولكن أيضاً لأنهما محصولان صيفيان متضادان في الدورة الزراعية بالضرورة. ولقد ارتفعت هذه القيمة الاقتصادية للأرز بعد توسع زراعته مع السد العالي،

مثلما تمدد النطاق ككل أكثر وأكثر نحو الشمال والجنوب على السواء، وإن كان نحو الشمال أكثر بالطبع.

وبحسب كثافة الزراعة، يبدو ثمة انخفاض نسبي طفيف في وسط النطاق على محور طولي قاطع بامتداد محافظة الغربية حيث تصل كثافة الأرز إلى أدناها في النطاق (م ح ل ١٠,١٪ سنة١٩٧٥)، وهو ما يقل حتى عن أطراف النطاق غرباً وشرقاً في البحيرة والشرقية (١٢,٩٪، ١٣,٤٪ على الترتيب). بالتالي يكاد انخفاض الغربية يشطر النطاق إلى قطاعين أو جناحين ولا نقول فلقتين غرب وشرق الدلتا.

بالعكس، على جانبي انخفاض الغربية، وارتكازاً على فرعي الدلتا، تقع قمتا الكثافة والتركز في النطاق: كفر الشيخ غرباً والدقهلية ـ دمياط شرقاً. فمن حيث الكثافة، تبلغ نسبة الأرز من المساحة المحصولية فيهما على الترتيب ٢٤,٥٪، ٢١٪ ـ ٢٠,٦٪. ومن حيث الرقعة، تصل نسبة مساحة الأرز فيهما من مجموع مساحته القومية إلى ٢٢,٦٪، ٢٦,٩٪ ـ ٤,٦٪ على الترتيب. أي أنهما معاً تحتكران ٥٤,١٪ من جملة مساحة الأرز في مصر، أي أكثر من النصف، وهذا قمة التركز الاقليمي الفائق لا شك. وأخيراً من حيث الانتاج، تقدم الأولى ٢٣,٦٪ من المحصول القومي، والثانية ٢٥,٧٪ ـ ٥,١٪ أي ٣٠,٨٪. فالاثنتان إذن تسهمان بنحو ٥٤,٤٪ من الانتاج القومي، أي بنفس نسبة المساحة تقريباً.

هاتان القمتان هما إذن نواتا النطاق النوويتان بلا جدال، ليس فقط جغرافياً ولكن كذلك تاريخياً. فما من شك أن جزيرتي مصبي الفرعين ـ البحيرتين رشيد ـ دمياط وإدكو ـ المنزلة، وفي عينهما وعلى رأسهما بالطبع المدينتان الميناءان رشيد ودمياط، كانتا طوال العصور الوسطى المتأخرة مركز الأساس في زراعة الأرز بالدلتا كما وكيفا كما ينص كل الكتاب والرحالة الأوروبيين وغير الأوروبيين في أيام العثمانية والحملة الفرنسية. (من المنزلة، مثلاً، اشتق اسم الأرز «المنزلاوي»، ومن الأرز نفسه حرفت أوروبا اسم رشيد إلى شكله الأوروبي المعروف، كما أن من الجميع كان

يأتي أجود أنواع الأرز وهو «السلطاني» المخصص للتصدير إلى السلطان العثماني.)

وعلى الجملة، فبهاتين القمتين الكثيفتين يفصلهما انخفاض الوسط النسبي، يبدو النطاق ذا نواتين أكثر منه ذا فلقتين، أو قل إجمالاً ذا نواتين في جناحين، بينما يتخذ في مجمله شكل السرج أو سنامي الجمل.

كذلك يمتاز النطاق بتعارض طفيف بين كثافة الزراعة في جانب ورقعة المساحة وحجم الانتاج في الجانب الآخر. فالجناح الغربي أقل من الجناح الشرقي في المساحة والانتاج الكلي، ولكنه أعلى في كثافة الزراعة. فالأول الذي يشمل البحيرة وكفر الشيخ يجمع ٤٠,١٪ من مساحة الأرز في مصر، ويقدم ٤٠,٩٪ من الانتاج القومي، مقابل ٤٨,٢٪، ٤٧,٧٪ على الترتيب للثاني الذي يشمل دمياط والدقهلية والشرقية. على العكس من هذا تقل الكثافة في النطاق عموماً من الغرب إلى الشرق، حيث تزيد في الجناح الغربي بوضوح عنها في الشرق نواة وأطرافاً على السواء. فنسبة الأرز من المساحة المحصولية في محافظات الأول هي ١٢,٩٪ للبحيرة، ٢٤,٥٪ لكفر الشيخ، مقابل ١٣,٤٪ للشرقية، ٢٠,٦٪ لدمياط، ٢١٪ للدقهلية في الثاني.

هذا ويبدو أن تكاثف زراعة الأرز في الشرقية ظاهرة حديثة نسبياً تطورت في العقدين أو الثلاث الأخيرة فقط. فمثلاً في ١٩٥٤ كانت مساحة الأرز في «مديرية» الغربية تفوق نظيرتها في الشرقية بنحو مرة ونصف المرة، في حين أن الأخيرة تعادل الأولى نحو المرتين في ١٩٧٥. وهذا الاتجاه الأخير نفسه يشير فيما يبدو إلى عملية انتشار وتمدد لزراعة الأرز عموماً نحو الشرق، حيث نجد شظاياه قد أخذت تتناثر قرب القناة في محافظتي الاسماعيلية والسويس.

وهذا بدوره يقودنا إلى ظاهرة انتشاره من قبل ومن بعد زاحفاً نحو جنوب الدلتا، خاصة في القليوبية وإلى حد قليل في المنوفية حيث انتشر مؤخراً بين كبار الملاك على الطلمبات الخاصة والمياه الجوفية، وحيث

يكملها شظايا أخرى في الجيزة وبني سويف تخرج من نطاق الفيوم. على أن هذه وتلك جميعاً لا تعدو بضعة آلاف أو مئات من الأفدنة. وهذا هو كل وجود الأرز خارج نطاقه المحوري المركزي في شمال الدلتا: مجرد بقع ونقط قزمية متطايرة.

ذلك ورغم أنه يجود أكثر فعلاً في تربة الجنوب الخصبة، كما تشير متوسطات غلة الفدان التي تفوق نظيرتها في قلب النطاق نفسه. فباستثناء دمياط وكفر الشيخ، يزيد المتوسط في القليوبية والمنوفية عنه في سائر محافظات النطاق. وهذه هي أرقام ١٩٧٥ بالطن، مع مقارنة بخارج الدلتا:

إيكولوجية الأرز

معنى هذا على الفور أن الأرز فعلاً لا يزرع في أصلح أرضه، وأن نطاقه الحاسم ليس هو النطاق الأنسب إن لم يكن حقاً الأسوأ. متناقضة

المحافظة	الغلة	المحافظة	الغلة
دمياط	٢,٥٢٠	القليوبية	٢,٣٩٥
كفر الشيخ	٢,٤١٧	المنوفية	٢,٣٩٣
الشرقية	٢,٣٣٦	للمقارنة:	
البحيرة	٢,٢٧٩	الفيوم	١,٨٢٧
الغربية	٢,٢٧٧	الجيزة	٢,٥٦٣
الدقهلية	٢,٢١٨	مصر	٢,٣٠٩

لافتة حقاً، إلا أنها مفهومة جداً: ببساطة لأن الأرز، كمحصول مائي يتحمل الملوحة الزائدة، هو أداة غسل التربة الملحية والقلوية ومحصول استصلاح البور والبراري بامتياز، «ينقع» التربة ويصرف الأملاح. إنه مفتاح الاستصلاح وافتتاح الدورة الزراعية الذي لا غنى عنه ولا بديل له في البراري بمثل ما هي بالمقابل مملكة الأرز بلا منازع. وللسبب نفسه فإنه يسود تماماً في شمال النطاق بينما يختلط بالقطن في جنوبه، مثلما يتقفى المواطى المنخفضة وضفاف المصارف تاركاً العوالي وزمام الترع للقطن.

الأرز، بصيغة موجزة، إنما محصول «علاجي أو صحي hygienique» كما يضعها لوران[1]، هو طب التربة ودواء للأرض. هذا المحصول القائم أو العائم في «محلول ملحي» مشبع هو أشبه شيء وبلا تناقض «بشربة ملح» تشفي التربة الملحية وتعيد إليها صحتها.

ولكنه للسبب عينه سلاح ذو حدين. فلئن كان الأرز يصلح التربة الملحية، فإنه يفسد التربة الصالحة بما يرفع مستوى المياه الجوفية «ويطبل» الأرض بمائه المفرط ويحيلها على العكس بوراً وبراري بدرجة أو بأخرى. من هنا فلا مكان له خارج النطاق في جنوب الدلتا لا أرضياً ولا مائياً، لا اقتصادياً ولا صحياً - إلا في رقع البور المتخللة الملحية أو الرملية التي يستصلحها ملاكها الكبار على مسؤوليتهم بالطلمبات حيث لا تحسب مناوبات الري لهم حساباً. ولهذا فإن تحديد إقامة الأرز في النطاق بصرامة إنما يجعل منه شيئاً أشبه «بنطاق صحي cordon sanitaire» مضروب ذاتياً يفرض حجراً صحياً داخله وحماية صحية خارجه.

ثم ماذا؟ قد يكون نطاق أرز شمال الدلتا، في الختام، أكثر مناطق الدلتا تخصصاً وأعنفها تركيزاً. وبعد ثورة الأرز الحديثة، فلقد يعد هذا النطاق المليوني مملكة الأرز بحق في مصر. ومع ذلك يبقى صحيحاً على الأرجح مقولة لوران منذ أكثر من نصف قرن من أن «الفلاح المصري يقيناً ليس مخلوقاً محترفاً للأرز، مثل أسيويي دالات الهند والهند الصينية، وإنما ينبغي أن يعد الأرز هنا بمثابة مكمل لأعمال الصرف ومصحح لهيكل الاقتصاد القومي الحديث. . . »[2].

الفيوم

أرز الفيوم لا يعدو أن يكون نقطة نهاية الجملة بالنسبة لأرز شمال الدلتا. فهي ليست إلا جزيرة أرز منعزلة وصغيرة للغاية وإن كانت قديمة التوطن. وهي وإن كانت تشبه أن تكون نسخة مصغرة جداً من نطاق شمال الدلتا، إلا أنها بالفعل طرفا النقيض كما وكيفاً. فالأرز هنا

---

(١) P. 138.

(٢) P. 139.

نيلي لا صيفي، من نوع قصير المكث سريع النمو لكنه قليل الغلة متواضع الجودة. ولذا تأتي الفيوم أقل محافظات الأرز في مصر عـامة من حيث متوسط غلة الفدان: ١,٨٢٧ طناً مقابل ٢,٣٠٩ لمصر عموماً، ٢,٥٦٣ للجيزة أعلاها جميعاً. أما المساحة فضئيلة تقدر بآلاف معدودة من الأفدنة، ١٥,٧٦٧ في ١٩٧٥، لا تعدو ٢,٧٪ من المساحة المحصولية بالمحافظة، تسهم بنحو ١,٥٪ فقط من المحصول القومي.

وكما في الدلتا، ترتبط الرقعة بالكنتورات السفلى ببراري بركة قارون المنخفضة الملحية في الغرب، مع امتدادات في الركن الشمالي الشرقي وحوض الغرق في الجنوب الغربي ـ هل نقول «هلال الأرز» الذي يحف بأطراف الواحة؟ وكما في الدلتا أيضاً، تتناثر حول المنطقة شظايا لا تذكر من زراعة الأرز النيلي في الجيزة وبني سويف بل وحتى المنيا. المثير، على ضآلة وزن هذه الشظايا، أن بعضها يحقق أعلى متوسط لغلة الفدان في مصر قاطبة. والاشارة إلى الجيزة كما رأينا، والسبب يكمن لا شك في جودة التربة.

القصب

من الممكن إحصائياً أن نقول مع القائلين إن كثافة القصب في مصر تزيد باطراد كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب[1]. غير أن هذه المقولة قد تخفي من الحقيقة الجغرافية أكثر مما تبدي، أو هي تسطحها أكثر مما تبرزها. أفضل وأصح جغرافياً أن نميّز بين نوعين من زراعة القصب في مصر لكل منهما نمطه الجغرافي المختلف والمخالف تماماً: النوع الاستهلاكي أو التجاري، الخام والطازج، لعصير المحلات وما أشبه، والنوع التحويلي أو الصناعي لمصانع السكر.

فالاستهلاكي يوجد في كل محافظات مصر تقريباً، ولكن بمساحات بالغة الضآلة قد تبدأ من بضع عشرات الأفدنة فقط ولا تتجاوز بضع آلاف قط. أي أن نسبها من المساحة المحصولية للمحافظة تدور حول

(١) الصياد، ص ١٠٩ ـ ١١٤.

١,٠ - ٣,٠٪ في المتوسط السائد، بينما أن مجموعها الكلي من مساحة القصب القومية لا يعدو ١٠٪ على الأكثر، إن لم نقل ٥٪ بالأحرى. الكثافة إذن متجانسة للغاية، بقدر ما هي بالغة التواضع والضآلة. وواضح أن هذا التوزيع الجغرافي، كسلعة استهلاكية للسوق المحلية اليومية المباشرة، يتبع ببساطة كثافة السكان، خاصة سكان المدن الكبرى، وبالأخص القاهرة حيث يصل إلى قمته مفسراً ارتفاع كثافته النسبي في محافظة الجيزةالممونة (م ح ل ٨,٠٪). وتلك إذن إنما قاعدة عريضة عميمة خفيضة جداً، ولكنها للسبب نفسه تكاد تكون كاذبة أو مضللة.

فالقصب الصناعي، النوع الثاني، هو وحده عصب القصب، إذ يحتكر أكثر من ٩٠٪ من مجمل مساحة المحصول القومية وأكثر من ذلك من مجمل الانتاج، لكنه يتركز بعنف وبلا هوادة في ثلاث محافظات فقط هي بالترتيب التنازلي قنا، أسوان، المنيا. فهذه إذن قمة شاهقة فائقة التركيز تزيد تركيزاً عن الأرز في نطاقه، وبالدرجة نفسها تتناقض مع تلك القاعدة العميمة الوطيئة وتكاد تكذبها. والواقع أن القصب، بهذا الشكل، يقترب كثيراً من الأرز في درجة تركزه الجغرافي البالغ، وإن اختلف عنه في التفاصيل والخصوصيات.

إيكولوجية النطاق

وهذا إذن، دون سواه، هو نطاق القصب في مصر. وواضح أنه، هو الآخر، نطاق طولي بالغ الاستطالة، طوله نحو نصف مصر أو على الأقل نصف الصعيد، إلا أنه بالطبع ضيق ضيق الوادي. والقصب بمعناه الحقيقي هذا هو محصول صعيدي أساساً، بل ومحصول الصعيد الأعلى أو الجنوب الأقصى بالتحديد. وهو بهذا الموقع آخر نطاقات الزراعة المصرية جنوبية، أي أعلاها حرارة، مثلما هو أعلاها كنتورا بالضرورة. فالقصب، كمحصول استوائي حار يضره بشدة انخفاض الحرارة الفجائي والصقيع، يجد بيئته المثلى في الجنوب الأقصى حيث أعلى حرارة متاحة وأشد سطوع للشمس وأقل صقيع، مما يضمن الحد الأقصى من نسبة السكر في النبات.

على أننا، عند هذا الحد، لا بد أن نلاحظ أيضاً موقع النطاق الداخلي القاري، على خلاف معظم مناطق إنتاج القصب الجزرية أو الساحلية في العالم. فلعل هذا الموقع، بما يستتبعه من مناخ قاري متطرف، يعرض قصب الصعيد للصقيع، كما يحرمه من تأثير الرطوبة البحرية المعدل والملطف ونسيم الساحل المتجدد المتحرك.

غير أن هناك، بالمقابل، مزايا أخرى تعوض هذه المثالب. أولها الماء ـ وحقل القصب أشبه نباتيا بالأدغال الموسمية. فبينما تتعرض مناطق القصب المطري لذبذبة الانتاجية والانتاج بشدة، سواء بنقص نسبة السكر نتيجة المطر الزائد أو لنقص المحصول نتيجة المطر الناقص، فإن نطاق القصب المصري لا يكاد يعرف هذه الذبذبة لاعتماده على الري المتدفق بانتظام وانضباط[1]. أضف بعد ذلك التربة الرملية والطفلية الخصبة والمسامية معاً التي يمتاز بها أعلى الوادي فيزيوغرافيا. وهناك أخيراً عامل سلبي ولكنه حاسم، وهو عدم صلاحية الجنوب للقطن مثالياً، فيتقدم القصب ليملأ الفراغ بلا منافس.

يكاد نطاق القصب في عمق الصعيد يكون إذن بيئة مثالية لزراعته. أما خارجه فلا تتوفر هذه الشروط والمواصفات، إذ تنخفض نسبة السكر في النبات إلى الحد الذي لا يصلح معه لصناعة السكر، كما هي حال القصب الاستهلاكي الذي يعد بالفعل منخفض الجودة كما وكيفا، غلة فدان ودرجة حلاوة. ومن هذه الزاوية فإن القصب في مصر عموماً يجود أكثر كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، والعكس صحيح. غير أن هذه العلاقة ليست طردية بصرامة، كما أنها تغيرت في السنوات الأخيرة نحو المزيد من عدم الاطراد نتيجة لتفوق مصر الوسطى على مصر العليا مؤخراً.

ففي **١٩٥٤** مثلاً تبدو أرقام متوسط الانتاج للفدان في المديريات

---

(١) J. Mazuel, Le sucre en Egypte, Le Caire, 1937, p. 68.

المختلفة وهي تتزايد بانتظام من الشمال إلى الجنوب في مصر جملة وفي كل من الدلتا والصعيد على حدة. كذلك ففي ١٩٥٧ كانت المتوسطات في مصر السفلى والوسطى والعليا هي على الترتيب ٥٦٥، ٦٨٢، ٧٩٣، قنطاراً للفدان. ولكن في ١٩٧٥ أصبحت المتوسطات على الترتيب نفسه هي ٢٩,٣، ٣٨,٦، ٣٥,٨ أطنان للفدان.

التركيز الفائق وعوامله

حسناً، إذا كانت البيئة الطبيعية والمناخية هي التي تفسر نطاق القصب موقعاً وامتداداً، فما الذي يفرض تركز الزراعة داخله إلى هذا المدى الخطير؟ الجواب ببساطة هو: صناعته. وهذا هو ما يجعل قصب الاستهلاك مختلفاً جذرياً في نمطه الجغرافي عن قصب الصناعة. فسواء في مرحلة الزراعة أو مرحلة التصنيع، تحتم صناعة سكر القصب الحد الأقصى من التركيز الجغرافي في أضيق دائرة ممكنة لأن وحدة الانتاج الاقتصادي فيه تشترط أكبر حجم ممكن.

فزراعة، لا بد أن يكون حقل القصب أبعادي الأبعاد، أي على غرار زراعة الأبعاديات المدارية الشاسعة اللاتيفوندية المألوفة latifundia. ولهذا لم يكن صدفة أن يرتبط القصب بمناطق الملكيات الكبيرة في الصعيد منذ الدائرة السنية في القرن الماضي حتى شركة كوم أمبو في القرن الحالي. ولا كانت صدفة كذلك مشاريع الري الضخمة المعتمدة على المضخات العالية الرفع التي تتطلب محطات كهرباء عالية الجهد، فالماء الغزير شرط أساسي للقصب. من هنا نجد أن مناطق القصب في نطاقه لا يقل كل حقل فيها عن بضعة آلاف أو عشرات الآلاف من الأفدنة، تخدمها محطات كهربائية ومضخات ري من مقاييس مماثلة عملاقة. مثال ذلك محطة كهرباء العطواني بإدفو ومحطات نجع حمادي وأرمنت وكوم أمبو.

هذا زراعة، أما صناعة فإن تكنولوجيا الانتاج تضاعف من حتمية وحدات الحجم الكبير واقتصاديات التركيز الشديد. فخط الانتاج الاقتصادي في صناعة السكر يتطلب حداً أمثل من حجم المصنع يتراوح طاقة حول ٥٠ ـ ١٠٠ ألف طن. وتلعب اقتصاديات نقل الخام في هذا

دورا حاسما. والقصب في هذا بين المحاصيل كالفحم بين المعادن: إليه تذهب الصناعة، ولا يذهب هو إليها، ومن ثم يصبح أداة تركيزية صارمة. ذلك أن محصول القصب ـ كالفحم ـ سلعة ثقيلة الوزن جدا بالغة الضخامة حجمًا، صعبة التداول والتناول للغاية، رخيصة الثمن في الوقت نفسه نسبيا، فضلا عن أنها تفقد نسبة جسيمة من عصارتها الجوهرية بالنقل البعيد المدى أو التأخير في هذا النقل. لذا يتحتم أن يقوم مصنعها وسط حقلها مباشرة[1].

من هنا نجد أن كل منطقة من مناطق القصب في نطاقه تتألف من حقل مترام مساحته عشرات الآلاف من الأفدنة، يتوسطه مصنع أضخم، تخدمه شبكة كثيفة من خطوط الديكوفيل الضيقة في حدود أقطار لا تتجاوز نحو ٥٠ كم، هذا بالاضافة إلى أسطول كامل من النقل البري وجيش عامل موسمي ودائم من عمال الزراعة والصناعة. إن مركب الحقل ـ المصنع في القصب كمركب الفحم ـ الحديد في التعدين، ولا يكاد يقل عنه تركيزا اقليميا.

جغرافية النطاق

ديناميات النطاق

في هيكله الجغرافي المتطاول، يبدو النطاق متقطعا في شماله انقطاعا شبه كامل في قطاع أسيوط ـ سوهاج. غير أن الأمر لم يكن كذلك دائما، لا في الماضي البعيد ولا القريب. والواقع أن القصب في مصر الوسطى شهد هجرة تاريخية نحو الجنوب الأقصى منذ القرن الماضي من ناحية، ومن ناحية أخرى ما زالت مصر الوسطى تبدي اضطرابا وعدم استقرار في زراعة القصب إلى اليوم.

فأما الهجرة جنوباً، فلقد كانت مصر الوسطى في القرن الماضي، أيام إسماعيل والدائرة السنية، في الصدارة، والمنيا عاصمة القصب بلا جدال. والآن فإن مركز الثقل الطاغي وخارج كل مقارنة هو مصر العليا، وقنا قصبة القصب، أما المنيا فملحق ثانوي من بقايا الاندفاع التاريخي

(١) محمد محمود الديب، تصنيع مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢، القاهرة، ١٩٨٠، جـ ١، ص ٦٠.

والقصور الجغرافي. ويكفي كتعبير اختزالي عن هذا الانحسار عن الشمال والانسحاب جنوباً إغلاق مصنع الشيخ فضل في العقود الأخيرة بعد إذ سلم القصب أرضه للقطن من حوله.

أما لماذا هذه الهجرة الواعية إلى أقصى الجنوب باطراد، تلك التي ضغطت أيضاً من استطالة النطاق ولمّته على نفسه فزادت من درجة تركزه الاقليمي الشديد، فذلك لاشك بحثاً عن، وسعياً إلى، المزيد من الحرارة. والقصب بهذا أصبح أكثر من أي وقت مضى، وعلى النقيض من الأرز، يتوسط أنسب مناخه ويتوطن أصلح بيئة وبيت له. ولئن بدا غريباً أن هذه الحركة قد نقلته من بيئة الري بالراحة إلى الري بالرفع في الحياض المنعزلة، فإن مما يعوض بالمقابل أن أراضي الحياض كانت تعيش بطبيعتها فترة ركود في العمل الزراعي إبان ذروة صناعة السكر فتجد من ثم اليد العاملة الكثيفة اللازمة.

إذا انتقلنا من ظاهرة الهجرة التاريخية إلى ظاهرة عدم الاستقرار في زراعة القصب بمصر الوسطى حالياً، فإنها تنحصر في العلاقة بين المنيا وأسيوط والصراع بينهما على المركز الثالث بعد قنا وأسوان. والقصة تتلخص في أنهما قد تبادلتا المواقع والأهمية النسبية في المراحل والعقود الأخيرة. فكما يتضح من الجدول الآتي عن مساحة القصب بالفدان، كانت أسيوط هي ثالثة الثلاثة الكبار في القصب وثلاثة أمثال المنيا مساحة في ١٩٥٤، ولكن في ١٩٥٧، ١٩٦٠ عادت المنيا فتفوقت بنسبة ٧ - ٦ : ١ على الأقل، ثم اطرد هذا التفوق حتى تضاعف وأصبح بنسبة ١٤ : ١ تقريباً بحيث لم يعد لأسيوط أي شأن خاص أكثر مما لسوهاج أو حتى لبعض محافظات الشمال والدلتا.

تركيب النطاق

بهيكله الراهن إذن يتخذ نطاق القصب نمطا جغرافيا قاطع التقاطيع. فهو اليوم يبدأ في المنيا برأس ضئيل الحجم والكثافة يمثل نحو ثمن المساحة القومية، تعقبه رقبة طويلة ولكنها نحيلة جدا في أسيوط وسوهاج، مخلخلة الكثافة والانتاج للغاية، وقصارى ما تفعله أن تحفظ على

المحافظة / السنة	١٩٥٤	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٧٥
المنيا	٣,٥٩٨	١٥,٢١٩	١٣,٨١٢	٢٨,٤٠٢
أسيوط	١٤,٥٨٤	٢,٠٣٦	٢,٢٥٧	٢,٠٩١

النطاق استمراريته حتى نصل إلى جسمه الحقيقى في قنا وأسوان. فهاتان المحافظتان تستأثران وحدهما بنحو ٧٧٪ من المساحة القومية كلها. وها هنا إذن النواة النووية في النطاق وفي مصر عموما. وهي نواة ذات فلقتين وإن كانتا بعيدتين عن التكافؤ. فرغم أن كثافة الزراعة في أسوان أعلى منها في قنا، فإن قنا تتفوق خارج كل حدود في المساحة والانتاج. فعن الكثافة، يمثل القصب ٢١,٦٪ من المساحة المحصولية في قنا، مقابل ٣٤٪ في أسوان، أي نحو الخمس مقابل الثلث على الترتيب. أما عن المساحة، فإن قنا أكثر من ضعف أسوان: ١١٦,٥٧٠ فدانا مقابل ٥٢,٣٦٦، أو بنسبة ٥٣,٤٪ مقابل ٢٣,١٪ من مساحة القصب في مصر على الترتيب. بالمثل تقريبا في الانتاج: فقنا تسهم بنحو ٥٥,٣٪ من جملة الانتاج القومي، وأسوان بنحو ٢٣٪.

وعلى الجملة، وكما يلخص الجدول الآتي بأرقام ١٩٧٥، يمكن القول إن نطاق القصب في مصر، الذي يحتكر ٩٠٪ من زراعته، يتألف من ثلاثية تراتب سلّميا من أسفل إلى أعلى بمعدل المضاعف. فالمنيا نحو ثمن قصب مصر، وأسوان ربعه، وقنا نصفه. وقنا، إذ تستقطب أكثر من نصف المساحة والانتاج، تعد أكثر من نصف مصر قصبا: إنها كما قلنا قصبة القصب في مصر.

المحافظة	المساحة			الانتاج	
	بالفدان	م ح ل	م ل ق	بالطن	٪من مصر
المنيا	٢٨,٤٠٢	٣,٥	١٣,٤	١,١٣٢,١١٩	١٤,٤
قنا	١١٦,٥٧٠	٢١,٦	٥٣,٤	٤,٣٢٨,٢٥١	٥٥,٣
أسوان	٥٢,٣٦٦	٣٤,٠	٢٣,١	١,٧٩٩,٦١٠	٢٣,٠

الفصل الخامس

الشعير والفول

أصغر الحبوب وأكبر البقول على الترتيب هذان المحصولان الشتويان، وإن عدّا أيضا من محاصيل العلف في المحل الثاني أو الثالث. وإنما يجمع بينهما أساسا تاريخ عريق مجيد انتهى في القرن الماضي حيث كانا من محاصيلنا الرئيسية والتصديرية إلى أن تقلصت مساحتهما على يد القطن والبرسيم والقمح وطاردوهما ـ كالحلبة والعدس أيضا ـ إلى أطراف الدلتا وأعماق الصعيد. الطريف في هذا الصراع، كما يتفق، أنهما يعدان بمثابة «الأقارب الفقراء poor relatives» لغالبيهما القويين، ومن ثم يعمل كلاهما لهما «كالبديل الاحتياطي doubleur»: الشعير للقمح، والفول للبرسيم. يترتب على هذا أيضا أن كليهما يتناسب من الناحية الجغرافية تناسبا عكسيا مع خصمه القوي، فيخفت أو يختفي حيث يسود هذا، ويبرز إلى المقدمة حيث يتراجع.

محاصيل متناقصة

اليوم إذن يعد المحصولان الشعير والفول من أبرز محاصيلنا المتناقصة التى تفقد أرضا باستمرار، وإن كان الشعير الأكثر ضمورا خارج كل مقارنة بحيث لا يعدو الآن ثلث الفول مساحة إلا بالكاد. وفي تناقصهما الشديد هذا فإنهما سوياً يمتازان بشدة تذبذب المساحة والمحصول من عام إلى عام، ولذا أيضا يتسم موقف التجارة الخارجية فيهما بالتذبذب الدوري ما بين تصدير فترة ثم استيراد فترة بعدها على التعاقب.

من جهة أخرى فإن الاثنين يأتيان على رأس المحاصيل العميمة تقريبا، فلا تخلو منهما قط محافظة في القطر بدرجة أو بأخرى. من هنا يمتاز

توزيعهما بتجانس معقول للغاية وبقدر معتدل من التركز، مع ملاحظة أن الفول كان أكثر تجانسا من الشعير فصار أكثر تركزا في الفترة الأخيرة.

أما عن توزيعهما الجغرافي، فرغم أن الاثنين يجنحان إلى هوامش القطر وأطرافه كقاعدة عامة، فإن الفول أقل ارتباطا بها من الشعير وأدخل نوعا في قلب الوادي. على أن الاثنين يشتركان، وللسبب نفسه، في متناقضة واحدة، وهي انخفاض متوسط محصول الفدان في أكثف مناطق زراعتهما وارتفاعه في أقلها كثافة.

قصة الانحدار

في قصة انحدارهما، سيرى أن التفوق في المساحة كان دائما وبلا استثناء للفول، كما كانت نكسة الشعير أشد وأسرع بكثير. ففي الثلاثينات يقف الاثنان أقرب نسبيا إلى التكافؤ، إذ يبدأ الفول وقد ناهز علامة ٤٠٠ ألف فدان، والشعير وقد جاوز ربع المليون، بنسبة ٣ : ٢ تقريبا. ولكن الحرب الثانية وأزمة الحبوب الغذائية أعطت دفعة للشعير قارب بها الفول نوعا، فجاوز الأول علامة ٣٠٠ ألف فدان بينما ظل الثاني حوالي

السنة	الشعير	الفول
٣٥ - ١٩٣٩	٢٦٦,٠٦٦	٣٩٣,٢٠٤
٤٠ - ١٩٤٤	٣١٩,٠٢٥	٣٨٥,٥٥٩
٤٥ - ١٩٤٩	٢٤٥,٨٤٦	٣٩٥,٣٠٤
٥٠ - ١٩٥٤	١٢١,٩٥٨	٣٢٧,٧٧٦
٥٥ - ١٩٥٩	١٣٥,٣٩٤	٣٥٢,٨٠٥
٦٠ - ١٩٦٤	١٢٨,٤٨٢	٣٦٥,٢٢٨
٦٥ - ١٩٦٩	١١٠,١٠٩	٣٤٨,٨٩٩
٧٠ - ١٩٧٤	٨١,٢٤٢	٢٨٢,٦٣٢
١٩٧٥	٩٩,٥٧٦	٢٤٥,٥٧٤
١٩٧٦	١٠٣,٧٧٤	٢٥٩,٦٣٨
١٩٧٩	١٠٧,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠

٤٠٠ ألف. وقد سجل الشعير أعلى قمة له في الفترة الحديثة آخر سني الحرب ١٩٤٥ حيث جاوز ثلث المليون فدان (٣٥٨,٦١٣ فدانا). غير أنها كانت القمة التي أعقبها الهبوط الشديد الذي استمر منذئذ بلا انقطاع أو ارتداد فيما عدا بعض انعكاسات طفيفة عابرة في بعض السنوات.

ففي الفترة ٤٥ ـ ١٩٤٩ بلغ المتوسط ٢٤٥ ألف فدان أي نحو ربع المليون، بينما سجلت ١٩٤٩ نحو ١٦٨ ألف فدان. وفي ٥٠ ـ ١٩٥٤ هوى المتوسط إلى نحو ١٢٢ ألف فدان، وارتفع بعدها قليلا ولآخر مرة في ٥٥ ـ ١٩٥٩ إلى ١٣٥ ألفا، نزل بعدها إلى ١٢٩ ألفا في الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٤، فإلى ١١٠ آلاف في الفترة ٦٥ ـ ١٩٦٩، فإلى ٨١ ألفا في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٥ أي إلى دون المائة ألف لأول مرة. وفي ١٩٧١ بلغ الشعير نقطة الحضيض بنحو ٧٠ ألف فدان فقط، أي نحو خمس أوجه منذ ربع قرن في ١٩٤٥. ورغم عودة طفيفة إلى التزايد بعد ذلك في السنوات الأخيرة، فلا زال يدور حول نفس علامة المائة ألف. وعلى الجملة يمكن القول إن الشعير انكمش من مستوى ثلث إلى ربع المليون فدان حتى منتصف القرن، إلى مستوى المائة ألف فدان حتى السبعينات، فانتهى بذلك نحو ثلث ما بدأ به.

أما الفول فقد ظل صامدا على مستواه قرب ٤٠٠ ألف حتى منتصف القرن تقريبا، حين سجل ذروته في ١٩٤٩ مجاوزا إياها ومقاربا نصف المليون (٤٢٤ ألفا). ولكنه منذ ١٩٥٠ تطامن قليلا، وإن أبدى مقاومة عنيدة للهبوط، فكان يتموج بحدة ما بين التناقص ومعاودة التزايد. فلم يحدث في سنة قط أن هبط دون الـ ٢٤٥ ألفا (سنة ١٩٧٥)، كما بلغ في بعضها ٤٠٠ ألف. وما بين قمته في ١٩٤٩ وحضيضه في ١٩٧٥، لم تتجاوز النسبة ٥:٣ تقريبا. ولكنه بعامة انتقل من مستوى ثلث المليون في الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ إلى مستوى ربع المليون منذ ١٩٧٠ وحتى اليوم. وبهذا وذاك تراوح عادة بين ثلاثة أمثال ومثلي الشعير مساحة. وهو اليوم محصول ربع مليوني بصعوبة، فيما الشعير محصول مائة ألفي بسهولة. وبينما تبلغ رقعة الأول من مساحة مصر المحصولية ٢,١٪، لا تزيد حصة الثاني عن ٠,٩٪.

الشعير

هذا المحصول الصبور شديد التواضع والتحمل لكل الظروف البيئية الحدية الفقيرة إن لم تكن المضادة، سواء من حرارة أو برودة أو جفاف أو رطوبة (نظير الماعز في عالم الحيوان وقرينه فعلا في عالم الجغرافيا!)، هو أهم «الأقارب الفقراء» للقمح «ولقيط العائلة الحبوبية» كما يوصف أحيانا. من هنا دوره كبديل ثانوي (دوبلير) للقمح بالدقة، فهو يحل محله حيثما تتدهور الظروف الطبيعية من مناخ وتربة أو ري وصرف.

التوزيع الجغرافي

هذا يعني بالضرورة هوامش وادي النيل من جميع الجهات: شمالا في الدلتا حيث تزيد ملوحة التربة، وشرقها وغربها حيث تظهر التربة الرملية، وجنوبا في أقصى الصعيد حيث تتطرف الحرارة إلى جانب زيادة نسبة الرمل في التربة. وهو بهذا يكاد يعد في الشمال امتداداً لنطاقه الطبيعي في البيئة الصحراوية المحيطة، وفي الجنوب امتداداً لمنطقة المناخ السوداني المتاخمة، أكثر مما يعد نبتاً طبيعياً أو نتجاً مثالياً لبيئة الوادي النيلية. غير أن توزيع الشعير قد انتابه تغير عميق في العقود الأخيرة كما يتضح من الجدول المقارن الآتي الذي يعطي النسب المئوية لكل محافظة من مساحة المحصول القومية في تاريخين مختلفين.

خريطة الخمسينات

ففي **١٩٥٧** يكاد الشعير يتنصف بالتقريب ما بين الدلتا والصعيد، بنسبة **٥٥ ـ ٤٥٪** على الترتيب. أما مناطق تركزه فثلاث رقع أساسية: البحيرة في غرب الدلتا، والشرقية في شرقها، وكلتاهما أطراف رملية لا تصلح كثيرا للقمح، ثم قنا وأسوان في الجنوب الأقصى، وكلتاهما متطرفة المناخ تنخفض فيها نسبة القمح بشدة. ويمكن إضافة مركز ثانوي هامشي ولكنه ثابت في الفيوم بأطرافها الحدية (٥,٢٪). الصدارة بالطبع للبحيرة، نحو ربع المساحة القومية (٢٥,٢٪)، وحدها تكاد تعادل قنا وأسوان معا (١٥,٤٪، ١١,٧٪) إذا اعتبرنا رقعة جغرافية واحدة، وذلك في المساحة

الحقيقية والنسبية على السواء. وبعدها تأتي الشرقية (١٤,٩٪)، معادلة بذلك قنا تقريبا.

المحافظة	١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
الاسكندرية	-	-	٦,٠٩٢	٦,١
البحيرة	٣٣,٣١٥	٢٥,٢	٣٧,٣٠٠	٣٧,٤
الغربية	٣,٥٥٦	٢,٨	١,١٤٩	١,١
كفر الشيخ	٤,٦٢٢	٣,٥	٤,٦٨١	٤,٧
الدقهلية	٤,٥٥٣	٣,٤	٥,١١٢	٥,١
دمياط			٩٤٣	٠,٩
الشرقية	١٩,٧٠٢	١٤,٩	١٣,٩٣٦	١٤,٠
الاسماعيلية	-	-	٥,٦٧٥	٥,٧
السويس	-	-	١٢٧	٠,١
المنوفية	٤,١٨٢	٣,١	٩٠٦	٠,٩
القليوبية	٣,٥٤٩	٢,٧	١,٤٥٢	١,٥
الدلتا	٧٣,٤٧٩	٥٥,٦	٧٧,٣٦٣	٧٧,٥
الجيزة	٣,٩٢٣	٣,٠	١,٣١٤	١,٣
بني سويف	١,٧٣٦	١,٣	٢,٣٣١	٢,٣
الفيوم	٦,٨٧٢	٥,٢	٥,٣٥١	٥,٣
المنيا	٢,٦٤١	٢,٠	٢,٢١٤	٢,٢
أسيوط	١,٧٨٤	١,٣	١,٣٢٥	١,٣
سوهاج	٦,٦١٩	٥,٠	٤,٥٠٩	٤,٥
قنا	٢٠,٣٧٣	١٥,٤	٣,٢٦٧	٣,٢
أسوان	١٥,٥٢١	١١,٧	١,٩٠٢	١,٩
الصعيد	٥٩,٤٦٩	٤٤,٤	٢٢,٢١٣	٢٢,٥
مصر	٣٢,٩٤٨	١٠٠,٠	٩٩,٥٧٦	١٠٠,٠

ويلاحظ أخيرا أن المحافظات الثلاث الأولى منها تجمع فيما بينها أكثر من نصف مساحة المحصول القومية (٥٥,٥٪)، تكاد تصل في الخمس الأولى إلى ثلاثة أرباعها (٧٢,٤٪)، بينما تحتكر المحافظات العشر الأولى في القطر تسعة أعشارها (٩٠,٤٪). وهذا يشير إلى درجة عالية ولكنها غير مفرطة من التركز الجغرافي.

المحافظة ١	+٢	+٣	+٤	+٥	+٦	+٧	+٨	+٩	+١٠
البحيرة	قنا	الشرقية	أسوان	الفيوم	سوهاج	كفر الشيخ	الدقهلية	المنوفية	
٢٥,٢	٤٠,٦	٥٥,٥	٦٧,٢	٧٢,٤	٧٧,٤	٨٠,٩	٨٤,٣	٨٧,٤	٩٠,٤

انقلاب السبعينات

لننظر الآن فيما وقع من تغير شبه انقلابي سنة ١٩٧٥. لقد اختل التوازن بين الدلتا والصعيد، فاستحال من التنصيف بالتقريب إلى ثلاثة الأرباع للأولى على الأقل والربع للثاني على الأكثر: ٧٧,٥٪ ضد ٢٢,٥٪ على الترتيب. لقد أوشك الشعير أن يكون قد هاجر من الجنوب إلى الشمال. ليس لأن نسب المحافظات الثانوية في كليهما ـ وهي طفيفة للغاية أصلا ـ قد تغيرت، وإن كانت بالفعل قد زادت قليلا جدا في الدلتا وقلت قليلا جدا في الصعيد، مع تجنيب انخفاض خاص واضح حول القاهرة بمحاصيلها البستانية في كل من المنوفية والقليوبية والجيزة. وإنما جاء صلب التغيير في مراكز الانتاج الأساسية بالتأكيد. فلقد تلاشت أو كادت رقعة الجنوب الأقصى قنا ـ أسوان، فهوت نسبتهـا من ٢٧,١٪ من المساحـة القومية في السابق إلى ١,٥٪. وهذا يتعاصر مع، ويرتبط، بمغامرة القمح في السنوات الأخيرة في هذه البيئة الحدية الفقيرة نوعا.

على الطرف الآخر، حُولت هذه النسبة السالبة إلى حساب كتلة غرب الدلتا بالذات حيث قفزت حصة البحيرة من المساحة القومية من ٢٥,٢٪ سابقا إلى ٣٧,٤٪، ترتفع إلى ٤٣,٥٪ إذا أضفنا شريحة محافظة الاسكندرية التى اجتزأها التقسيم الاداري الجديد. كذلك زادت حصته

شرق الدلتا وإن يكن باعتدال. فلنفس عامل الحدود الادارية الجديدة، ينبغي أن نضيف إلى نسبة الشرقية نسبة الاسماعيلية والسويس: ١٤٪ + ٥,٧٪ + ٠,١٪ على الترتيب = ١٩,٨٪. أى أن غرب الدلتا أصبحت أكثر من ضعف شرق الدلتا، وبذلك زاد تفوقها أكثر من أي وقت مضى. وللاثنتين معا نحو ثلثي مساحة المحصول القومية، ٦٣,٣٪.

في الوقت نفسه فإن رقع الشعير الجغرافية في مصر، من الناحية الأخرى، اختزلت ببتر الجنوب الأقصى من ثلاث في الماضي إلى اثنتين فقط حاليا. أما من ناحية التركز الجغرافي فليس هناك تغيير كبير. فنصف المساحة (٥١,٤٪) تحتكرها الآن المحافظتان الأوليان، تصل إلى ثلاثة الأرباع بالمحافظة السادسة (٧٣,٦٪)، وإلى نحو تسعة الأعشار بالعاشرة (٨٨,٣٪).

علاقات البيئة والمحاصيل

وهاهنا تبرز إلى المقدمة مرة أخرى العلاقة العكسية بين الشعير والقمح جغرافيا. فكما في خريطة ١٩٥٧، وربما أكثر، يبدو المحصولان كالأقطاب المتنافرة اقليميا. فحيث يسود القمح أو يبرز يبتعد الشعير ويتراجع، وحيث يزرع الشعير أكثر ما يزرع لا نجد القمح إلا عند حدّه الأدنى. يكفي، كمؤشر، أن نعتبر جناحي الشعير في غرب وشرق الدلتا. ففي حين يستقطب هذان الجناحان ٦٣,٣٪ من مساحة الشعير في مصر سنة ١٩٧٥، لا يصيبهما سوى ٢١,٣٪ من مساحة القمح. أي أن كثافة الشعير بهما نسبيا، وبغض النظر عن المساحة الحقيقية التي لا وجه معها للمقارنة بطبيعة الحال، تبلغ نحو ثلاثة أمثال كثافة القمح.

ليس معنى هذا، دعنا نستدرك في الختام، أن الشعير، كالأرز وغيره كثير في هذا الصدد، يزرع في أنسب بيئاته بالضرورة، بل لعلها أقلها صلاحية تربة كان ذلك أو مناخا، أو قل هي «الأنسب السلبي» أي بالمعنى السلبي. فإنما يرجأ الشعير إلى بقايا الأرض على الأطراف مما لا يصلح لبدائله الأصليين كالقمح وغيره، تماما مثلما كان الأرز يرجأ إلى بقايا الماء بعد الفيضان. أما فيما عدا ذلك فإن الشعير، كالأرز أيضا، يغل أكثر كلما

كانت التربة أفضل. ولذا فإن متوسط عائد الفدان يزيد في جنوب الدلتا عنه في شمالها، ومن ثم في أقل مناطق زراعته عنه في أكثفها. فكما يوضح الجدول التالي، أرقام ١٩٧٥، فإن النسب المئوية لجملة المحصول في حالة البحيرة والشرقية أقل من نظيرتها للمساحة المزروعة رغم عظمها، والعكس صحيح في حالة الغربية والدقهلية رغم شدة ضآلة مساحتها.

المحافظة	المساحة		متوسط محصول الفدان	المحصول	
	بالفدان	٪		بالأردب	٪
البحيرة	٣٧,٣٠٠	٣٧,٤	٨,٦٦	٣٢٢,٨٩٩	٣٢,٨
الشرقية	١٣,٩٢٦	١٤,٠	١٠,٥٥	١٤٦,٩٧١	١٤,٩
الغربية	١,١٤٩	١,١	١٥,٩٧	١٨,٣٥٥	١,٨
الدقهلية	٥,١١٢	٥,١	١٤,٤٩	٧٤,٠٨٨	٧,٥

الفول

كمحصول علف مساعد، إلى جانب كونه أساساً من البقول التي تخصب التربة تخصيباً طبيعياً، يعد الفول ـ على العكس من الشعير نوعاً ـ أقل ارتباطاً بهوامش الوادي وأطرافه وأدخل ـ كالبرسيم قليلاً ـ في قلبه مثلما يدخل في دورته الزراعية العادية. ومرة أخرى عكس الشعير كثيراً وأشبه بالبرسيم نوعاً، فإنه أقرب إلى قدر من التجانس في توزيعه العام وأقل نسبياً في درجة تركزه الاقليمي.

من الناحية الأخرى فإن الفول في علاقته بالبرسيم أشبه بعلاقة الشعير بالقمح، فهو بديل تقليدي له كعلف وكمخصب وذلك حيث لا تفاضل الظروف الطبيعية البرسيم كثيراً. ولهذا نجدهما ـ كالقمح والشعير ـ يتناسبان تناسباً عكسياً بصفة عريضة وإن لم تكن دقيقة بالضرورة. وعلى الأقل فإن أقل المحافظات زراعة للبرسيم هي بعينها أو غالباً أكثرها زراعة للفول، والعكس صحيح إلى حد بعيد. وعلى رأس هذه الأخيرة كانت

تقف مناطق بقايا زراعة الحياض في مصر الوسطى والعليا، حيث كانت مقصورة على المحاصيل الشتوية من جهة، وحيث كانت كثافة الحيوان قليلة نسبياً من الجهة الأخرى مما يخفض بالضرورة من كثافة البرسيم[١].

وعلى عكس الشعير دائماً، والآن أكثر من أي وقت مضى، الفول محصول صعيدي بالدرجة الأولى، وبنفس الدرجة التي يتفوق بها الفول الصعيدي باستمرار على البحيري كمّاً وكيفا، وشهرة أيضاً. وبينما اتجه الشعير مؤخراً إلى أن يتحول إلى محصول دلتا أكثر وأكثر، هابطاً من أعلى إلى أسفل جزئياً، اتجه الفول على العكس إلى أن يصبح محصول صعيد أكثر وأكثر، صاعداً بذلك من أسفل إلى أعلى جزئياً. وبذلك افترقا جغرافياً إلى حد معين أكثر من أي وقت مضى. وفي هذه العملية زاد كلاهما تركزاً اقليمياً. ولكن لأن تركز الفول قد ازداد بمعدل أكبر، فقد تبادلا مواقعهما من حيث درجة هذا التركز. فبينما كان الفول أقل تركزاً من الشعير في السابق، صار الآن أكثر.

خريطة الخمسينات

بصورة ١٩٥٧ نبدأ. كان تقسيم المساحة بين الصعيد والدلتا بنسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريباً (مقابل ٦٢ : ٣٨٪ من مجمل المحصول)، قل عموماً على أساس ثلاثة الأخماس ـ الخمسين. غير أن توزيع زراعة الفول في الدلتا كان أكثر تفاوتاً وتركزاً وأقل تجانساً في كثافته من توزيعه في الصعيد.

الدلتا

فقد كان هناك مركزان رئيسيان أو جناحان بغرب وشرق الدلتا. الأول هو السائد بل الطاغي لأنه بؤرة فول مكثفة تحتكر وحدها ٦٠٪ من مساحته بالدلتا وإن لم تغل سوى ٥٢٪ من محصولها. البحيرة هي القلب (١٣,٦٪ من المساحة القومية)، كما كانت أولى محافظات مصر في الفول، متفوقة بذلك قليلاً ـ ولكن غريباً ـ على كبرى محافظاته في

(١) جمال الدين الدناصوري، في: دراسات في جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٨٢.

المحافظة	١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
الاسكندرية	—	—	٤,٠٩٨	١,٧
البحيرة	٤٨,٤١٧	١٣,٦	٢٢,٥٩٠	٩,٢
الغربية	١٤,٤٧٨	٤,٢	٧,٦٦٦	٣,١
كفر الشيخ	٣٤,٨٥٩	٩,٨	١٢,٢٣٨	٥,٠
الدقهلية			٢,١١٣	٠,٨
دمياط	١٢,٥٥٧	٣,٥	٤٨٢	٠,٢
الشرقية	٢٣,٣٩٥	٦,٦	٢٤,٨٣٩	١٠,١
الاسماعيلية	—	—	٣٣٢	٠,١
السويس	—	—	٢٨٤	٠,١
المنوفية	٣,٠٦٨	٠,٩	٢,٨٥٩	١,٢
القليوبية	١,٩٧٣	٠,٥	٩٤٢	٠,٤
الدلتا	١٣,٧٤٧	٣٩,٠	٧٨,٤٤٣	٣١,٩
الجيزة	٣,٨٥٠	١,١	٢,٠١٨	٠,٨
بني سويف	٣٤,٧٠٦	٩,٨	٢٩,٧٤٢	١٢,١
الفيوم	١٤,٨٧٢	٤,٢	١٦,٤٨٣	٧,٠
المنيا	٤٧,٠٧٦	١٣,٥	٦٦,٣٩٢	٢٧,٢
أسيوط	٣١,٧٦٥	٨,٩	٢٦,٧٦٩	١٠,٩
سوهاج	٣٨,١٨٤	١٠,٧	١٤,٨٣٧	٦,٠
قنا	٣٥,٥٣٩	١٠,٠	٨,٩٠٤	٣,٦
أسوان	١٠,٥٧٧	٣,٠	١,٩٨٦	٠,٨
الصعيد	٢١٦,٥٦٩	٦١,٠	١٦٧,١٣١	٦٨,١
مصر	٣٥٥,٣١٦	١٠٠,٠	٢٤٥,٥٧٤	١٠٠,٠

معقله الصعيدي المنيا. تلي البحيرة وتكملها كفر الشيخ (٩,٨٪)، بحيث تجمع رقعتهما نحو ربع المساحة القومية إلا قليلاً (٢٣,٤٪). الجناح الشرقي قلبه الشرقية (٦,٦٪)، يمكن أن نضمنه الدقهلية ودمياط (٣,٥٪) ليبلغ عشر المساحة (١٠,١٪). أما خارج هذين المركزين فلا

تكاد كثافة الفول أن تذكر. وهذا يذكرنا إلى حد أكبر من جزئي بنمط توزيع الشعير أيضاً في الدلتا.

الصعيد

ليس كذلك الصعيد. فعلى قاعدة عميمة في كل محافظاته، ثمة يبرز بامتداد قلب جذعه، ولكن دون أطرافه في أقصى الشمال والجنوب، نطاق حقيقي من بني سويف حتى قنا، حيث يلتحم برقعة الشعير الكبيرة المنعزلة في الجنوب الأقصى. ذلك نطاق الفول بالفعل، والعمود الفقري في هيكل المحصول بالصعيد، يفسره إلى جانب المناخ الدفيء والتربة الخصبة نطاق الحياض المتخلفة الذي يتفق معه في معظمه والذي تنخفض فيه نسبة ومنافسة البرسيم فينفسح له المجال.

النطاق يعد من أطول نطاقات المحاصيل المحلية الخطية الصغيرة في الصعيد، ومن أكثرها تجانساً في كثافته الداخلية. فهو يغطي ٥ محافظات، لا تقل نسبة الفول من أي منها عن عشر مساحته القومية، ترتفع في بعضها إلى ضعف وإلى ثلاثة أمثال متوسط مصر عموماً، ويجمع ككل ٥٢,٩٪ من مساحة المحصول القومية أي أكثر من النصف قليلاً.

رأسه وقلبه المنيا ذات الشهرة الفولية العريقة، الفول المنياوي (١٣,٥٪ من المساحة القومية)، يكملها من شمال بني سويف (٩,٨٪) ومن جنوب أسيوط (٨,٩٪) وسوهاج (١٠,٧٪) وقنا (١٠,٥٪). وإذا كانت المنيا النواة تتخلف إلى المركز الثاني بعد البحيرة في المساحة، فإن الفارق طفيف، نحو ألف فدان (٤٧,٠٧٦ فداناً مقابل ٤٨,٤١٧)، تعوضه بزيادة متوسط محصول الفدان بنحو الأردب (٣,٧١ أردباً مقابل ٤,٧ على الترتيب). ولذا تأتي الأولى في جملة الانتاج، بنحو ١٣,٥٪ من المحصول القومي مقابل ١٠,٩٪ على الترتيب. بل إن البحيرة لتتخلف في الانتاج دون سوهاج (١١,٤٪)، ولا تفوق قنا إلا بالكاد (١٠,٦٪).

خريطة السبعينات

إذا انتقلنا إلى خريطة ١٩٧٥، نجد أن مركز الثقل في توزيع

الفول قد انتقل نهائياً وبصورة حاسمة إلى الصعيد. فبعد أن كان التقسيم بينه وبين الدلتا بنسبة ثلاثة الأخماس - الخمسين، أصبح سبعة الأعشار - ثلاثة الأعشار تقريباً، أو بالدقة ٦٨,١ - ٣١,٩٪ من المساحة القومية. لقد ازداد الفول توطناً في بيئته الطبيعية المثلى، وذلك رغم انتهاء زراعة الحياض بالصعيد منذ السد العالي. وفي هذه العملية حدثت عدة تغيرات في الخريطة الجغرافية، سواء في درجة التركز الاقليمي أو أولويات المحافظات أو نمط التوزيع.

فمن ناحية انقلبت الأولويات نهائياً لصالح محافظات الصعيد أساساً. وفي الوقت نفسه زادت درجة التركز الاقليمي في المحافظات العشر الأولى وخاصة الأوليين منها. فكما يوضح الجدول التراكمي الآتي، أصبحت حصة المحافظة الأولى من مساحة مصر المحصولية مئوياً ضعف ما كانت عليه في السابق وجاوزت ربعها، بينما أصبحت المحافظات الثلاث الأولى معاً تحتكر نصفها، وهكذا شأن علامة الثلاثة الأرباع وتسعة الأعشار. . الخ.

الدلتا

عن التوزيع لم يتغير نمط الدلتا بمركزيها التقليديين في غرب وشرق الدلتا سوى أن خف وزنهما بما يتناسب مع تضاؤل وزن الدلتا

المحافظة	١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
١٩٥٧	البحيرة ١٣,٦	المنيا ٢٧,١	سوهاج ٣٧,٨	قنا ٤٧,٨	بني سويف ٥٧,٦	كفر الشيخ ٦٧,٤	أسيوط ٧٦,٣	الشرقية ٨٢,٩	الفيوم ٨٧,١	الغربية ٩١,٣
١٩٧٥	المنيا ٢٧,٢	بني سويف ٣٩,٣	أسيوط ٥٠,٢	الشرقية ٦٠,٣	البحيرة ٦٩,٥	الفيوم ٧٦,٥	سوهاج ٨٢,٥	كفر الشيخ ٨٧,٥	قنا ٩١,١	الغربية ٩٤,٢

عموماً. فالبحيرة (٩,٢٪ من المساحة القومية) فقدت أولويتها في مصر إلى الأبد، وانحدرت إلى المرتبة الخامسة، بل وفقدت أولويتها في الدلتا ذاتها للشرقية (١٠,١٪). على أنه، بإضافة كفر الشيخ الملاصقة (٥٪)

هنا، والاسماعيلية والسويس هناك (٢,٠٪)، تظل الغلبة كما كانت لنواة غرب الدلتا على نواة شرقها. كما يظل هيكل توزيع الشعير كامناً بدرجة أو بأخرى خلف نمط الفول في الدلتا عموماً.

الصعيد

أما الصعيد فلم يزدد وزناً وتكاثفاً فحسب، ولكن تضاغطاً أيضاً. فقد ازداد تركز نطاق الفول به وأصبح ململوماً على نفسه أكثر، كما انزلق شمالاً أكثر وأكثر. فلقد ارتفعت نسبة مساحة الفول في كل من الفيوم (٧٪) وبني سويف (١٢,١٪) وأسيوط (١٠,٩٪) وتضاعفت تماماً في المنيا (٢٧,٢٪)، بينما تناقصت إلى نحو النصف في سوهاج (٦٪) وهوت إلى الثلث في قنا (٣,٦٪). وبذلك بتر ذنب النطاق الجنوبي أو كاد، بينما تحرك جسمه ككل زاحفاً نحو الشمال بعض الشيء. أما وزنه فقد ارتفع من نحو ٥٣٪ سابقاً إلى أكثر من ٦٣٪ من مجمل المساحة القومية، كما أصبح يضم المحافظات الثلاث الأولى في البلد.

غير أن النطاق، من الناحية الأخرى، قل تجانساً في داخله، حيث ازدادت نواته في المنيا تبلوراً واستقطاباً حتى اتخذ بروفيله الشكل الهرمي تقريباً. فالمنيا، صاحبة أعلى كثافة لزراعة الفول في مصر (٨,٣٪ من مساحة المحافظة المحصولية مقابل ٢,١٪ متوسط مصر العام)، قد تضاعفت نسبتها من مساحة المحصول القومية حتى بلغت أكثر من ربعها، تمثل نحو نصف مساحة النطاق برمته، وتعادل أكثر من ضعف ثاني محافظاته بني سويف.

كذلك قل النطاق تجانساً في داخله من حيث الكيف. ففي السابق (١٩٥٧) كان متوسط محصول الفدان يتراوح داخل محافظاته بين ٤,٢، ٤,٩ أردب. أما الآن (١٩٧٥) فإنه، وإن ارتفع عموماً، أصبح يتراوح بين ٤,٩، ٨,٦ أردب، أي الضعف. غير أن هذه الزيادة لم تأت لصالح أكبر المحافظات مساحة، بل لصالح أصغرها التي ترتفع من ثم مساهمتها في المحصول القومي بأكثر مما يتناسب مع مساحتها، مثال

ذلك أسيوط وسوهاج، على العكس جداً من بني سويف، كما يوضح هذا الجدول.

المحافظة	المساحة		متوسط محصول الفدان	المحصول	
	بالفدان	٪		بالأردب	٪
بني سويف	٢٩,٧٤٢	١٢,١	٤,٩٠	١٤٥,٦٦١	٩,٦
الفيوم	١٦,٤٨٣	٧,٠	٥,٨٩	٩٧,١١٠	٦,٤
المنيا	٦٦,٣٩٢	٢٧,٢	٦,٥١	٤٣٢,٠٩٣	٢٨,٥
أسيوط	٢٦,٧٦٩	١٠,٩	٨,٦٢	٢٣٠,٦٥٦	١٥,٣
سوهاج	١٤,٨٣٧	٦,٠	٧,٠٢	١٠٤,٠٩١	٦,٩

وهذا ما يثير، في الختام، متناقضة الكثافة المحصولية والانتاجية على مستوى القطر عامة. فرغم أن بعض الفول يزرع في بعض أنسب أراضيه بالمعنى الايجابي، فإن بعضه يزرع في أنسبها بالمعنى السلبي فقط. ولذا فهو أيضاً لا يزرع كقاعدة أكثر ما يزرع حيث يجود أكثر ما يجود[1]. ومن ثم فكثيراً ما تتناسب نسبة المساحة المحصولية تناسباً عكسياً مع متوسط محصول الفدان، كما أن هذا الأخير قد يتفاوت تفاوتاً عظيماً من محافظة إلى أخرى. خذ مثلاً الحد الأدنى لمتوسط الفدان: ١,٢٣ أردباً في محافظة الاسكندرية (مناطق بدو مطرية لا شك)، ثم الحد الأعلى: ٨,٦٢ أردباً في أسيوط (مناطق الحياض المتخلفة)، ثم المتوسط العام لمصر: ٦,١٤ أردباً.

(١) عبد الله زين العابدين، محمود فهمي الكاتب، الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٧٥ ـ ٧٦.

الفصل السادس

البصل والعدس

التطور التاريخي

لهذين المحصولين، المترابطين وثيقاً في الذهن والواقع، تاريخ طويل من المراحل المتعاقبة من التشابه والاختلاف والالتقاء والافتراق ثم التقارب والتباعد ثم أخيراً الانقلاب إلى حد تبادل المواقع تقريباً ليس فقط بمعنى الأهمية المساحية ولكن حتى بمعنى الموقع الجغرافي ذاته أيضاً. إنهما إلى حد بعيد فرسا رهان آخران، في سباق دائم يتغلب فيه أحدهما مرة ثم يغلبه الآخر في النهاية.

فقبل الري الدائم، ربما كان البصل والعدس متقاربين أهمية وانتشاراً وتوزيعاً إلى حد أو آخر. فكلا هذين المحصولين الشتويين أصلاً، واللذين يجودان تحت زراعة الحياض، كان واسع الانتشار في معظم أجزاء مصر دلتا وصعيداً على السواء. وكلاهما كان محصول تصدير جزئياً، العدس إلى الشام وسوريا ثم فيما بعد إلى أوروبا أحياناً، والبصل بعد ذلك إلى أوروبا وبريطانيا. ثم جاء الري الدائم بادئاً من الدلتا، فطاردهما هو والقطن إلى أن هاجر العدس تدريجياً ثم نهائياً إلى الصعيد حيث تمترس في آخر معاقل الريّ الحوضي وصار محصولاً صعيدياً صرفاً، بينما تخلخلت كثافة البصل في الدلتا حيث تحول أيضاً إلى محصول صيفي وازداد تركزه في الصعيد عموماً والصعيد الأعلى خصوصاً.

سباق المساحات

ومنذ الثلاثينات وحتى منتصف القرن الحالي كان العدس هو الذي

يتفوق مساحة، كما كان أكثر ثباتاً في مساحته من البصل الذي تعرض لذبذبات حادة بحكم أنه محصول تصديري تأثر بإغلاق السوق الأوروبية أثناء الحرب الثانية. ففي الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٥٠ تراوحت مساحة العدس بين ٧٩، ٧٤ ألف فدان. أما البصل فقد بلغت مساحته في ١٩٢٨ نحو ٥٢ ألفاً، وفي ١٩٢٩ نحو ٥٩ ألفاً، ثم في ١٩٣٣ ارتفع إلى ٦٤ ألفاً، غير أنه هوى في ١٩٣٨ إلى ٢٦ ألفاً أي دون النصف بكثير.

لكنه عاد بعد ذلك إلى الزيادة مقترباً مرة أخرى من العدس. ففي الفترة ٤٥ ـ ١٩٤٩ كان متوسط البصل نحو ٥٠ ألفاً، مقابل ٧٤ ألفاً للعدس، أي بنسبة الثلثين تقريباً. ثم استمر البصل في صعوده، مع ثبات العدس تقريباً، إلى أن كانت علامة منتصف القرن هي نقطة التكافؤ بينهما. ففي الفترة ٥٠ ـ ١٩٥٤ سجل الأول نحو ٧٦ ألفاً والثاني ٧٤ ألفاً. ومنذئذ تحولت نقطة التكافؤ إلى نقطة انعكاس جذري، فأصبح التفوق للبصل باستمرار واطراد.

ففي الفترة ٥٥ ـ ١٩٥٩ بلغ متوسط مساحة البصل ١١٩ ألفاً، والعدس ٨٠ ألفاً، أي بنسبة الثلثين تقريباً. وكانت سنة القمة في الحالين هي ١٩٥٧ : ١٣٤ ألفاً مقابل ٨٣ ألفاً على الترتيب وبنفس النسبة أيضاً. وفي الفترة ٦٠ ـ ١٩٦٤ استمر نفس الوضع تقريباً: ١٦٣ ألفاً ضد ٧٧ ألفاً، بنسبة نحو ٦٠٪. غير أن العدس تضاءل إلى ثلث البصل فقط في الفترة التالية ٦٥ ـ ١٩٦٩: ١٧٨ ألفاً ضد ٦٦ ألفاً. وبعد ذلك وإلى الآن استقرت النسبة على النصف أو أقل قليلاً. فكان المتوسط في الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٤ هو ١٤١ ألفاً مقابل ٦٤ ألفاً، وفي ١٩٧٥ نحو ١٣٦ ألفاً مقابل ٥٨ ألفاً على الترتيب.

لقد بدأ العدس في الثلاثينات وهو أحياناً ضعف البصل مساحة، وانتهى اليوم وهو نصفه تقريباً. لقد تبادلا المواقع النسبية في الأهمية المساحية. وفي النتيجة كف العدس مبكراً عن أن يكون محصول تصدير كما كان في الماضي وانقلب إلى محصول عجز واستيراد، بينما تقدم البصل حثيثاً ليصبح لفترة طويلة ثالث صادراتنا الزراعية تقليدياً بعد القطن والأرز.

محاصيل متناقصة

فيما عدا هذا فيلاحظ في هذا السباق المساحي أن كلا المحصولين قد تعرض لنقص محسوس في مساحته منذ الستينات أو السبعينات. وكان العدس أسبق الاثنين إلى هـذا النقص. فمن قمة ٧٧ ألفـاً في الفترة ٦٠ - ١٩٦٤، بدأ يهبط تدريجياً وبانتظام حتى وصل إلى ٥٨ ألفـاً في ١٩٧٥، أي إلى أدنى مما كان عليه منذ عقود وعقود. وبعد أن سجل البصل قمته بنحو ١٧٨ ألفاً في الفترة ٦٥ - ١٩٦٩، تراجع بسرعة إلى ١٣٦ ألفاً في ١٩٧٥، مرتداً بذلك إلى مستواه سنة ١٩٥٧.

وواضح أن هذا الهبوط وذاك يتعاصر مع السد العالي. فمنذ تشغيل السد وتحويل حياض الصعيد الأعلى إلى الري الدائم اختفت آخر معاقل هذين المحصولين، فأصيبا بهزة عنيفة في الجودة والانتاجية وحجم الانتاج وفقدا الكثير من شهرتهما التقليدية، مما انعكس أيضاً على موقفهما في التصدير أو الاستيراد، وأهم من ذلك على توزيعهما الجغرافي التقليدي إلى حد يوشك أن يقارب الانقلاب التاريخي.

التوزيع الجغرافي

محاصيل مهاجرة

فمنذ انقرض العدس من الدلتا بفعل إدخال الري الدائم، أصبح محصولاً صعيدياً صرفاً. وفي الصعيد الأعلى أبدى تركزاً عنيفاً وثباتاً جغرافياً عنيداً. وظل كذلك طوال القرنين الأخيرين، وما زال إلى الآن أيضاً وحتى بعد السد العالي. على خلاف هذا البصل، ظل في الدلتا ولكن بصفة ثانوية بينما انتقل مركز ثقله إلى الصعيد بصفة أساسية، أحياناً بنسبة ١ : ٩ تقريباً. غير أن البصل الآن وبعد تدهـور زراعته في حيـاضه القـديمة المحولة، لم يلبث مركز ثقله أن انتقل إلى الدلتا فأصبح حالياً محصول دلتا في الدرجة الأولى وصعيد في الدرجة الثانية فقط، تقريباً بنسبة ٧ : ٣ على الترتيب.

فكأن البصل يوشك اليوم أن يكرر هجرة العدس في القرن الماضي، ولكن بالمقلوب، من الصعيد إلى الدلتا لا من الدلتا إلى الصعيد. وبالتالي

فنحن نجد اليوم أن العدس إن يكن محصولاً صعيدياً بحتاً، فإن البصل، صاحب الشهرة الصعيدية العريقة والتوطن الصعيدي التقليدي، يوشك بالمقابل أن يصبح محصولاً بحيرياً أساساً. انقلاب جغرافي وتاريخي كامل يكاد يصل كما قلنا إلى حد تبادل المواقع بالمعنى الحقيقي لا المجازي.

التركز ضد الانتشار

ولا يبقى في نهاية هذه المقارنة سوى أن نعلق على اختلاف التوزيع الجغرافي العميق بين المحصولين. فإلى ما قبل انتقال مركز ثقله من الصعيد إلى الدلتا مؤخراً كما بعده، فإن البصل محصول عميم يزرع بنسب مذكورة ومتقاربة في كل المحافظات، ربما لأنه محصول ثقيل الوزن رخيص الثمن نسبياً ولا يتحمل تكاليف النقل البعيد، خاصة للاستهلاك المحلي، مما يلزم كل محافظة بحقلها منه فيما يلوح. ولذا فهو يبدي تركزاً معقولاً فحسب دون تبلور ولا تطرف. فلمنحنى كثافته قاعدة عريضة كاملة، خفيضة ولكنها متجانسة، ثم قمة محدودة ولكنها معتدلة الارتفاع. إنه باختصار من محاصيلنا المتوسطة التركز.

أما العدس فهو النقيض تماماً، يأتي قرب الصدارة بين محاصيلنا الفائقة التركيز. فكله محصول محافظتين تقريباً، وكله قمة بلا قاعدة عملياً. كذلك وبحكم المساحة فإنه أقرب جغرافياً إلى الجيب أو الاسفين منه إلى النطاق، وإن لم يكن البصل أقرب إليه بكثير هو الآخر. وأخيراً، فحتى داخل «نطاقه»، كان البصل يمتاز بسيولة وحركة ملحوظة في تركزه تتنقل قمته من فترة إلى أخرى من محافظة إلى أخرى. أما العدس فقمة الثبات هو، مثلما هو قمة التركز.

البصل

البصل محصول عميم، ولكنه قبل السد العالي كان يتركز في الصعيد أساساً حيث احتكر ثلاثة أرباع مساحته القومية على الأقل وأكثر من ذلك من محصوله القومي. وكان صلب نطاقه يمتد من المنيا حتى قنا. غير أن الملاحظ كثرة تنقل وتغير قمة النطاق من فترة إلى أخرى. وكان التنافس

محصوراً بين سوهاج والمنيا، اللتين تعدان بذلك قطبي النطاق الجنوبي والشمالي. ففي سنة ١٩٣٩ كانت الصدارة لسوهاج (جرجا) بنسبة ٣٨٪ من المساحة القومية، تليها المنيا بنسبة ٢٢,٣٪، فأسيوط بنسبة ١٥,١٪، فقنا بنسبة ٧,٣٪، وكانت الفيوم تلي بعد ذلك بنسبة ٥,١٪. فكأن المحافظة الأولى وحدها كانت نحو خمسي بصل مصر جميعاً، وللمحافظتين الأوليين معاً ٦٠٪ من أرض البصل في البلد، وللثلاثة الأولى ٧٥٪ تقريباً، وللخمسة جميعاً ٨٢,٧٪.

أما في سنة ١٩٥٤ فقد تبادلت جرجا والمنيا المواقع إذ تحركت الصدارة شمالا إلى المنيا بنسبة ٣٠,٢٪ من المساحة، بينما تراجعت جرجا إلى المرتبة الثانية، تليها أسيوط. وكان للثلاثة ثلثا مساحة البصل المصري كله. لقد كان البصل محصولا صعيديا إلى حد يقارب الاحتكار. على أن تفوق الصعيد الساحق كان يتجاوز الكم إلى الكيف، إذ كانت نسبة أكبر وأكبر من المحصول القومي تأتي منه. والواقع أن التفوق النوعي كان دائما وما يزال للصعيد على الدلتا.

الشروط الطبيعية

ذلك أن للبصل، وهو محصول قصير المكث للغاية، شروطا طبيعية رئيسية ثلاثة: المناخ الدفيء الجاف الخالي من الرطوبة، التربةالجيدة التي تتحمل الاجهاد، الري الغامر ثم المنحسر كما يتمثل نموذجيا في نظام الحياض عامة وفي أراضي السواحل والجزاير منه خاصة. من هنا وجد البصل بيئته المثلى في أعماق الصعيد حيث يزرع كمحصول شتوي أساسا أو نيلي بصفة ثانوية (البصل المقور). أما في الدلتا فإن الشتاء ببرودته ورطوبته ليس أنسب فصولها للبصل، ولذا يسود فيها البصل الصيفي أساسا على عكس الصعيد تماما. وهنا يبرز بشدة تفوق البصل الصعيدي على البحيري نوعيا. فبصل الصعيد الشتوي يفوق كقاعدة نظيره البحيري حتى يصل تفوقه إلى الذروة في مصر العليا. فبينما يبلغ متوسط محصول الفدان في الدلتا ٥,٤ أطنان، يبلغ ١١,٣ أطنان في مصر العليا أي الضعف

وزيادة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن معظم بصل الدلتا الصيفي يزرع محملا لا منفردا، والمحمل منخفض جدا في متوسط محصوله فلا يزيد عن ٢,٥ طن للفدان، مقابل ٧ أطنان للمنفرد. ومن الواضح بعد هذا أن متوسط محصول الفدان في مصر عموما يزيد بسهولة من الشمال إلى الجنوب باطراد محققا قمته في مصر العليا حيث كان يزرع بأعلى كثافته تقليديا. أي أن البصل يجود أكثر ما يجود حيث كان يزرع أكثر ما يزرع. وهذا يعني أنه إنما كان يزرع فعلا في أصلح بيئة له، وبالتالي كمحصول أصيل لا كبديل أو كاحتياطي لغيره. وفي النتيجة الصافية كان السواد الأعظم من المحصول يأتي من الصعيد. هذا ولما كان الصعيدي هو الأبكر نموا بحكم الموقع الجنوبي، مثلما هو الأجود والأجدى، فإنه يخصص أساسا للتصدير، بينما يوجه البحيري للاستهلاك المحلي.

انقلاب السد العالي

هذه الضوابط والنتائج الإيكولوجية هي مدخلنا الطبيعي إلى انقلاب جغرافية البصل منذ السد العالي. لقد انتقل مركز الثقل إلى الدلتا، وخفت موازين الصعيد بشدة. ففي ١٩٧٥ أصبحت الدلتا تحتكر ٧١,٩٪ من مساحة المحصول القومية، مقابل ٢٨,١٪ فقط للصعيد، أي بنسبة ٧ : ٣ بالكاد. بل إن شرق الدلتا وحده أصبح يفوق الصعيد برمته مساحة: الشرقية ٢٠,٢٪+ الدقهلية ١٥,٣٪ = ٣٥,٥٪، مقابل ٢٨,٢٪ للصعيد، أي أكثر من الثلث مقابل أقل من الثلث. وبدلا من المنيا وسوهاج قديما، أصبحت الأولوية الآن للشرقية (٢٠,٢٪) ثم المنوفية (١٧,١٪) تليها الدقهلية (١٥,٣٪)، وثلاثتها تستأثر بأكثر من نصف المساحة القومية (٥٢,٦٪). أما سوهاج فقد تراجعت إلى المرتبة الرابعة (٩,٢٪)، بينما هوت المنيا إلى الحضيض تقريبا.

على أن الملاحظة الهامة بعد هذا هي الاتجاه نحو تخفيف حدة التركز الجغرافي القديم. فبعد أن كانت محافظات الصعيد الثلاث الأولى قديما تحتكر فيما بينها من ثلاثة أرباع إلى ثلثي المساحة القومية، فإن الثلاث الأولى في الدلتا اليوم لا تتجاوز نصفها، بينما لا تحقق ثلاثة أرباعها إلا

المحافظات الست الأولى. ويرتبط بهذا ظاهرة أخرى دالة، وهي ميل كثافة البصل إلى التجانس النسبي، حيث نجد أن النسبة المئوية للبصل من المساحة المحصولية في كل محافظة أدنى إلى التقارب منها إلى التباين الشديد، بنسبة تفاوت لا تعدو ٧٥٪ من المتوسط القومي العام.

بين الكم والكيف

الغريب، مع ذلك، هو المفارقة الصارخة بين المساحة المزروعة وإنتاج المحصول. فرغم أن نسبة الصعيد من المساحة المزروعة انحدرت إلى ٢٨,١٪ من المساحة القومية، فإنه يقدم ٥٣,٢٪ من الانتاج القومي، مقابل ٧١,٩٪ ، ٤٦,٨٪ على الترتيب للدلتا. أي أن الصعيد بنحو ثلاثة أسباع المساحة يسهم بأكثر من نصف المحصول، بينما الدلتا بسبعة الأعشار لا تبلغ النصف إلا بالكاد. بل إن كبرى المحافظات إنتاجاً هي سوهاج ما تزال: ربع المحصول أو ٢٥,٣٪ بل إنها بهذا لتفوق بكثير مجموع إنتاج أكبر محافظتين في الدلتا وهما الغربية والمنوفية (١٤٤,٨٠٨ أطنان مقابل ٦٥,٠٧٠ + ٥٧,٢٦٦ = ١٢٢,٣٣٦ على الترتيب). الأطرف أن المنيا ثانية محافظات الصعيد إنتاجاً تكاد تغل نفس محصول الدقهلية ثالثة الدلتا مساحة وإنتاجاً، وذلك من ربع المساحة فقط. فمساحة البصل في المنيا ٥٥٤٠ فداناً والمحصول ٤٦,٧٨٣ طناً، بينما مساحته في الدقهلية ٢٠,٨٨٥ فداناً والمحصول ٤٦,٠٧٩ طناً فقط.

التفوق النوعي بالطبع هو وحده الذي يفسر هذه المفارقة. فلئن كان مركز ثقل المساحة قد انتقل إلى الدلتا، فإن معظمها تحميل والصدارة في الانتاج ما تزال للصعيد. وإذا كان هذا يعني عناد مقاومة الصعيد وصلابتها، فإنه يلزمنا أيضاً بأن نستدرك فنقول إن انقلاب البصل بعد السد العالي، إن لم يكن ظاهرياً أكثر منه حقيقياً إلى حد أو آخر، فإنه جغرافي أكثر مما هو اقتصادي، في التوزيع أكثر مما هو في الانتاج. والمعنى الواضح أن البصل بعد أن كان يزرع أكثر ما يزرع في أصلح مناطقه، أصبح معظمه اليوم يزرع في أقل مناطقه صلاحية، ربما كمحصول بديل أو احتياطي محمل على

غيره. وما زال متوسط غلة الفدان يقل شمالا ويزداد جنوبا كما كان دائما، وربما أكثر من أي وقت مضى.

جدول البصل سنة ١٩٧٥ : تفصيلة

المنطقة	المساحة		المحصول	
	بالفدان	٪	بالطن	٪
الدلتا	٩٧,٣٢٦	٧١,٩	٢٦٧,٧٩١	٤٦,٨
الصعيد	٣٨,٧٥١	٢٨,١	٣٠٤,٥٣٦	٥٣,٢
سوهاج	١٢,٥٦٢	٩,٢	١٤٤,٨٠٨	٢٥,٣
الغربية	١٢,١٩٤	٨,٩	٦٥,٠٧٠	١١,٣
المنوفية	٢٢,٢٦٤	١٧,١	٥٧,٢٦٦	١٠,٠
المنيا	٥,٥٤٠	٤,٠	٤٦,٧٨٣	٨,٢
الدقهلية	٢٠,٨٨٥	١٥,٣	٤٦,٠٧٩	٨,٠
مصر	١٣٦,٠٧٥	١٠٠,٠	٥٧٢,٣٢٧	١٠٠,٠

الثوم

على هامش البصل، بينه وبين قرينه العدس، لعل من الجائز أن نحشر الثوم بعجلة أو بعجالة قصيرة. كما أن العدس اليوم أقل من نصف البصل مساحة، فكذلك يأتي الثوم بدوره أقل من نصف العدس: ١٣٦ ألفا، ٥٨ ألفا، ٢٣ ألفا على الترتيب التنازلي، أو بنسبة ٦ : ٢,٥ : ١ بالتقريب. إنه أصغر محاصيلنا الصغرى. والثوم، الذي يزرع كالبصل منفردا أو محملا، هو مثله أيضا محصول عميم، لكنه منخفض الكثافة جدا بطبيعة الحال. كذلك فإنه يشبهه في مدى تركزه الاقليمي ولكن قبل السد، كما أنه يتفق معه جزئيا في التوزيع الجغرافي وإن اختلف عنه جزئيا أيضا.

فهو أولا محصول صعيدي في المقام الأول، وبحيري في المقام الثاني فقط، بنسبة ٦٨,٢٪، ٣١,٨٪ من المساحة القومية، ونحو ٧٥٪، ٢٥٪

من المحصول القومي على الترتيب. ولكن بينما كان مركز ثقل البصل في مصر العليا، فإنه في حالة الثوم مصر الوسطى إلى أقصى حد. فمصر الوسطى وحدها تحتكر ٦٦٪ من مجموع مساحته القومية، ٦٨,٦٪ من مجموع محصوله القومي. ثم هو عنيف التركيز بلا هوادة، تحتكر المحافظة الأولى فيه نحو نصف مساحته، والمحافظات الثلاث الأولى نحو ثلاثة أرباعها، بينما تجمع المحافظات العشر الأولى فيه نحو ٩٧٪ منها. وهنا أيضا، كما في البصل سابقا، أكبر المناطق زراعة للثوم هي أكبرها في متوسطات غلة الفدان.

المنيا تقود خارج كل مقارنة: فبها نحو نصف مساحته القومية إلا قليلا، ٤٥,١٪، ولذا تسجل أعلى كثافة لزراعته بنسبة ١,٣٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أي أكثر من ستة أمثال المتوسط القومي البالغ ٠,٢٪. ولما كانت هي أيضا التي تسجل أعلى متوسطات غلة الفدان تقريبا، فإنها تسهم وحدها بأكثر من نصف المحصول القومي، ٥٥,٥٪ (تكاد تقول عاصمة الثوم!).

بني سويف هي الثانية على بعد شديد، نحو خمسيْ مساحة الثوم القومية، ١٩,٥٪، بكثافة زراعة أربعة أمثال المتوسط القومي، ٠,٨٪،

جدول الثوم سنة ١٩٧٥ : تفصيلة

المنطقة	المساحة		الانتاج	
	بالفدان	٪	بالطن	٪
مصر	٢٢,٨١٨	١٠٠,٠	١٢٦,٩٨٥	١٠٠,٠
مصر الوسطى	١٥,٠٧٢	٦٦,٠	٨٧,١٨٠	٦٨,٦
الصعيد	١٥,١٢٣	٦٨,٢	٩٥,٤٠٠	٧٥,٠
الدلتا	٧,٢٠١	٣١,٨	٣٦,٥٨٥	٢٥,٠
المنيا	١٠,٢٨٤	٤٥,١	٧٠,٤١٣	٥٥,٥
بني سويف	٤,٤٤٧	١٩,٥	١٤,٨٥٦	١١,٧
القليوبية	٢,٠٥٩	٩,٠	١٣,٧٥٦	١٠,٨

ولكن لانخفاض متوسط غلة الفدان بها لا تقدم سوى عشر المحصول، ١١,٧٪. الثالثة هي القليوبية على رأس الدلتا، نحو عشر البلد مساحة ومحصولا: ٩٪، ١٠,٨٪ على الترتيب، وبكثافة ٠,٥٪ من مساحة المحافظة المحصولية.

العدس

من أصغر محاصيلنا مساحة، ولكنه ثالث أشدها تركزاً بعد الحناء والسمسم، كما أنه من أكثرها ثباتاً أيضاً. فهو، قبل السد العالي كما بعده، محصول محافظتين اثنتين عملياً: أسيوط وقنا. فهما معا تحتكران ٩٧,٥٪ ـ ٩٨,٥٪ من مساحته القومية، ٩٧,٣٪ من محصوله القومي. الطريف أنه بهذا لا يمثل إسفينا أو جيباً واحداً، بل اثنين، أو إسفينا مشطوراً تمزقه سوهاج إلى نويتين منفصلتين. وهو بهذا أيضاً كان يمتطي قمة نطاق البصل سابقاً، ويقع على أية حال جنوبه بوضوح، ارتباطاً منه لا شك بالحرارات الأعلى، كما يتداخل بالضرورة مع نطاق القصب تأكيداً لنفس العلاقة المناخية.

العدس لم يتأثر توزيعه بالسد العالي تقريباً، دليل ثباته الجغرافي العنيد. لكن الأولوية فيه تقلبت بين محافظتيه في العقود الأخيرة. ففي ١٩٥٧ كان التفوق المطلق لقنا ـ تذكر العدس «الاسناوي» الشهير ـ حيث كانت تربو على ضعف أسيوط، تقريباً بنسبة ٧ : ٣ على الترتيب. فقد كانت قنا تستأثر بنحو ٧١٪ من المساحة القومية، ٦٨,٦٪ من المحصول

المنطقة	١٩٥٧					١٩٧٥				
	المساحة		الفدان بالأردب	المحصول		المساحة		الفدان بالأردب	المحصول	
	بالفدان	٪		بالفدان	٪	بالفدان	٪		بالفدان	
أسيوط	٢٢,٧٨٨	٢٧,٤	٤,٣٢	٩٨,٣٦٧	٢٩,٧	٣١,٣٥٨	٥٣,٧	٤,١٢	١٢٩,٢٦٣	٥٢,٧
قنا	٥٨,٩٤٩	٧١,٠	٣,٨٦	٢٢٧,٤٣٨	٦٨,٦	٢٥,٦٠٩	٤٣,٨	٤,٢٧	١٠٩,٣٨٣	٤٤,٦
مصر	٨٢,٩٦٣	١٠٠,٠	٣,٩٩	٣٣١,٢٢٠	١٠٠,٠	٥٨,٣٦٧	١٠٠,٠	٤,٢٠	٢٤٥,٠٩٩	١٠٠,٠

القومي، مقابل ٢٧,٤٪، ٢٩,٧٪ على الترتيب لأسيوط. أما في ١٩٧٥ فقد انقلبت كفتا الميزان، وإن جاء الفارق بينهما معتدلاً نسبياً. فلأسيوط الآن ٥٣,٧٪ من المساحة القومية، ٥٢,٧٪ من المحصول القومي، مقابل ٤٣,٨٪، ٤٤,٦٪ على الترتيب لقنا، كما يوضح الجدول.

الفصل السابع

تشكيلات متفرقة

السمسم والسوداني

محاصيل أقارب

هذان المحصولان الصيفيان الزيتيان الصغيران مساحة أكثر من أقارب نباتياً واقتصادياً وجغرافياً. فهما من المحاصيل الحارة التي تتحمل الجفاف وتجود في التربة الرملية، ولذا يرتبطان ـ كالشعير ـ بأطراف الدلتا وتخوم الوادي الأكثر رملية. وتوزيعهما المترابط والمتشابه جزئياً يقترب بالفعل من توزيع الشعير جزئياً كذلك، إلا أنهما أقل مساحةً وانتشاراً بكثير وأشد تركزاً إلى أقصى حد.

فرغم أنهما محصولان عميمان شكلياً، فإن السواد الأعظم من مساحتهما يستقطب في دوائر جغرافية ضيقة محددة للغاية، ومتطرفة الموقع أيضاً في أقصى طرفي وادي النيل شمالاً وجنوباً. ورغم أن السمسم هو أكثرهما تركزاً إلى أقصى حد، فإن لكليهما شهرة ارتباط خاصة بمحافظة الشرقية بالذات.

والطريف، بعد، أن لهذين المحصولين المترابطين قصة تشبه إلى حد معين قصة البصل والعدس المترابطين أيضاً. فهما أولاً متقاربان في المساحة كثيراً، ولكن بينهما سباقاً محسوساً تناوبا فيه التفوق بضع مرات، فكان السبق طفيفاً للسوداني أولاً، فانتزعه السمسم حتى استعاده السوداني، ثم انقلب الموقف مرة أخرى إلى أن انتهى بتقدم طفيف للغاية للسوداني،

يقترب من التقارب عملياً. والواقع أن نسبة كليهما من المساحة المحصولية القومية واحدة وهي ٣, ٠٪.

ثم إن كليهما تعرض في العقود الأخيرة لحركة هجرة جزئية بحيث انتقل مركز ثقله قريباً أو بعيداً، السوداني إلى أقصى الشرق والسمسم إلى أقصى الجنوب، وبحيث انقلب ميزان النسب فيه بين الدلتا والصعيد، كما تخلخلت علاقة الارتباط التقليدية بينه وبين الشرقية حتى أضحت تاريخية أكثر منها جغرافية إلى حد بعيد.

سباق المساحات

السنة	السمسم بالفدان	السوداني بالفدان
١٩٣٩ـ٣٥	١٨,٣٧٧	٢٢,٤٣٣
١٩٤٤ـ٤٠	٢٦,٣٢٦	٢٣,٢٥٥
١٩٤٩ـ٤٥	٣٩,٠٩١	٢٤,٢١٨
١٩٥٤ـ٥٠	٣٧,٢٤٨	٢٧,٧٥٧
١٩٥٩ـ٥٥	٤٣,٤٨٤	٣٦,٤١٤
١٩٦٤ـ٦٠	٤٤,٩٥٩	٤٦,١٧٢
١٩٦٩ـ٦٥	٣٢,٣٨٠	٤٧,٠٨٧
١٩٧٤ـ٧٠	٣٧,٤٢٩	٣٤,٥٢٥
١٩٧٥	٣٢,٦٥٠	٣١,٧٩٠
١٩٧٦	٣٠,٧٩٩	٣٢,٠٨٣
١٩٧٩	٣١,٠٠٠	٣٧,٠٠٠

الاتجاه العام نحو الزيادة واضح في الحالين، بحيث تضاعفت المساحة المزروعة تقريباً، لكن مع انتكاسات عارضة دورية وعابرة. غير أن الاتجاه الهابط أزمن منذ الستينات والسبعينات حتى ارتدت المساحة المزروعة إلى مثل ما كانت عليه منذ عقود ربما، وحتى كاد الحد الأدنى يناهز أو يجاوز نصف الحد الأقصى التي سجلته.

وهذا أوضح في السمسم الذي سجل حده الأقصى في ١٩٦٥ بنحو ٥٢ ألف فدان والأدنى في ١٩٦٧ بنحو ٢١,٥ آلاف أي أقل من النصف. أما السوداني فبعد أن سجل أعلى علامته في ١٩٦٥ أيضاً بنحو ٥٣,٦ ألف فدان، هبط إلى علامة الحضيض في ١٩٧٤ بنحو ٢٩ ألفاً فقط. وبعد أن جمع المحصولان معاً في أوجهما سنة ١٩٦٥ نحو ١٠٥ آلاف فدان أي زهاء البصل قبل ذلك بعقد واحد، فإنهما بالكاد يعادلان العدس اليوم (٦٣ ألف فدان مقابل ٦٣,٥ آلاف على الترتيب سنة ١٩٧٦).

أيرتبط هذا الانخفاض البين بآثار السد العالي أيضاً، أم بظروف حرب يونيو ١٩٦٧ التي شلت الحياة في تخوم منطقة شرق الدلتا حيث تقع دائرة أساسية من دائرتي إنتاج المحصولين، سؤال مطروح، ولكن الاجابة ليست واردة بوضوح.

السمسم

من أشد محاصيلنا تركزاً جغرافياً على الاطلاق. كان كذلك في

السمسم ١٩٥٧

المنطقة	المساحة		متوسط الفدان	المحصول	
	بالفدان	٪		بالأردب	٪
البحيرة	٢,٢٦٦	٥,٤	٢,٤٩	٥,٦٣٨	٤,٧
الشرقية	١٣,١٠٣	٣١,١	٢,٥١	٣٢,٩٠٤	٢٧,٤
الدلتا	١٦,٠٠٩	٣٨,٠	٢,٥١	٤٠,١٣٧	٣٣,٤
أسيوط	٩,٧٣٧	٢٣,١	٣,٠٨	٢٩,٩٦٥	٢٤,٩
سوهاج	١٠,٥٢٥	٢٥,٠	٢,٩٠	٣٠,٤٩٩	٢٥,٣
قنا	٢,٨٢٨	٦,٧	٣,٥٠	٩,٨٩٠	٨,٢
الصعيد	٢٦,٠٦٢	٦٢,٠	٣,١٨	٨٠,٠٢٥	٦٦,٦
مصر	٤٢,٠٧١	١٠٠,٠	٢,٨٦	١٢٠,١٦٢	١٠٠,٠

الماضي، ويزداد تركزاً باطراد في الوقت الحالي. فهو يزرع في معظم محافظات الوادي، ولكن بكميات لا تستحق الذكر. وإنما يتخصص في قلة من المواقع والمحافظات تحتكر السواد الأعظم من مساحته ومحصوله. ففي ١٩٥٧ مثلاً استوعبت المحافظات الخمس الأولى في زراعته ٩١,٣٪ من مساحته القومية، ارتفعت إلى ٩٤,٢٪ في ١٩٧٥، بينما جمعت المحافظات العشر الأولى في التاريخ الأخير نحو ٩٩,٤٪ من مساحته الكلية. وبذلك كان ثاني محاصيلنا في درجة التركز الجغرافي. لا يفوقه سوى الحناء.

السمسم ١٩٧٥

المنطقة	المساحة		متوسط	المحصول	
	بالفدان	٪	الفدان	بالأردب	٪
الشرقية	١٧٥	٠,٥	١,٩٩	٣٤٨	٠,٢
الاسماعيلية	٣,٠٤٦	٩,٤	٣,٣١	١٠,٠٧٥	٧,٠
الدلتا	٣,٤٩٦	١٠,٧	٣,١٨	١١,١٢٣	٧,٧
الجيزة	٣١٥	٠,٩	٤,٢٩	١,٣٥٠	٠,٩
الفيوم	٧١٢	٢,٢	٥,١٣	٣,٦٥١	٢,٥
المنيا	٤٦٢	١,٤	٤,٧٥	٢,١٩٤	١,٥
أسيوط	٧٩١	٢,٤	٤,٢٠	٣,٣٢٠	٢,٣
سوهاج	٦٠٤	١,٨	٤,٤٠	٢,٦٥٧	١,٨
قنا	٢٣,٩٧٦	٧٣,٥	٤,٧٨	١١٤,٥٧٦	٧٩,٣
أسوان	٢,١٦٨	٦,٧	٢,٣٥	٥,٠٨٧	٣,٥
الصعيد	٢٩,١٥٤	٨٩,٣	٤,٦٤	١٣٣,٢٥٨	٩٢,٣
مصر	٣٢,٦٥٠	١٠٠,٠	٤,٤٢	١٤٤,٣٨١	١٠٠,٠

بل إنه ليزداد تركزاً على مر السنين ليس فقط من الخارج ولكن أيضاً من الداخل كما يتضح من المقارنة بين ١٩٥٧، ١٩٧٥ حيث حدث انقلاب جذري أهم وأخطر في التوزيع الجغرافي ذاته.

خريطة الخمسينات

ففي ١٩٥٧ كان السمسم محصول صعيد أولاً ودلتا ثانياً بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريباً، مساحة ومحصولاً على السواء، وذلك على الرغم من شهرة الشرقية التقليدية، وإن كانت وقتها بالفعل مديرية السمسم الأولى في مصر. فلقد كانت الدلتا تفسر نحو ٣٨٪ من مساحته القومية، تساهم بنحو ٣٣,٨٪ من محصوله القومي، مقابل ٦٢٪، ٦٦,٦٪ على الترتيب للصعيد. وكان يبرز على هذه القاعدة قطبان سائدان: شمالي في شرق الدلتا، وجنوبي في جنوب الصعيد.

الدلتا

ففي الدلتا كان للسمسم مركز أساسي غلاب هو الشرقية، وآخر ثانوي في البحيرة، مع بقعة هامشية في القليوبية. وثلاثتها ـ يلاحظ ـ على أطراف الدلتا الرملية، بينما يخلو قلبها الطيني الثقيل من زراعته عملياً. وكانت الشرقية أولى مديريات مصر جميعا في السمسم، حيث تحتكر نحو ٨٠٪ من مساحة المحصول في الدلتا، ولو أن متوسط محصول الفدان بها لم يكن يرقى إلى شهرتها الشائعة. على أن أولويتها هذه كانت معتدلة نسبياً، لا تتجاوز ٣١,١٪ من المساحة القومية، تقدم ٢٧,٤٪ من المحصول القومي.

الصعيد

أما في الصعيد، فعدا بعض بقع ثانوية في الجيزة والفيوم والمنيا، فإن جيب السمسم كان يغطي أسيوط وسوهاج أساساً مع زائدة ثانوية في قنا. وكانت سوهاج هي مركز الثقل، تمثل ربع السمسم في مصر مساحة ومحصولاً (٢٥٪، ٢٥,٣٪ على الترتيب)، وتأتي الثانية فيها بعد الشرقية.

وعلى أعقابها مباشرة حتى لتكاد تناطحها تلي أسيوط (٢٣,١٪، ٢٤,٩٪ على الترتيب). وفيما بينهما كانت المديريتان تجمعان نحو نصف سمسم مصر مساحة ومحصولاً (٤٨,١٪، ٥٠,٢٪ على الترتيب). هذا بينما كانت قنا كتذييل هامشي تقف من النطاق كموقف البحيرة في الدلتا تقريباً.

انقلاب السبعينات

الآن فإن هذا النمط قد انقلب جذرياً وحتى النخاع خلال العقدين الأخيرين. فكما تشي خريطة ١٩٧٥، قد هاجر السمسم عملياً أو تقريباً من الدلتا ليستقطب بصورة شبه مطلقة في الصعيد. ليس هذا فحسب، بل لقد هجر السمسم مركزه التقليدي الشرقاوي في الدلتا وتحرك شرقاً نحو منطقة القناة، بينما هجر النطاق الصعيدي قطبه السوهاجي -الأسيوطي القديم تماما وزحف نحو الجنوب ليستقطب كلية في قنا. أي أن كلا القطبين القديمين انقرض تقريباً وورثه آخر ملاصق له أكثر تباعداً وتطرفاً في الموقع. وكان التيار السائد في العمليتين هو الاتجاه نحو الجنوب، أقصى الجنوب. وفي العمليتين زادت أيضاً درجة تركز المحصول ككل إلى حد فائق أكثر من أي وقت مضى.

الدلتا

تفصيلاً، انقرضت نوية السمسم المنعزلة في البحيرة، بل وأهم منها نواتها الكبرى العريقة في الشرقية، حيث انحطت بشدة أيضا غلة الفدان في بقاياها القزمية. وبدلا منها ظهرت نواة متواضعة نسبياً إلى الشرق في الاسماعيلية امتدت أطرافها إلى محافظة السويس. ولئن كان علينا أن نتحفظ هنا نوعاً لأن هذا التحرك مرتبط جزئياً بتعديل الحدود الادارية واستقطاع بعض من تخوم محافظة الشرقية للمحافظة الجديدة الاسماعيلية، فيبقى مع ذلك أن النواة الجديدة، وإن جاءت أعلى غلة فدان بكثير، لا تعدو ربع سابقتها مساحة ومحصولا، نحو ٣ آلاف فدان بدلا من ١٣ ألفا. وعلى أية حال فلا شك أن جيب السمسم قد تحرك شرقاً نحو أقصى هوامش شرق الدلتا مرتكزاً على محور منطقة القناة، وتاركاً سائر الدلتا

خلواً منه عملياً، بينها لم تعد هذه تعدو عشر مصر في مساحة السمسم وأقل من ذلك في محصوله.

الصعيد

بالمقابل، تحول السمسم إلى محصول صعيدي أساساً وأكثر من أي وقت مضى، بنسبة تسعة الأعشار تقريباً. ليس صعيدياً فحسب، ولكن أيضاً قناوياً على وجه التحديد، وذلك بنسبة ثلاثة الأرباع تقريباً. ذلك أن تحركاً داخلياً يفوق ما حدث في الدلتا قد وقع في الصعيد. فبعد أن كان قطاع أسيوط ـ سوهاج يقدم نحو ٥٠٪ من مساحة ومحصول السمسم القومي، هوى إلى أقل من ٥٪ فقط. وبجواره مباشرة في قنا، التي لم تكن تربو كثيراً على ٥٪ من مساحته، طفر قطب شاهق فائق التركيز يبتلع نحو ثلاثة أرباع المساحة (٧٣,٥٪) وأربعة أخماس المحصول (٧٩,٣٪).

والواقع أنه كانت لقنا دائماً، ولا زالت، الأولوية المطلقة في متوسط غلة الفدان بمصر. ولعل هذا أن يفسر انطلاقها لتصبح «عاصمة السمسم» في القطر كما قد نقول. وعلى أية حال، فلا غرابة، وقد بلغت مساحة السمسم في قنا نحو ٢٤ ألف فدان، أن أصبحت تمثل ٤,٤٪ من المساحة المحصولية بالمحافظة أي بكثافة قدر الكثافة القومية (٠,٣٪) نحو ١٤ مرة.

وواضح طبعا أن الحركة أساساً هي نحو الجنوب أكثر، ربما سعياً نحو الحرارة الأعلى، لا سيما أن آثارها امتدت إلى أسوان المجاورة التي أصبحت ولأول مرة تزرع السمسم بمساحة ملحوظة (٦,٧٪) تجعلها الثالثة بعد قنا والاسماعيلية، وإن كان الملاحظ شدة انخفاض غلة الفدان إلى نحو نصفها في قنا بحيث يتضاءل حجم محصولها إلى نحو نصف نسبة مساحتها تلك (٣,٥٪).

السوداني

الملامح الأساسية

يختلف السوداني عن السمسم في أنه، أولاً، أكثر ثباتاً وأقل دينامية من الناحية الجغرافية، فلم يكد نمطه يتغير في العقود الأخيرة. ثانياً، أنه

على عكس السمسم في الماضي وفي الحاضر كان وما زال محصول دلتا أولاً وصعيد ثانياً. والغريب مع ذلك أن متوسطات غلته أعلى عموماً في الأخير منها في الأولى. ثالثاً، أنه بتوزيعه هذا ألصق من السمسم بالعروض الدنيا ودرجات الحرارة الأقل. رابعاً، أنه أقل تركزاً بكثير من الناحية الاقليمية، بل وعلى حين ازداد تركز السمسم عنفاً في الفترة الأخيرة، قلت درجة تركز السوداني بشكل ملحوظ.

السوداني ١٩٥٧

المنطقة	المساحة		متوسط	المحصول	
	بالفدان	٪	الفدان	بالأردب	٪
البحيرة	٣,٤٠٦	٩,٣	١٠,٥٥	٣٥,٩٤٠	٨,٦
الشرقية	١٩,٨٧٥	٥٥,٢	١١,٤٥	٢٢٧,٥١٠	٥٤,٦
القليوبية	٩٧٦	٢,٧	٨,٧٤	٨,٥٣٤	٢,٠
الدلتا	٢٤,٢٧٦	٦٧,٤	١١,٢١	٢٧٢,٢١٩	٦٥,٣
الجيزة	٥,٦٤٢	١٥,٦	٩,٥٠	٥٣,٥٨٣	١٢,٨
الفيوم	١,١٥١	٣,٢	١١,٢٥	١٢,٩٤٦	٣,١
المنيا	١,٧٣٧	٤,٨	١٥,٢٢	٢٦,٤٤٣	٦,٣
أسيوط	٩٣٢	٢,٥	١٩,٨٣	١٨,٤٨٢	٤,٤
سوهاج	١٩٦٧	٥,٤	١٥,٠٠	٢٩,٥٠٤	٧,١
الصعيد	١١,٧٠٢	٣٢,٦	١٣,٦١	١٤٤,٣٦١	٣٤,٧
مصر	٣٥,٩٧٨	١٠٠,٠	١١,٥٨	٤١٦,٥٨٠	١٠٠,٠

التوزيع الجغرافي

لم تكد خريطة السوداني تتغير في جوهرها في الفترة الأخيرة. فالنمط التوزيعي واحد تقريباً في خريطتي ١٩٥٧، ١٩٧٥. فتقسيم المساحة

السوداني ١٩٧٥

المنطقة	المساحة		متوسط الفدان	المحصول	
	بالفدان	٪		بالأردب	٪
البحيرة	٢,٣٥٣	٧,٤	٢,٥٦	٦,٠٢٤	١,٦
الشرقية	٦,٦٠٦	٢٠,٧	١١,٠٣	٧٢,٨٥٨	١٩,٨
الاسماعيلية	١٢,٠٨٥	٣٨,٠	١٣,١١	١٥٨,٤٧٠	٤٣,٠
القليوبية	٤٣٥	١,٣	٦,١٦	٢,٦٨٠	٠,٧
الدلتا	٢١,٨٠١	٦٨,٥	١١,١٣	٢٤٢,٦٨٠	٦٥,٨
الجيزة	٤,٥٤٣	١٤,٣	١٥,٤٧	٧٠,٢٩٨	١٩,١
الفيوم	٦٦٣	٢,١	٨,٩١	٥,٩٠٨	١,٦
سوهاج	١,٢٨٠	٤,٠	١٥,٣٤	١٩,٦٤١	٥,٣
قنا	١,٧٢٠	٥,٤	٨,٢٢	١٤,١٤٤	٣,٨
اسوان	٦٤٨	٢,٠	٣,٤٩	٢,٢٦٣	٠,٦
الصعيد	٩,٩٨٩	٣١,٥	١٢,٣٢	١٢٦,٠٥١	٣٤,٢
مصر	٣١,٧٩٠	١٠٠,٠	١١,٦٠	٣٦٨,٧٣١	١٠٠,٠

والمحصول بين الدلتا والصعيد يتم بنسبة الثلثين ـ الثلث تقريباً. وهذا على العكس من تقسيم السمسم في ١٩٥٧ حيث كان بنسبة الثلث ـ الثلثين على الترتيب. غير أن الملاحظ أن نسبة الدلتا المئوية من المساحة أعلى دائماً جملة وتفصيلاً من نسبتها من المحصول، والعكس في الصعيد. ويرجع هذا إلى أن متوسط غلة الفدان أقل بعامة في الأولى منها في الثاني. أي أن السوداني يجود في الصعيد عنه في الدلتا، أي أنه يزرع أكثر حيث يجود أقل والعكس بالعكس. والواقع أنه باستبعاد أقصى المحافظات تطرفا في الشمال والجنوب كالبحيرة وأسوان، فإن متوسط غلة الفدان في مصر عموماً يميل بوضوح نحو الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً.

للسوداني في الدلتا، كما كان للسمسم في الماضي القريب، بل أشد قليلاً، دائرتان لا يكاد يزرع خارجهما: دائرة الأساس في الشرقية، ودائرة ثانوية في البحيرة، مع نقطة رمزية في القليوبية. وثلاثتها مرة أخرى على الهوامش الرملية بالطبع. الأولى تمثل أكثر من نصف مصر مساحة وإنتاجاً في السوداني (± ٥٥٪). وفي ١٩٥٧ كانت هذه الدائرة تستقطب في الشرقية، ولكن تقاسمتها معها الاسماعيلية في ١٩٧٥. غير أن هذا انشطار ظاهري فقط مرتبط كما نعلم بتعديل الحدود الادارية. يؤكد هذا أيضاً أن مساحة الدائرة في التاريخين واحدة: + ١٩,٥ آلاف فدان.

على أن الشرقية فقدت بهذا صدارتها السابقة في المحصول، فانزلقت إلى المرتبة الثانية تاركة الأولوية للاسماعيلية التي، لضآلة مساحتها المحصولية العامة، ارتفعت فيها نسبة المحصول إلى قيمة غير عادية وهي ١١,٩٪، أي ثمن المزروع أو مثل معدل كثافة المحصول القومي نحو ٣٩ مرة.

نويّة البحيرة شرنقة منتفخة ولكنها جوفاء وتتجه نحو الضمور. فهي تتراوح مساحة حول ± ثمن الرقعة القومية، ولكنها بعد أن كانت تغل نسبة مقاربة من الانتاج لم تعد تقدم سوى ١,٦٪ من المحصول القومي. السبب هو انهيار متوسط غلة الفدان بها من ١٠,٥ أردب في ١٩٥٧ إلى ٢,٥ فقط في ١٩٧٥، مسجلة بذلك أدنى مستوى له في القطر. على الجانب الآخر، اختفت بقعة القليوبية إلى حد الانقراض عملياً، فلم تعد أكثر من نقلة مناسبة إلى المحصول في الصعيد وعلى رأسه الجيزة المواجهة.

الصعيد

فالجيزة كانت لها الصدارة دائماً في الصعيد، بترتيب الثالثة في القطر، وبنسبة ± ١٥٪ من مساحة المحصول القومية وبأكثر منها حالياً من الانتاج القومي. والواقع أن الجيزة وحدها تستأثر بنصف المساحة والمحصول في الصعيد كله. ولذا فإن محافظاته الأخرى التالية لها تأتي على بعد واستحياء

شديدين، متراوحة أغلبيتها حول ٥ ـ ٢٪ من المساحة القومية. على أن هذه المراكز الثانوية تداولتها على التناوب كل المحافظات ابتداء من المنيا حتى أسوان بالاضافة إلى الفيوم. وباستثناء المحافظتين الجنوبيتين القصويين حيث ينخفض متوسط غلة الفدان بشدة لتطرفهما كما هي حال البحيرة في الدلتا، فالملاحظ أن هذه المحافظات تقدم دائمًا من المحصول القومي نسبة أكبر من نسبة مساحتها القومية، وذلك لارتفاع متوسط غلتها بصورة لافتة.

تخفيف التركيز

واضح من هذه الصورة أن السوداني في الدلتا أكثر تركزاً وتبايناً منه في الصعيد حيث يبدو أكثر انتشاراً وأدنى إلى التجانس النسبي. كما أن هذا التوطن يجنح بالمحصول عموماً نحو مواقع أكثر شمالية وبالتالي أقل حرارة من السمسم. على أن الأوضح أن السوداني ككل أقل بكثير من السمسم في مدى تركزه الاقليمي. فبينما يكاد الأخير يقع على رأس محاصيلنا جميعاً في هذا الصدد، يقع الأول في مرتبة وسط بينها تقريباً. بل إنه، أي السوداني، ليتجه نحو التخفف نوعاً من تركزه، حيث يتجه الآخر أي السمسم إلى المزيد.

ففي ١٩٥٧ كانت المحافظات الخمس الأولى في مساحة السوداني تجمع فيما بينها ٩٠,٣٪ من مجموعها القومي، مقابل ٨٥,٨٪ في ١٩٧٥. ولا عبرة في هذا بنقطة البدء وهي المحافظة الأولى حيث أن التغير هنا ظاهري أكثر مما هو حقيقي كما رأينا. والجدول المقارن الآتي يعطي النسب المئوية التراكمية لحصص المحافظات الخمس الأولى من مساحة المحصول القومية.

السنة	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥
١٩٥٧	٥٥,٢	٧٠,٨	٨٠,١	٨٥,٥	٩٠,٣
١٩٧٥	٣٨,٠	٥٨,٧	٧٣,٠	٨٠,٤	٨٥,٨

أو الثلاثية المتناقصة. فهذه البقول الشتوية الثانوية الصغيرة أبرز خصائصها أن مساحاتها في تناقص وتقلص مطرد ومزمن لفترة طويلة، على الأقل منذ الثلاثينات. ربما للتطور الحضاري والحضري وتحول الذوق الاستهلاكي العام عنها، وربما تحت مطاردة المحاصيل الكبرى الثمينة لها كالقمح الشتوي أو حتى القطن الصيفي الذي طردها من قبل جزئياً إلى هوامش الدلتا والوادي.

في ٣٥ ـ ١٩٣٩، مثلاً، كانت الثلاثة معاً تتجاوز علامة المائة ألف فدان (١٠٩ آلاف)، وكانت بهذا تتفوق على ثلاثية البصل والسمسم والسوداني مجتمعة، بينما كانت الحلبة وحدها تفوق العدس نفسه بعض الشيء. ولكن بعد ذلك مباشرة بدأ الانخفاض، متسارعاً أولاً ثم متثاقلاً نوعاً، إلى أن وصل المجموع الكلي إلى حوالي ٤٦ ألف فدان في ١٩٧٥، أي أقل من نصف مستوى الثلاثينات. وإذا كان قد حدث ميل نحو بعض الزيادة الطفيفة في السنوات الأخيرة، فإنها معا تظل بذلك دون العدس وحده، بينما لا تقارن الحلبة بالسوداني إلا بالكاد.

داخل الثلاثية، الحلبة بالطبع هي الأولى مساحة وأهمية. وفي البداية كانت تعادل الحمص والترمس معا بين أربعة وثلاثة الأمثال. ولكن لأنها كانت أشد وأسرع الثلاثة تناقصاً، انتهت وهي فقط حوالي ضعفهما معا. فلقد بلغت مساحة الحلبة في السنوات الأخيرة نحو ثلث ما كانت عليه في الثلاثينات، وهبطت نسبتها من المساحة المحصولية القومية من ٠,٦٪ سنة ١٩٥٧ فقط إلى ٠,٣٪ أي النصف في ١٩٧٥.

أما الحمص والترمس فقد هبط كل منهما إلى النصف تقريباً خلال المرحلة. ولكن هبوطهما كان أكثر تذبذباً واضطراباً من هبوط الحلبة. ولهذا، ولأن مساحتهما المحدودة متقاربة في النهاية، فقد تبادلا المواقع مراراً. فكان التفوق النسبي للترمس أولاً، ثم تغلب الحمص، ولكن الأول عاد فاسترد تفوقه واحتفظ به لمدة طويلة حتى غلبه الثاني أخيراً جدا في ١٩٧٩.

السنة	الحلبة	الحمص	الترمس
١٩٣٩ ـ ٣٥	٨٧,٢٢٩	٥,٥٧٩	١٦,١٤٥
١٩٤٤ ـ ٤٠	٧٥,٧٢٠	١٢,٣١٨	١٥,٦٦٧
١٩٤٩ ـ ٤٥	٥٩,٦٥٩	١٦,٨٤٣	١٣,٩٠١
١٩٥٤ ـ ٥٠	٥٢,٧٣٠	١٢,٠٩١	١١,٩٣٨
١٩٥٩ ـ ٥٥	٦٠,٣٠٤	١١,١٣١	١٦,٤٢٨
١٩٦٤ ـ ٦٠	٥٥,٤١٥	١١,٦٢١	١٧,٩٨٢
١٩٦٩ ـ ٦٥	٣٧,٦٦٦	٩,٢٦٣	١١,٩٩٦
١٩٧٤ ـ ٧٠	٢٧,٧٩٧	٨,٣٢٠	٨,٩٧٦
١٩٧٥	٣١,٩٥٤	٥,٩٢٢	٧,٩١٢
١٩٧٦	٢٨,٥٩٩	٨,٤٨١	٩,٩١٩
١٩٧٩	٣٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٧,٠٠٠

توزيعياً، أبرز خصائص الثلاثية أن قاعدتها الزراعية محدودة نسبياً، تقتصر على ١٠ ـ ٥ محافظات فقط، فكلها تتم زراعة ١٠٠٪ من مساحته في ١٠ محافظات على الأكثر. وهذه القاعدة تتدرج من الاتساع إلى الضيق بنفس ترتيبها المساحي، أي من الحلبة (١٠ محافظات) إلى الترمس إلى الحمص (٥ محافظات). وفي الجميع يزداد متوسط غلة الفدان قطعاً من الشمال إلى الجنوب بحيث تفوق نسبة إنتاج كل محافظة نسبة مساحتها باطراد، وبالتالي يشتد استقطاب المحصول كما وكيفا، في ذلك الاتجاه. وفيما عدا هذا فإن الحلبة أساساً محصول صعيد فقط، أما الترمس فمحصول صعيد ودلتا معاً وبالتنصيف تقريباً، بينما كان الحمص محصول صعيد فقط ولكنه انتشر حتى تنصف أو كاد بين الوجهين. وفي هذه التطورات تعرض النمط الجغرافي لكل محصول لقليل أو كثير من التغير بالضرورة.

المحاصيل الثلاثة بالطبع عالية إلى فائقة التركز، حيث لا تزيد قاعدة انتشارها أصلاً عن ٥ إلى ١٠ محافظات كما رأينا. ولكن بعد ذلك ففي

ثلاثتها جميعاً فإن أكثر من نصفها يزرع في المحافظتين الأوليين، وأكثر من ثلاثة أرباعها في المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى، ونحو تسعة الأعشار في الخمس الأولى. ويتقارب إيقاع ومدى التركز بين الحلبة والترمس، غير أن الحمص لا جدال أشدهم تركزا.

الحلبة

نمط الخمسينات

لا تغير جذري في نمط الحلبة الجغرافي عبر العقود الأخيرة. فقط ازداد وزن الدلتا تضاؤلاً على تضاؤل واختزلت مراكزه بها، بينما اكتملت سيادة الصعيد الطاغية ولكن تغيرت أقطابه داخلياً. ففي ١٩٥٧ كان نصيب الدلتا من مساحة المحصول القومية ٨,٧٪، يتقاسمه مركزان: البحيرة ٥,١٪، والشرقية ٣,٣٪، وكلاهما - سيلاحظ - طرفيٌّ رمليٌّ.

في الصعيد - ٩١,٣٪ من المساحة القومية - تزرع الحلبة في كل المحافظات، ولكنها تتركز في نطاق يمتد من الفيوم والمنيا حتى قنا. وكلما اتجهنا جنوباً زادت كثافة النطاق. فلكل من الفيوم والمنيا وأسيوط ± ١٠٪ من المساحة القومية، ثم لكل من سوهاج وقنا ٢٧ - ٢٨٪. فالأخيرتان هما قطب النطاق الرئيسي، يجمعان معاً ٥٥,٩٪ من المساحة، ترتفع إلى ٦٦,٤٪ مع ثالثتهما أسيوط.

نمط السبعينات

في ١٩٧٥ انخفضت حصة الدلتا إلى ٤,٣٪ من المساحة القومية، وانقرض تقريباً مركز البحيرة لتقتصر الدلتا على مركز الشرقية (٣,٥٪). أما الصعيد - ٩٥,٧٪ من المساحة الآن - فقد انعكس انحدار نطاقه تماماً حيث انتقل مركز الثقل فيه من جنوبه إلى شماله بينما ظهر في وسطه انخفاض محقق، وبهذا أيضاً ازداد ارتباطاً بنطاق الفول. فالمنيا الآن تقود بربع المساحة القومية، تليها قنا بأكثر من الخمس، وللاثنتين معاً النصف، ثم بأقل قليلاً من الخمس تكمل ثالثتهما الفيوم سبعة الأعشار. أما سوهاج فقد فقدت مكانتها القديمة، بينما تحولت أسيوط إلى هوة حقيقية وسط النطاق تكاد تشطره إلى اثنين.

المنطقة	١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
البحيرة	٣,٣٢٧	٥,١	١٧٦	٠,٥
الشرقية	٢,١٦٣	٣,٣	١,١١١	٣,٥
بني سويف	٢,٣٦٠	٣,٦	٢,٩٥١	٩,٣
الفيوم	٦,٧٠٠	١٠,٣	٦,٢٣٣	١٩,٥
المنيا	٥,٨٢٣	٩,٠	٨,٥٥٣	٢٦,٨
أسيوط	٧,٠٣٦	١٠,٥	١,٣٢٥	٤,١
سوهاج	١٧,٩٤٢	٢٧,٧	٢,٩٨٠	٩,٣
قنا	١٨,٣١٧	٢٨,٨	٧,٢٧٦	٢٢,٨
مصر	٦٤,٨٢٢	١٠٠,٠	٣١,٩٥٤	١٠٠,٠

الحمص

خبر الحمص تغيراً جوهرياً في توزيعه، فقد كان في ١٩٥٧ محصولاً صعيدياً بحتا كالحلبة، ولكنه انتشر بعد ذلك إلى الدلتا حتى صار في ١٩٧٥ محصول صعيد ودلتا بما يقرب من التنصيف وإن رجحت كفة الصعيد الأصل، أو بالدقة بنسبة ٤٣,٣٪ : ٥٦,٧٪ على الترتيب. ولكن لأن متوسط محصول الفدان يزداد عبر مصر باطراد من الشمال إلى الجنوب، فإن ثلثي الانتاج القومي يظل للصعيد حيث يتم التقسيم بين الوجهين بنسبة ٣٦,٣ : ٦٣,٧٪ على الترتيب. وفيما عدا هذا فقد اعترت نمط الصعيد تغيرات داخلية هامة في توزيع الأثقال النسبية للمحافظات المختلفة.

خريطة ١٩٥٧

ففي ١٩٥٧ لم يكن الحمص في الدلتا شيئاً مذكوراً قط، مجرد ٣,٨٪ من المساحة القومية، معظمها في البحيرة (٣,٥٪) والباقي في الشرقية. الصعيد، على احتكاره المطلق عملياً - ٩٦,٢٪ - تحتكره بدوره

ثلاثة مراكز فحسب - منتهى التركيز. فأسيوط تقود بنحو ٤٢,٥٪ من المساحة القومية، تليها قنا بحوالي ٣٩,٦٪، فأخيراً المنيا بنحو ١٤,١٪.

خريطة ١٩٧٥

في ١٩٧٥، بعد إذ انتهى احتكار الصعيد المطلق وهوت حصته من المساحة القومية إلى «أكبر النصفين» إن صح التعبير، أعيد توزيع الأثقال النسبية داخل نطاقه. فقد بتر تقريباً الطرف الشمالي المنياوي للنطاق، بينما خفت موازين الطرف الجنوبي القناوي. بالمقابل، تضاغط جسم النطاق على نفسه وانزلق قليلاً إلى الجنوب، وإن ظلت أسيوط كما كانت على رأسه. فلأسيوط أكثر من ثلث المساحة القومية (٣٥,١٪)، ولذا تظل المحافظة الأولى بمصر. تليها سوهاج (١١,٢٪) المستجدة التي ورثت المنيا عملياً، ثم أخيراً قنا (٧,٨٪).

أما في الدلتا المستجدة فقد بزغت بالطبع مراكز بكر ولكنها محدودة العدد، مركزان في الواقع، يكرران مراكز الحلبة بالفعل. البحيرة أولاً بنحو ربع المساحة القومية (٢٤,٨٪)، ثم الشرقية ثانياً بحوالي السدس (١٦,٤٪)، تكملها الاسماعيلية عبر الحدود بشظية صغيرة (٢,١٪)، كما يوضح الجدول الآتي.

المنطقة	١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
البحيرة	٣٦٤	٣,٥	١٤٦١	٢٤,٨
الشرقية	٣٣	٠,٣	٩٦٦	١٦,٤
الاسماعيلية	—	—	١٢٥	٢,١
المنيا	١٤٦٤	١٤,٠	١١٢	١,٩
أسيوط	٤٤٦٠	٤٢,٤	٢٠٦٩	٣٥,١
سوهاج	—	—	٦٦١	١١,٢
قنا	٤١٥٧	٣٩,٥	٤٦١	٧,٨

محصول دلتا وصعيد دائماً، وبالتنصيف تقريباً، وذلك على التناوب أيضاً، بمعنى أن «النصف الأكبر» كان للصعيد والأصغر للدلتا في ١٩٥٧، فصار العكس في ١٩٧٥. وفي الحالين فإن التوزيع متنافر بشدة في الدلتا، أقرب إلى التجانس في الصعيد. وفي الحالين أيضاً فإن النمط العام في مصر يذكر إلى حد معين بنمط السوداني.

المنطقة	١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
الشرقية	٦٩٢٣	٤١,٢	٣٤٣٢	٤٣,٥
الاسماعيلية	—	—	١١٣٤	١٤,٣
الدلتا	٧٣٨٨	٤٤,٠	٤٦٠١	٥٨,٢
الجيزة	١٤٦١	٨,٧	٨٣٨	١٠,٦
بني سويف	—	—	٤٥٠	٥,٧
الفيوم	٧٩٠	٤,٧	٣٥٤	٤,٥
المنيا	٧٧٣	٤,٦	٢٠٨	٢,٦
أسيوط	٨٩٧	٥,٣	١٢٨	١,٦
سوهاج	٧٥٩	٤,٦	٣٩٥	٥,٠
قنا	٤٢٥١	٢٥,٣	٣٥٨	٤,٥
أسوان	٤٧١	٢,٨	٥٨٠	٧,٣
الصعيد	٩٤٨١	٥٦,٠	٣٣١١	٤١,٨
مصر	١٦,٨٦٩	١٠٠,٠	٧٩١٢	١٠٠,٠

خريطة ١٩٥٧

ففي ١٩٥٧ كان للدلتا ٤٤٪ من المساحة القومية، تقتصر عملياً على الشرقية (٤١,٢٪) التي كانت تقود بذلك مديريات البلد جميعا وبسهولة تامة، والقلة الباقية تتقاسمها القليوبية والبحيرة. أما الصعيد ـ ٥٦٪ من

المساحة القومية وأكثر من ذلك من المحصول القومي ـ فلا تخلو من زراعة الترمس به سوى بني سويف، ولكن بروفيل الكثافة يبدو مذبذباً مموجاً، تتوجه قنا بربع المساحة القومية ونصف الصعيد (٢٥,٣٪)، تليها على بعد شديد الجيزة (٨,٧٪). وعلى مستوى القطر تستأثر المديريات الثلاث الأولى الشرقية وقنا والجيزة بنحو ٧٥,٢٪ من المساحة، بنسبة ٥ : ٣ : ١ تقريباً على الترتيب.

خريطة ١٩٧٥

الصورة في ١٩٧٥ تبدو معدلة أكثر منها معوجة أو مقلوبة. فللدلتا الآن النصف الأكبر كثيراً (٥٨,٢٪)، وهو الآن أكثر تركزاً على الاطلاق من أي وقت مضى، حيث يستقطب في دائرة تشطرها ظاهرياً الحدود المستجدة بين الشرقية والاسماعيلية وتجمع ٥٧,٨٪ من المساحة القومية. على العكس الصعيد، ازداد تجانساً، ودون فراغات أيضا، في توزيع المحصول بعد أن انخفضت حصته من المساحة القومية إلى ٤١,٨٪، بينما تحول بروفيل الكثافة فيه من خط مموج مضطرب إلى قوس مقعر بانتظام، أعلاه في طرفيه بالجيزة وأسوان يتدرج منها إلى حضيضه في الوسط بأسيوط.

النباتات الطبية والعطرية والحناء

هذه العائلة من المحاصيل المجهرية التي لا تكاد ترى بالعين المجردة على خريطة مصر الزراعية هي بلا منازع أشد محاصيلنا تركزاً جغرافياً. إنها بالضرورة قمة التناسب العكسي بين المساحة والتركز. فكلها أو أكثرها لا يزرع منه أكثر من بضع مئات أو آلاف من الأفدنة، يحتشد معظمها ويتوطن في بقعتين أو ثلاث على الأغلب. فهي قمة التنافر توزيعياً، ولكنها لفرط ضآلتها لا تكاد تمس قاعدة التجانس العريضة التي تصنعها المحاصيل الكبرى الرئيسية.

عائلة نامية

في مجموعها تبدي العائلة ميلاً محققاً نحو الزيادة المساحية في السنوات الأخيرة حتى أصبحت حالياً تعادل أو تفوق مساحة بعض

المحاصيل الصغيرة الشائعة كالعدس أو السمسم أو السوداني. . الخ. فمن ١١,٠٥٢ فدانا في ١٩٧٢، إلى ٢٣,٢٩٣ في ١٩٧٣، إلى ٣٠,٦٣١ في ١٩٧٤، إلى ٤١,٠٣٥ في ١٩٧٥، إلى ٣٥,٠١٦ في ١٩٧٦، وصلت جملة مساحتها إلى ٥٤ ألفاً في ١٩٧٩ أي ما يعادل مجموع الحلبة والحمص والترمس أو ما يجاوز ضعف العدس أو ما يناهز ضعف السوداني في العام نفسه.

رأس العائلة دائمًا وبلا تغيير هو الكمون، فله باستمرار نصف مجموع مساحتها على الأقل، بل تصل في بعض السنوات إلى الثلثين. والبقية تتقاسمها بلا ترتيب ثابت الكزبرة والكراوية والينسون والشيح والشمر والنعناع والحناء. ولكل منها بضعة مئات أو آلاف من الأفدنة تتقلص أو تتوسع من عام إلى عام بحرية وبلا قاعدة قاطعة.

الصعيد عطّار مصر

السواد الأعظم من مساحة المجموعة ككل للصعيد دائمًا، بنسبة ٧٥٪ على الأقل، تصل إلى ٩٠٪ أحياناً. لذا فإن كل أفرادها باستثناء الكراوية تتركز في الصعيد. وفي الصعيد تحتكر أسيوط ٦١,٩٪ من مجموع مساحتها القومية، تليها المنيا بنحو ٢٠,٥٪، أي أن المحافظتين تحتكران وحدهما ٨٢,٤٪ـ قمة التركز الفائق لا جدال. ولعل الحناء هي ذروة هذا التركز: ٩١,٩٪ من مساحتها لأسوان، ٨,١٪ للشرقية، أي ١٠٠٪ في المحافظتين بلا شريك.

في حين تتذبذب المساحة بين محاصيل المجموعة المختلفة من سنة إلى أخرى، يبدي التوطن الجغرافي ثباتاً أقوى وأوضح. فالكمون أكثر من نصفه في أسيوط، تليها المنيا فقنا. والكراوية في المنوفية، البحيرة، القليوبية، وأسيوط. أما الكزبرة فكلها تقريباً في المنيا فأسيوط. والشمر قناوي أساساً، بينما الينسون أسيوطي كله تقريبا. وفي الشيح تبرز الفيوم، بني سويف، أسيوط، والجيزة. وبالمثل تختص الفيوم، أسيوط، والقليوبية بالنعناع.

قصة الحناء

أما الحناء فلها على ضآلتها البالغة ـ لم تصل قط إلى علامة الألف

فدان - وضع خاص في المجموعة، كما أن لها قصة خاصة في هجرة المحاصيل. فهذا المحصول الصيفي له شهرة ارتباط قديمة بالشرقية بنوع خاص، ولكنها أصبحت الآن شهرة تاريخية فحسب. في سنة ١٩٥٧ مثلاً كانت تحتكرها ثلاث مديريات هي الشرقية بنسبة ٥٩٪ من جملة مساحتها، فأسوان بنسبة ٢٤٪؛ فالقليوبية بنسبة ١٧٪. ولكن لأن متوسط محصول الفدان في أسوان كان ضعفه في الشرقية (٣٣,٤ قناطير في الفدان مقابل ١٧,١ على الترتيب)، فقد كانت الأولى تنتج ٤٦,٨٪ من المحصول القومي مقابل ٣٧,٤٪ للثانية.

ويبدو أن في تفوق أسوان الكيفي الحاسم هذا كانت تكمن بذرة هجرة المحصول إليها في السنوات الأخيرة بالتدريج. ففي سنة ١٩٧٢ أصبحت المساحة في أسوان ضعف المساحة في الشرقية، ثم تسارع الانقلاب حتى جاوز نسبة ١٠ : ١ في سنة ١٩٧٦.

الكتان والصويا

لا يجمع بين هذه الثنائية الزيتية المتنافرة - فالأول ألياف والثاني بقول - سوى أنها تمثل ظاهرة طارئة حديثة على قائمة الزراعة المصرية، ولكنها طالعة بقوة وفتوة. فالصويا دخيل محدث تماماً، بقدر ما أن الكتان أصيل وعريق بالغ القدم منذ الفرعونية وظل محصول الألياف الرئيسي حتى انقلاب الري الدائم في القرن الماضي حين دهمه القطن فأزاغه تماماً أو عملياً. ولكن كليهما قفز حديثاً أو حديثاً جداً فقط فقارب أو جاوز علامة المائة ألف فدان حتى فاق كثيراً من المحاصيل الصغيرة التقليدية.

كان الكتان الأسبق ولكن الأبطأ، كما كان أكثر تذبذباً واضطراباً في البداية ثم اطراداً وتسارعاً في النهاية. بدأ يتوسع فيما بين الحربين لا كمحصول ألياف ولكن كمحصول بذرة زيتية أساساً، وذلك للتصنيع المحلي من أجل زيوت الطعام وزيوت الطلاء والصناعة. وقد بلغ متوسط مساحته في الفترة ٣٥-١٩٣٩ نحو ٧ آلاف فدان. ولكن الحرب أعطته دفعته الكبرى فقفز إلى ٣٠ ألفاً في الفترة ٤٠-١٩٤٤، هبط بعدها إلى ما

دون النصف أو نحو ١٢,٥ آلاف في الفترة ٤٥-١٩٤٩، ثم إلى نحو الربع أو ٨ آلاف فدان في الفترة ٥٠-١٩٥٤، والواقع أنه خلال فترة ما بعد الحرب كان يتذبذب بشدة في حدود ٢٥ ألف - ٥ آلاف فدان.

بعد ذلك فقط بدأ الاتجاه الصاعد الأكثر اطراداً واستقراراً. فبلغ المتوسط ١٤,٣ ألف فدان في الفترة ٥٥-١٩٥٩، ٢٧,٤ آلاف في الفترة ٦٠-١٩٦٤، ٢٩,٥ آلاف في الفترة ٦٥-١٩٦٩، ٣٢,٥ آلاف في الفترة ٧٠-١٩٧٤. وفي ١٩٧٥ سجل قمة جديدة هي ٥٤,٥ آلاف فدان. وإذا كان قد هبط في ١٩٧٦ إلى ٤٧,٥ آلاف، فقد عاود الصعود حتى بلغ ٦٩ ألفاً كتان قش، ٩ آلاف تيل في ١٩٧٩. وهو بهذا يفوق الآن مجموع مساحة السمسم والسوداني.

أما الصويا فابن العقد الأخير وحده، ولم يطفر إلا في السبعينات المتأخرة تحت إلحاح المشكلة الغذائية وزيوت الطعام وعلف الحيوان.. الخ. ولكنه في وثبة واحدة بلغ علامة المائة ألف فدان كما تقدر مساحته الآن (١٩٧٩-١٩٨٠). فهو ند للشعير، ويعادل وحده الحلبة والسمسم والسوداني مجتمعة.. الخ. والمحقق أن أمامه مستقبلاً أكبر وأكبر.

الكتان

الكتان المجهد هو بالضرورة محصول التربة السوداء الثقيلة الغنية الرطبة جنباً إلى جنب مع المناخ البارد الرطب في الدرجة الأولى. ولذا فهو محصول الدلتا وحدها عملياً، والدلتا الوسطى خصوصياً، وشمالها بالتحديد أساسياً، بينما يقل جنوبها بوضوح. بل يبدو أنه انحسر عن الجنوب. بعد مرحلة التجربة والخطأ الأولى ولمّ نفسه في النهاية في الشمال حيث ازداد تركزاً وتخصصاً. تحت ضغط عاملين انحسر: جاذبية مناخ الشمال الرطب البارد، والقوة المركزية الطاردة لمحاصيل مدن العاصمة التي تطرد القطن ومن باب أولى الكتان. بالمثل فإنه لم يجاوز الدلتا جنوباً إلى أبعد من الجيزة ثم أخيراً جداً إلى الفيوم، ولكن بمساحات ضئيلة للغاية وبنسب متضائلة باطراد.

بالموازاة، يقل متوسط محصول الفدان كلما اتجهنا جنوباً في الدلتا على

حدة أو في مصر بعامة . والواقع أن الكتان من أكثر محاصيلنا اتباعاً لهذه القاعدة . ولذا فإنه، على حداثته النسبية، من محاصيلنا التي تزرع أكثر ما تزرع حيث تجود أكثر ما تجود. وهذه الاتجاهات والتطورات تعكسها خريطة التوزيع المتغيرة.

المنطقة	١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪	المساحة بالفدان	٪
الاسكندرية	-	-	-	-	١٢٧٨	٢,٣
البحيرة	٦٧٦	٦,٨	١٤٩٣	١٣,٧	٨٩٥٠	١٦,٤
الغربية	٣٠١٠	٣٠,٤	٣٦٦٤	٣٣,٦	٦٧٩٥	١٢,٥
كفر الشيخ	٦١١	٦,٢	٣٤٩	٣,٢	١٨١٠٩	٣٣,٢
الدقهلية	١١٣١	١١,٥	٢٤٠٢	٢٢,٠	٧٥٢٥	١٣,٨
دمياط	-	-			١٤٧٨	٢,٧
الشرقية	٧٨٨	٧,٩	٤٦٨	٤,٣	٤١٥٤	٧,٦
المنوفية	٢٣٤٨	٢٣,٩	١١٤٠	١٠,٥	١٥٧٠	٢,٩
القليوبية	٧٥٥	٧,٩	٦٢٣	٥,٧	١٨٥٩	٣,٤
الدلتا	٩٣١٩	٩٤,٦	١٠١٣٩	٩٣,٠	٥١٧١٨	٩٤,٨
الجيزة	٥٣٣	٥,٤	٦٣٧	٥,٨	٦٤١	١,٢
الفيوم	-	-	-	-	١٩٦٣	٣,٦
مصر	٩٩٦٦	١٠٠,٠	١٠٨٦٢	١٠٠,٠	٥٤٤٦٤	١٠٠,٠

ملامح الخريطة المتغيرة

في الخمسينات الأولى (١٩٥٤) كانت الصدارة للغربية (٣٠,٤٪ من المساحة)، تليها المنوفية (٢٣,٩٪)، فالدقهلية (١١,٥٪). ولكن في الخمسينات المتأخرة (١٩٥٧) خف وزن الجنوب نسبياً وتحول لصالح الشمال. فهوت نسبة المنوفية إلى ١٠,٥٪، وكذلك القليوبية انخفضت من ٥,٧٪ إلى ٣,٤٪. هذا بينما تأكدت صدارة الغربية (٣٣,٦٪)، تليها

الدقهلية ودمياط (٢٢٪)، فالبحيرة (١٣,٧٪). وفي ١٩٧٥ لم تفعل هذه الاتجاهات سوى أن ازدادت تبلوراً والصورة وضوحاً. فقد انتقلت الصدارة من الغربية إلى كفر الشيخ (٣٣,٢٪)، ولكن كتعديل حدود إدارية أساساً، كما صعدت البحيرة إلى المرتبة الثانية (١٦,٤٪)، تليها الدقهلية (١٣,٨٪).

وعند هذا الحد سنلاحظ الميل التركيزي البارز في جغرافية الكتان. فللدلتا، ابتداء، ٩٣٪ على الأقل من المساحة القومية. ثم إن للمحافظتين الأوليين في إنتاجه نصف مساحته بحسب أرقام ١٩٧٥ (٤٩,٦٪)، وللأربع الأولى ثلاثة أرباعها (٧٥,٩٪)، وللعشر الأولى كلها تقريباً (٩٨,٤٪).

أهم من هذا، ربما، ذلك التقارب المثير بين توزيع الكتان وتوزيع الأرز في الدلتا. ثمة قدر متيقن من الاتفاق، اتفاقاً أم صدفة لا ندري، بين المحافظات السائدة في كليهما، مع فارق المساحة الهائل فقط. فالمحافظة الأولى في كليهما هي كفر الشيخ، تليها البحيرة و/أو الدقهلية. حتى النسب المئوية لكل محافظة من جملة مساحة المحصول القومية تتقارب في الحالين. حتى درجة التركز الاقليمي هي الأخرى لا تختلف كثيرا.

والمفهوم هنا أن الكتان يتوزع في المناطق الجنوبية القصوى من نطاق الأرز حيث الأراضي القوية الخصبة وبعيداً عن المناطق الشمالية الملحية منه. أنقول إذن إن الكتان في الدلتا ـ كالترمس في نطاق الفول بالصعيد ـ نطاق تابع يقع في ظل النطاق السائد الأرز؟ أم نقول إنه انتقل زاحفاً بالتدريج من منطقة القطن في الدلتا إلى نطاق الأرز، إن لم يكن مع القطن نفسه تجاه الأرز؟

البَابُ الثَّالِث

المحاصِيلُ البُسْتانيّة

الفصل الثامن

الخضروات والفواكه

للخضروات والفواكه دائماً وضعها الخاص ليس فقط في التصنيف الزراعي ولكن أيضاً في الزراعة والمركب الزراعي، ليس فقط في خريطة الزراعة المصرية ولكن أيضاً في تطور الزراعة المصرية. فمن الناحية الأولى، فإنها نوع من الزراعة الأولية إلا أنها تخصصية تحتاج إلى مهارات وقدرات خاصة فنية ومالية. ثم هي غذائية ولكنها في الوقت نفسه تجارية، شجرية وعشبية معاً، حولية ودائمة كذلك، وأخيراً فإن الريف يزرعها ولكن تستهلكها المدن أساساً. لهذا تصنف الخضروات والفواكه ـ وهما صنوان أكثر مما هما صنفان زراعياً ـ تصنف على حدة «كالمحاصيل البستانية» تمييزاً لها عن سائر المحاصيل كافة أو «محاصيل الحقل» كما تسمى.

من الناحية الثانية، فإنها بالمثل تقف على حدة في هيكل زراعتنا تاريخياً وجغرافياً على حد سواء. فتاريخياً، تعد ثورة الخضروات والفواكه ـ وثورة هي بكل تأكيد كما سنرى ـ أغرب الثورات وأشدها إثارة للدهشة واسترعاء للانتباه في مسيرة الزراعة المصرية الحديثة، فليس كمثلها ثورة بين ثورات زراعتنا جميعاً بالتقريب. فهي ثورة صامتة هادئة حتى لتوشك أن تكون غير مرئية أو أن تمر دون ملاحظة، ولكنها بنفس الدرجة سارية زاحفة إلى الأمام قدما وأبدا دون ارتداد أو انتكاس. وهي ثورة حديثة العهد متأخرة نسبياً، ولكنها ليست حادثة طارئة ولا هي بالأخيرة تماماً. ثم هي بعد ثورة وئيدة ولكنها أكيدة، بطيئة تدريجية غير خاطفة ولكنها تنتهي بسعيها الدائب المطرد هذا وهي لا تكاد تقل كثيراً قدراً

وجرما عن سائر ثورات الزراعة المصرية بل وتوشك أن تضارعها أو حتى تضاربها. وهي في هذا كله تختلف عنها جميعاً. إنها باختصار «الثورة الصامتة» أو «الثورة المستمرة».

فعلى عكس الثورة الأم، ثورة القطن، طفرتها من أحدث ما شهدت الزراعة المصرية إذ لم تجمع قواها الحقيقية إلا منذ الحرب الثانية، يعني منذ بدأت جدياً طفرة المدنية وسكان المدن في مصر. ثم إنها، على عكس القطن، الذي وصل إلى القمة ثم انحدر وانخفض تحت ضبط السوق العالمية الضاغطة، هي في صعود متصل مستمر أي ثورة غير ارتدادية ولا منعكسة، وذلك لأن ضابطها الأساسي محلي لا خارجي، ثابت لا متغير، مطرد لا مذبذب، ألا وهو نمو سكان المدن، تحبو ثم تنمو معه وتتوسع بتوسعه.

وعلى نقيض الثورة الثانية أو ثورة القصب، هي ثورة من الدرجة الأولى لا الثانية، ذلك أنها الآن من المحاصيل المليونية في حين لا يعدو القصب ربع المليون فدان مساحة. وأخيراً وعلى خلاف الثورة الثالثة أو ثورة الأرز أو الثورة الصاخبة المذبذبة المحكومة بنزوات الفيضان، هي ثورة تدريجية مطردة زاحفة صاعدة دائماً وبلا انتكاس أو ذبذبة تقريباً، ولكنها مع ذلك تكاد تناطحه اليوم مساحة لأنها محكومة بتيار المدن الصاعد أبدا ومستوى المعيشة المتطور حثيثاً.

التطور التاريخي

حركة الأرقام

تفصيلاً لهذا الذي قدمناه إجمالاً، نبدأ فنقول إن مساحة الخضروات والفواكه حتى العشرينات من هذا القرن لم تكن شيئاً مذكورا. ففي ١٩٢٠ بلغت الفواكه ٢٨ ألف فدان، بينما سجلت الخضروات ٢٧ ألفاً في سنة ١٩٢٨-٧ فقط. فكأن المجموع كان يدور في العشرينات حول + ٥٥ ألفاً أو يزيد قليلاً. أما بداية المد حقاً فهي وحدها الثلاثينيات. ففي ٦-١٩٣٧ سجلت الخضروات ١٧٠ ألف فدان، بينما حققت الفواكه في ١٩٣٧ نحو

٦٦ ألفاً، بمجموع قدره نحو ٢٣٦ ألفاً، أي مشارفاً تقريباً على ربع المليون لأول مرة.

على أن الدفعة الحقيقية إنما جاءت من ومع الحرب العالمية الثانية حين اشتد الزحف إلى المدن ونمت الصناعات المدُنية كما احتشدت قوات الحلفاء بكثافة في العاصمتين ومدن القنال بصفة خاصة. وقد انعكست هذه المؤثرات والآثار جلياً في فترة ما بعد الحرب. فمثلاً في الفترة ٤٥-١٩٤٩ بلغ متوسط مساحة الخضروات نحو ٢٢١ ألفاً أي قاربت وحدها علامة ربع المليون، بينما بلغ متوسط الفواكه نحو ٧٨ ألفاً، بمجموع قدره ٢٩٩ ألفاً أي مسجلاً علامة ال ٣٠٠ ألف لأول مرة.

على أن أوائل الخمسينات شهدت حركة تراجع نوعاً بدأت من ١٩٥٠ وبلغت مداها في ١٩٥١ حين ارتد مجموع المحصولين إلى ربع المليون. غير أن هذه الانتكاسة النادرة تكاد تكون الاستثناء الذي يؤكد القاعدة لا الذي ينفيها. فمن بعدها، ومنذ ١٩٥٣ بالتحديد، لم ينفك التيار في صعود ولا ارتد المد إلى جزر إلا في بضع سنين عابرة وبصورة طفيفة للغاية.

على طريق هذا الزحف الصاعد، تسجل ١٩٥٣ أولى العلامات البارزة، حيث بلغت الخضروات نحو ٢١٥ ألف فدان والفواكه نحو ٩٩ ألفاً محققة بذلك علامة المائة ألف لأول مرة، والمجموع ٣١٣ ألفاً مجاوزاً بذلك علامة الـ٣٠٠ ألف لأول مرة. ثم تأتي ١٩٦٠ قمة أخرى، حيث جاوزت الخضروات وحدها ثلث المليون (٣٦٨ ألفاً) والفواكه ثلث ذلك تقريباً (١٣١ ألفاً)، بينما حقق المجموع علامة نصف المليون لأول مرة (٤٩٩ ألفاً).

وتنقلنا سنة ١٩٦٧ سريعاً إلى قمة أخرى وأعلى، إذ فيها شارفت الخضروات وحدها علامة نصف المليون لأول مرة (٤٨٩ ألفاً) والفواكه علامة المائتي ألف (٢٠٧ آلاف)، بينما شارف المجموع علامة الـ٧٠٠ ألف (٦٩٦ ألفاً). ثم ما لبث إيقاع النمو أن تسارع. ففي غضون سنة

واحدة، من ١٩٦٧ إلى ١٩٦٨، زاد مجموع المحصولين بنحو ١٠٠ ألف فدان دفعة واحدة، من ٦٩٦ ألفاً إلى ٧٩٠ ألفاً. وفي ١٩٧٢ ولأول مرة حققت الخضروات علامة الـ٦٠٠ ألف (٦٠٢ ألف) والفواكه علامة ربع المليون (٢٤٩ ألفاً)، بينما بلغ المجموع ٨٥١ ألفاً. وقد سجلت ١٩٧٣ انخفاضاً طفيفاً في المجموع بسبب انخفاض محسوس في الخضروات خاصة وتوقف الفواكه تقريباً.

على أن النمو عاد بعدها ليصل بالأولى في ١٩٧٥ إلى علامة الـ٧٠٠ ألف (٦٩٩ ألفاً) وبالثانية إلى قرابة الـ٣٠٠ ألف (٢٨٥ ألفاً)، وبالمجموع إلى قرب علامة المليون (٩٨٤ ألفاً). وأخيراً في ١٩٧٩ ولأول مرة في تاريخها جميعاً سجلت الخضروات وحدها علامة المليون (١,٠٢٩,٠٠٠)، والفواكه علامة ثلث المليون (٣٤٠ ألفاً)، والمجموع علامة المليون وثلث المليون (١,٣٦٩,٠٠٠).

ثورة حقيقية

بهذه الرحلة تكون الخضروات والفواكه قد حققت ثورة حقيقية كاملة ما من شك. فمن ٢٧,٠٠٠ فدان فقط في ١٩٢٨-٧، قفزت الخضروات إلى ١,٠٢٩,٠٠٠ فدان في ١٩٧٩، أي زادت بأكثر من مليون فدان في نحو ٥٠ سنة، بمعدل ٢٠,٠٠٠ فدان كل سنة، أو بنسبة ٣٨١٠٪ من الأصل أي ضاعفت نفسها نحو ٣٧ مرة خلال نصف قرن. أما الفواكه فقد قفزت من ٢٨,٠٠٠ فدان في ١٩٢٠ إلى ٣٤٠,٠٠٠ في ١٩٧٩، أي أضافت إلى نفسها نحو ٣٠٠,٠٠٠ فدان في نحو ٦٠ سنة، بمعدل ٥٠٠٠ فدان كل سنة، أو بنسبة ١٢١٤٪ من الأصل، أي ضاعفت نفسها نحو ١١ مرة خلال الفترة. وتلك بيقين معدلات ومستويات لم تتح أو تتحقق لأي من محاصيلنا الأخرى الكبرى أو الصغرى.

وعند نهاية هذه الرحلة تكون نسبة الخضروات والفواكه من مساحة مصر المحصولية جميعا (والبالغة ١١,٢٤٣,٠٠٠ فدان في ١٩٧٩) قد بلغت نحو ٩,١٪، ٣٪ على الترتيب، أي أن الخضروات زهاء عشر المساحة المحصولية، والاثنين معاً نحو ثمنها. نسبة لافتة ودالة بلا جدال.

غير أن من الانصاف، مع ذلك، أن نتذكر طبيعة المحصولين، خاصة الخضروات، فلعلها تعطي انطباعاً مضخماً بعض الشيء عن المساحة. فمعظمها يزرع أكثر من مرتين وربما الثلاث في السنة الواحدة. فللخضروات ثلاث عروات شتوية وصيفية ونيلية. وبعض الفواكه تزرع في أكثر من موسم كذلك. ولهذا ينبغي أن نستدرك فنتحفظ قليلاً بصدد المساحة المزروعة بالفعل، فهي أقل بكثير من المساحة المحصولية وذلك بدرجة لا تعرفها معظم محاصيل الحقل العادية.

أيا ما كان، ففي نهاية المطاف أيضاً تكون الخضروات والفواكه قد قفزت من مرتبة المحاصيل الثانوية الصغيرة إلى مرتبة المحاصيل المليونية وتقارن بها، مع الاستدراك الواجب والبديهي من أن الخضروات والفواكه ليست مثلها محصولاً واحداً وإنما عشرات لا حصر لها من الأصناف والأنواع.

فبحسب أرقام ١٩٧٩ (التقديرية)، تعادل الخضروات وحدها الأرز: ١,٠٢٩,٠٠٠ فدان مقابل ١,٠٤٠,٠٠٠ على الترتيب. وبالمثل تكاد الفواكه وحدها تعادل مجموعة البقوليات معا بالتقريب: ٣٤٠,٠٠٠ فدان مقابل ٣٦٢,٠٠٠ على الترتيب، أو القصب والصويا معاً (٢٤٨,٠٠٠ + ١٠٠,٠٠٠ = ٣٤٨,٠٠٠ فدان). هذا بينما توشك الخضروات والفواكه معا أن تعادل محصول القمح بالتقريب: ١,٣٦٩,٠٠٠ فدان مقابل ١,٣٩١,٠٠٠ على الترتيب، في حين يتجاوزان فعلا محصول القطن نفسه والبالغ ١,١٩٦,٠٠٠ فدان. وبذلك تأتي الخضروات والفواكه، إن لم نقل الخضروات وحدها إن شئنا، وهي المحصول السادس بعد البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن فالأرز. لقد أصبحت المحاصيل البستانية محصولاً رئيسياً من محاصيل الدرجة الأولى، يلحق بالخمسة الكبار ويصح أن يعد سادسهم. تطور فريد نادر مثلما هو ثوري عارم.

محركات الثورة

ما الذي أطلق الزناد خلف هذه الانطلاقة الجسيمة؟ سواء تاريخياً أو جغرافياً، أي نمواً أو توزيعاً، لا انفصال للخضروات والفواكه بحال عن المدن والمدُنية. فالخضروات والفواكه هي محور النمط الغذائي اليومي لسكان

المدن. ومن هذه الزاوية، فلعل المحاصيل البستانية، خاصة الفواكه، أن تكون مقياساً لمستوى المعيشة بالأحرى، حيث محاصيل الحقل مقياس لكثافة السكان فحسب. من هنا، ودون إغفال نمو السكان العام وتطور مستوى المعيشة العام، فإن المعادلة هنا هي ببساطة: نمو المدن (خاصة المدن الكبرى) = نمو الخضروات والفواكه. ولهذا فإن طفرة التمدين والمدُنية الكبرى هي المحرك الأكبر لطفرة المحاصيل البستانية. ويمكن أن نثبت هذا إحصائياً بربط معدلات نمو مساحة المحاصيل البستانية السنوية محسوبة من جدولها السابق بمعدلات نمو سكان المدن السنوية محسوبة من التعداد السكاني، كما يفعل هذا الجدول الذي يرتكز على سنوات التعداد السكاني.

الفترة	الخضروات والفواكه				سكان المدن	
	المساحة بالألف فدان	الزيادة	الزيادة٪	المعدل السنوي ٪	جملة الزيادة ٪	المعدل السنوي ٪
١٩٤٧-٣٧	٢٩٩-٢٣٦	٦٣	٢٦,٧	٢,٧	٥,٠	٠,٥
١٩٦٠-٤٧	٤٩٩-٢٩٩	٢٠٠	٦٧,٠	٥,١	٥,٠	٠,٣
١٩٦٦-٦٠	٦٧٦-٤٩٩	١٧٧	٣٥,٥	٥,١	٣,١	٠,٤
١٩٧٠-٦٦	٨١٧-٦٧٦	١٤١	٢٠,٨	٤,١	٢,٠ (؟)	٠,٣
١٩٧٦/٥-٧٠	٩٨٤-٨١٧	١٦٧	٢٠,٥	٣,٠	٣,٤	٠,٣

الميزان البستاني:

الخضروات × الفواكه

لا يبقى الآن إلا أن نقارن داخلياً بين الخضروات وبين الفواكه خلال هذه الرحلة. بينما بلغت الفواكه ٢٨,٠٠٠ فدان في ١٩٢٠، بلغت الخضروات ٢٧,١٦٩ فداناً في ١٩٢٨-٧ فقط، ومن ثم كانت على الأرجح أقل من الفواكه في التاريخ الأول، رغم غرابة مثل هذا الوضع.

وعلى أية حال، إن صحت هذه الأرقام، فالواضح أن الاثنين بدآ في العشرينات متقاربين إلى حد بعيد. ولكن لم تلبث الخضروات، كما ينبغي، أن تفوقت بغير حدود. ففي ١٩٣٧-٦ سجلت نحو ١٧٠ ألفاً مقابل ٦٦ ألفاً للفواكه، بنسبة ٣٨,٨٪ تقريباً.

ومنذ ذلك الحين يبدو أن هناك نسبة ثابتة، وإن تكن واسعة الهامش، بين المحصولين. فحتى ١٩٤٩ كانت النسبة تدور حول + الثلث، بمعنى أن مساحة الفواكه كانت تزيد نوعاً عن ثلث مساحة الخضروات. ولكن منذ ١٩٥٠ ارتفعت نسبة الفواكه إلى نحو نصف الخضروات، إلا أنها أخذت تهبط بالتدريج خلال الخمسينات إلى حدود ٤٠٪، ثم تراوحت منذئذ وحتى الآن بين ٤٢، ٣٥٪ في الأعم الأغلب. وبعامة يمكن القول إن الفواكه بلغت في حدها الأقصى نصف الخضروات مساحة، وفي حدها الأدنى الثلث، وفي حدها الأوسط والسائد بين النصف والثلث.

ثمة تحفظ لازم هنا مع ذلك. فالعرف التصنيفي جرى على فصل البطاطس على حدة عن الخضروات، وبالمقابل فإنه يضم المقات إليها لا إلى الفواكه. على أن هذا إن صح زراعياً ونباتياً، فقد لا يبدو مقنعاً تماماً غذائياً وحياتياً. إذ لا معنى لفصل البطاطس عن الخضروات، ولا لإضافة المقات إليها. فهذا يشوه النسب الحقيقية بين الخضروات والفواكه، فتبدو الأولى متضخمة أكثر مما هي في الواقع، والثانية منقوصة بنفس الدرجة. ولعلنا إذا أضفنا المقات إلى الفواكه أن يبلغ مجموعها نصف مساحة الخضروات بالتقريب.

فمثلاً بحسب أرقام ١٩٧٥، تبلغ مساحة الخضروات ٦١٩,٧٤٦ فداناً، والبطاطس ٩٨,٤٢٨ فداناً، والمقات ١٦٥,٤١٨ فداناً، والفواكه ٢٨٥,٢٧١ فداناً. فلو أننا أضفنا البطاطس إلى الخضروات لكان مجموعهما ٧١٨,١٧٤ فداناً، ولو أضفنا المقات إلى الخضروات لكان مجموعهما ٧٨٥,١٦٤ فداناً، ولو أضفنا ثلاثتها إلى بعضها البعض لكان مجموعها ٨٨٣,٥٩٢ فداناً. وبهذا تبدو الفواكه ثلث الخضروات على الأكثر. هذا

في حين أننا لو أضفنا المقات إلى الفواكه لكان مجموعهما ٤٥٠,٦٨٩ فداناً، أي أكثر من نصف أو ربما ثلثي الخضروات.

التوزيع الجغرافي

ضوابط التخصص أو التعميم

لجغرافية الخضروات والفواكه، كما لتاريخها، وضعها الخاص المميز. فهي من المحاصيل العميمة التوزيع شأنها في ذلك شأن المحاصيل الرئيسية، لكنها في الوقت نفسه من المحاصيل المحلية المتخصصة الشديدة التركز. ومن ثم تقع في المنزلة بين المنزلتين كحلقة وصل بين النوعين، وتجمع بذلك بين التعميم والتخصص، والانتشار والتركز، والتجانس والتباين، دون تناقض أو تنافر. يفسر هذه المعادلة غير الصعبة أن الخضروات والفواكه تخضع في توقيعها وتوزيعها لمجموعتين من القوى والضوابط المتضادة: التعميمية والتخصيصية.

فعن الأولى، الخضروات والفواكه غذاء ضروري أو تكميلي للجميع مطلوب بوجه عام. وفي الوقت نفسه فإنه سريع العطب لا يسهل نقله بعيداً، ولذا يزرعه الفلاح في كل مكان بالحد الأدنى على الأقل. من هنا تنتشر زراعة الخضروات والفواكه في هذه الحدود الدنيا في كل المحافظات بلا استثناء تقريباً من أجل الكفاية الذاتية والاستهلاك المحلي المباشر على الأقل. يساعد على هذا تجانس المناخ والري الذي لا يضع بصرامة حداً مانعاً في وجه زراعة معظم أنواع الخضروات والفواكه السائدة في أي جزء من البلد. كذلك فإن تجانس التربة داخل معظم الوادي لا يمنع من اختلافها وتنوعها على أطرافه الصحراوية، وبذا تتوافر معظم أنواع التربات الطينية والطفلية والجيرية والرملية الصالحة لمعظم أنواع الخضروات والفواكه. وعلى أية حال فإن تعدد هذه الأنواع نفسها تعدداً شديداً يسمح بانتخاب الملائم لكل محلية أو اقليم بحرية غير عادية.

على الجانب الآخر، فإن هذه الظروف نفسها توجه نحو قدر كبير من التخصص النوعي و/ أو التركز الاقليمي فوق وعلى قمة هذه الفرشة

القاعدية المتجانسة الدنيا. فلأن هناك مناطق أنسب من حيث التربة أو المناخ لكل أو بعض أنواع الخضروات والفواكه، خاصة مناطق الصرف الجيد الذي يعد ضرورة شرطية للفاكهة بالذات، فإن التركيز على زراعتها يشتد فيها دون سواها. وبعامة فإن أغلب أصناف الخضروات تجود في التربة الطينية والطفلية، بينما تصلح معظم الفواكه كأشجار مثمرة في التربات الخفيفة الرملية والجيرية التي يجود فيها الصرف طبيعياً والتي تسود أساساً على أطراف الدلتا والوادي.

ثم إن نمط ملكية الأرض عامل محدد. فليست كل أرض تصلح تربتها لزراعة الخضر والفاكهة بِزَارِعَتِهِا بالضرورة. فهذه المحاصيل، خاصة الفواكه، تحتاج إلى شيء من رأس المال والخبرة الفنية، كما لا يتقدم إنتاجها إلا على مقياس كبير نوعاً. ولذا ترتبط بالملكيات الكبيرة والواسعة، التي ترتبط بدورها بأطراف الوادي والدلتا الرملية بصفة خاصة.

على أن أهم من ذلك كله عامل السوق والطلب. فلأن استهلاك الخضروات والفواكه هو من وظائف وسمات المدن أساساً، فإن السوق المدُنية تجتذب وتفرض زراعتها حولها مباشرة تفادياً لتكاليف وأخطار نقلها الطويل. من هنا تصبح الخضروات والفواكه كما سميناها من قبل «زراعات المدن»، فتتركز وتتحلق حول المدن الكبرى أقاليم خضر وفاكهة كثيفة تتناقص كثافتها كلما اتسعت أقطارها بمثل ما تزداد هذه الكثافات والأقطار كلما زاد حجم المدينة تضخماً وسكاناً.

وهذا التركز الجغرافي قد يصل كما رأينا إلى حد أن تطرد الخضروات والفواكه سائر المحاصيل التقليدية من هذه الأقاليم أو على الأقل تضعف من أهميتها وتقلل من نسبها إلى حد بعيد مثلما يشير اقليم القاهرة الكبرى بصفة خاصة. وبذلك كله تصبح جغرافية الزراعة كلها وهي خاضعة في هذه المناطق لجغرافية المدن. بل حتى الري نفسه يخضع لها، فمناوبات الري الخاصة بالخضروات والفواكه، والتي تختلف عن مناوبات الزراعة العامة، ترتب في العادة فقط حول هذه المدن.

ملامح النمط الجغرافي

من تفاعل هذه الضوابط المختلفة يخرج توزيع الخضروات والفواكه

بأربعة ملامح أساسية. أولاً، الخضروات والفواكه في مجملها من أقرب محاصيلنا نسبياً إلى التجانس، لا يفوقها في هذا سوى الأربعة الكبار، والكل ـ لا نس ـ محاصيل رئيسية مليونية الآن. وهناك بالطبع فروق عديدة بين العائلتين من الداخل. فالخضروات بطبيعتها زراعة كثيفة، مُدنية التوزيع أكثر مما هي اقليميته، وأشد ارتباطاً بقلب الدلتا والوادي. أما الفواكه فهي بطبيعتها زراعة أقل كثافة ولا نقول واسعة، اقليمية التوزيع أكثر منها مُدنيته، وأشد ارتباطاً بأطراف الدلتا والوادي. كذلك فإن التخصص النوعي في الفواكه أبعد مدى منه في الخضروات، حتى ليصل أحياناً إلى مستوى قرى بعينها ذات شهرة قديمة متوطنة.

ورغم كل هذه الاختلافات بين الخضروات والفواكه فإن المثير أن الاثنين عموماً يبديان درجة متقاربة جداً من التركز الاقليمي كما يوضح الجدول التراكمي الآتي (١٩٧٥)، وإن وجب أن نستدرك على الفور لنضيف أن لكل صنف من أصنافهما بعد ذلك نمطه التركيزي الخاص الذي يتفاوت إلى أبعد الحدود ويخضع لضوابطه الخاصة بلا قاعدة ولا تعميم كما سنرى في الدراسة التفصيلية.

المحصول	المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
الخضروات	١٧,٤	٣٠,٨	٤٣,٥	٥٢,٧	٥٨,٧	٦٤,٧	٦٩,٥	٧٤,٠	٧٨,٠	٨١,٦
الفواكه	١٧,٦	٣٠,٧	٤٢,٣	٥١,٣	٥٧,٤	٦٣,٤	٦٩,٢	٧٤,٧	٧٩,٧	٨٤,٥

ثانياً، رغم أن الفواكه قد تكون مقياساً لمستوى المعيشة أكثر، والخضر مقياساً لكثافة السكان أكثر، فإن كليهما يبدي كذلك تقارباً أساسياً في جوهر توزيعه بحيث يتواقعان إلى حد بعيد في مواطن تركزهما وتكاثفهما الرئيسية. فأهم مناطق الخضروات هي نفسها أهم مناطق الفواكه في الأعم الأغلب. السبب أن الأثنين محاصيل مترابطة بطبيعتها ليس فقط في ظروف زراعتها الطبيعية ولكن أيضاً في ظروف الحاجة إليها والطلب عليها. إنهما جيران جغرافيا مثلما هما أقارب زراعيا. ومعنى هذا أن مدى الخلف

والاختلاف بين نمط توزيع الخضروات والفواكه أقل من مدى القرب والتشابه.

ثالثاً، وفي المحصلة، تتحول مناطق الخضروات والفواكه الرئيسية معاً وعلى السواء إلى أقاليم المدن الكبرى وذلك بصورة تلقائية وعريضة. فهي تتركز حولها بصورة طاغية، بحيث تمثل هذه أركان خريطة توزيعها. وهذا يعني في الدرجة الأولى العاصمتين، تليها منطقة مدن القنال، ثم بعض المدن الاقليمية الكبيرة من عواصم المحافظات مثل طنطا وأسيوط... الخ. ولما كانت هذه المدن الكبرى هي بعينها مراكز الصناعة الأساسية في معظمها، فإن خريطة الخضروات والفواكه تأخذ ـ بالتداعي وللغرابة في الوقت نفسه ـ نمط توزيع الصناعة في مصر، على الأقل في خطوطها العريضة. غير أن هذا ترابط غير مباشر وعرضي أو عفوي بالطبع ومفهوم بهذه الصفة.

بالمقابل، فإن ذلك التوزيع المدُني يربطها ربطاً عضوياً مباشراً، حتمياً وحميًا، بأطراف الوادي عامة أو بالدقة بأطراف الدلتا شرقاً وغرباً. فرؤوس مثلث الدلتا الثلاثة هي أقطاب المدن الكبرى في مصر (القاهرة، الاسكندرية، بورسعيد)، وفيما بينها يتحول ضلعاه شرقاً وغرباً إلى أقاليم شريطية من الخضروات والفواكه، ابتداءً من القليوبية والشرقية حتى الدقهلية على جانب، ومن البحيرة إلى الاسكندرية على الجانب الآخر. من هنا تكاد الدلتا بالذات تبدو بمثابة حقل هائل من محاصيل الحقل في الداخل تسوّره كإطار خارجي على الأطراف حديقة مترامية من المحاصيل البستانية.

رابعاً، وفي النتيجة النهائية، فإن التباين في كثافة الخضروات والفواكه على صفحة مصر لا يتم، عكس معظم محاصيل الحقل العادية، بالتدرج على المحور الطولي من أقصى شمال البلد إلى أقصى جنوبه. فلا يمكن مثلاً أن نقول إن الكثافة هنا تزداد في الدلتا كلما اتجهنا جنوباً أو شمالاً، وكذلك الأمر في الصعيد. ذلك أنه لا توجد اختلافات ملحوظة أو انحدارات واضحة محددة بين المحافظات المختلفة على المحور الطولي، إلا

أن تكون اختلافات متموجة وذبذبات متعاقبة تشمل الجميع بلا تخصيص.

ولئن بدا التباين واضحاً وحاسماً بين هوامش الدلتا وداخلها كما تتمثل في محافظات الأطراف كالبحيرة والقليوبية والشرقية ومحافظات القلب كالغربية وكفر الشيخ، فإنه يظل تبايناً جزئياً بدليل المنوفية التي تقع في القلب ولكن تتمتع بكثافة عالية من الخضروات والفواكه. وأهم من ذلك أن هذا التباين لا ينفصل وظيفياً عن فعل المدن المتروبوليتانية بدليل أن كل محافظات الصعيد هامشية مماسة للصحراء بالضرورة ومع ذلك تخلو من أي تركز بارز في الخضروات والفواكه.

والخلاصة أن التباين الحقيقي والانحدار الوحيد في كثافة الخضروات والفواكه ليس بين شمال وجنوب ولا بين شرق وغرب، وإنما أساساً بين مناطق المدن المتروبوليتانية الكبرى وما ليس كذلك. ولما كانت هذه المناطق المدُنية مركزة كلها في الدلتا أو حول رؤوسها، فإن الدلتا كما يوضح الجدول الآتي تستأثر بنصيب الأسد من مساحة الخضروات والفواكه في مصر، نحو الثلثين إلى ثلاثة الأرباع، تاركة الثلث أو الربع للصعيد. دون أن نستطيع، مع ذلك، أن نقول إن الكثافة تتناقص كلما اتجهنا جنوباً.

المنطقة	مساحة الخضروات ٪	مساحة الفواكه ٪
الدلتا	٦٧,٠	٧٢,٦
الصعيد	٣٣,٠	٢٧,٤

الفصل التاسع

الخضروات

فضلاً عن فصل البطاطس على حدة عن الخضروات في التصنيف الزراعي والتبويب الاحصائي، بالاضافة إلى تضمينها المقات، فإن الخضروات تشمل تشكيلة عريضة جداً من عشرات الأصناف المختلفة. والحقيقة أن تنوع الخضروات المصرية، كتنوع محاصيل الحقل بل أشد وأكثر، يؤكد المقولة الشائعة من أنه إذا توافر الماء فإن كل شيء ممكن زراعته في تربة مصر الخصبة[1]. على أن هذه الأصناف تتفاوت بشدة في الأهمية والقيمة بحيث تبدأ بمثل الطماطم التي تغطي مئات الآلاف من الأفدنة فلا تنتهي إلا بأمثال البقدونس والفجل التي لا تعدو بضع مئات من الأفدنة لا أكثر. هذا التعدد والتفاوت قد يجعل من الخضروات زحمة مربكة للباحث لا جدال. أضف أيضاً تعدد العروات الثلاث الشتوية والصيفية والنيلية التي تتفاوت في مساحاتها النسبية من عام إلى عام وإن تقاربت ثلاثتها بوجه عام لكل نحو ± الثلث تقريباً.

رغم هذه الزحمة المربكة، فليس لنا أن نستخف بالصغير من هذه الأصناف أو نهمله. فبعضها يشغل من المساحة المحصولية قدر أو أكثر من بعض محاصيل الحقل الأكثر شهرة. خذ مثلاً الكوسة (٤٦,٣ ألف فدان)، فهي تزيد كثيراً عن كل النباتات الطبية والعطرية (٤١ ألفاً)، ولا تقل كثيراً عن الكتان (٥٤ ألفاً). بالمثل الكرنب (٣٣,٨ ألفاً)، فهو يزيد

(١) روبرت مابرو، الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مترجم، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٧٩.

على أي من السمسم (٣٢,٦ ألفاً) والحلبة (٣١,٩ ألفاً) والسوداني (٣١,٧ ألفاً). كذلك يزيد الباذنجان مساحة (٢٤,٧ ألفاً) على الثوم (٢٢,٨ ألفاً). هذا بينما يزيد نصف بقية أصناف الخضروات تقريباً على أي من الترمس (٧ آلاف) والحمص (٦ آلاف). ذلك ودون أن نذكر البطاطس (٩٨,٤ ألفاً) الذي يعادل الشعير تقريباً (٩٩,٥ ألفاً) ويفوق أياً من العدس والكتان كثيراً.

المشكلة بعد هذا هي شدة تفاوت مساحة أصناف الخضر المختلفة. فالحد الأعلى هو الطماطم، ٣٢٤,٧٨٢ فداناً، في حين أن الأدنى وهو الخبيزة لم يبلغ الألف، ٩٥٥ فداناً، بينما يتراوح نصف الأصناف تقريباً بين ١٠، ٥ آلاف فدان. ولهذا يحسن أن نصنف أصناف الخضر إلى فئات حجمية أي مساحية. فباستبعاد طرفي النقيض السابقين نجد المتتالية التنازلية الآتية التي تسود فيها فئة ١٠ ـ ٥ آلاف فدان:

٥٠ ـ ٤٠ ألف فدان: الكوسة.
٤٠ ـ ٣٠ ألف فدان: الكرنب.
٣٠ ـ ٢٠ ألف فدان: الباذنجان.
٢٠ ـ ١٥ ألف فدان: فاصوليا جافة، فاصوليا خضراء، فلفل.
١٥ ـ ١٠ آلاف فدان: بسلة خضراء، جزر، بامية.
١٠ ـ ٥ آلاف فدان: ملوخية، لوبيا جافة، بطاطا، خس، قرنبيط، لفت، لوبيا خضراء، قلقاس، بسلة جافة، فجل.
٥ ـ ١ ألف فدان: سبانخ، جرجير، كرات، فول رومي، خرشوف.

الطماطم

على رأس القائمة، بل على حدة بالأحرى، تقف الطماطم. فهي وحدها نصف خضروات مصر وزيادة: ٣٢٤,٧٨٢ فداناً من ٦١٩,٧٤٦ فداناً، بنسبة ٥٢,٤٪ سنة ١٩٧٥، وأكثر من ربع مساحة كل خضروات وفواكه مصر (بما فيها البطاطس والمقات والبالغة ١,١٦٨,٦٦٣ فداناً، بنسبة ٢٧,٧٪)، كما تفوق الفواكه مجتمعة بمراحل (٢٨٥,٢٧١ فداناً)، وتعادل نحو ضعف المقات (١٦٥,٤١٨ فداناً) وتربو كثيراً على ثلاثة أمثال

البطاطس (٩٨,٤٢٨ فداناً). أما من جملة مساحة مصر المحصولية عموماً فإنها تمثل ٢,٨٪، أي أقل من جزء من ثلاثين جزءاً. إن الطماطم بين الخضروات تقع، كما سنرى، كالموالح بين الفواكه تماماً.

لهذا الاتساع وحده كانت الطماطم محصولاً عميًا لا تخلو منه محافظة. أضف أنها سلعة مرهفة قابلة للعطب والفساد بشدة وبسرعة مما يحتم أن تكفي كل منطقة ريفية نفسها بنفسها بقدر الامكان. لهذا نجد القاعدة الجغرافية لزراعتها أعرض ما تكون، ولكن فوقها يتراكب هرم اقليمي متخصص يتحدد بمناطق الأطراف والهوامش الصحراوية حيث أن الطماطم تجود في التربة الخفيفة بخاصة. وبين الاثنين تخرج الطماطم بدرجة تركز معقولة. فنصف مساحتها يقع في الأربع أو الخمس محافظات الأولى، وثلاثة أرباعها في التسع الأولى، وأربعة أخماسها في العشر الأولى.

المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
الشرقية	البحيرة	الفيوم	الجيزة	الدقهلية	كفر الشيخ	القليوبية	الغربية	دمياط	المنوفية
١٥,٧	٢٩,٦	٣٩,٢	٤٨,١	٥٦,٨	٦٢,٦	٦٧,٤	٧٢,٢	٧٦,١	٧٩,٧

التوزيع

أما النمط الجغرافي فلعله نموذج جيد يعكس نمط الخضروات بعامة - ولا عجب فإن الطماطم نصف هذه. فاقليم شرق الدلتا يأتي في الصدارة، نحو ٢٦,٨٪ أي أكثر من ربع المساحة. ونواته الشرقية هي أيضاً الأولى في مصر (١٥,٧٪)، تليها الدقهلية (٨,٧٪). ثم يأتي اقليم القاهرة الكبرى بنسبة ١٧,٣٪، وتتصدره الجيزة فهي وحدها نصفه (٨,٩٪). على أننا اذا أدخلنا الفيوم، وهي وحدها ثالثة محافظات القطر في الطماطم ولها نحو عشر مساحتها ٩,٦٪، لبلغت منطقة القاهرة الكبرى ٢٦,٩٪، ولعادلت بذلك منطقة شرق الدلتا، ولفاقت بكثير منطقة الاسكندرية الكبرى التي تليها ترتيباً. فهذه الأخيرة تجمع ١٦,٣٪، ونواتها هي البحيرة التي تعد ثانية المحافظات في الطماطم بعد الشرقية (١٣,٩٪).

هذه المناطق الثلاث تجمع معاً ٦٠,٤٪ من مساحة طماطم مصر، أو نحو ٩٠٪ من طماطم الدلتا - التي تستأثر في مجملها بثلثي المساحة القومية(٦٥,٥٪)، تاركة الثلث للصعيد (٣٤,٥٪). غير أن الصعيد بدوره يكاد يستقطب عملياً في الجيزة والفيوم حيث يجمعان معاً ١٨,٥٪ من المساحة القومية أي أكثر من نصف المساحة الصعيدية.

البطاطس

كما تجنّب البطاطس على حدة في تصنيف الخضروات، فإنها أيضاً تبدي نمطاً متفرداً من التركز والتوزيع يكاد يكون النقيض لنمط الطماطم. فالبطاطس، التي تغطي بعروتيها الصيفية والنيلية مساحة ٩٨,٤٢٨ فداناً ممثلة ٩,٠٪ من جملة مساحة مصر المحصولية والثانية مساحة بعد الطماطم إذا عدت مع الخضروات أو الثالثة بعد المقات إذا عد هذا من الخضروات، البطاطس ليست محصولاً عمياً بل اقليمي وخصيص. فهي وإن زرعت في معظم المحافظات، فإن بعضها لا يعرفها، حيث تحتاج إلى تربة طينية قوية أكثر منها رملية. ولا أدل على شدة تركزها من أن ثلاثة أعشار مساحتها القومية يقع في المحافظة الأولى في زراعتها، ونصفها في المحافظتين الأوليين، وثلثيها في الثلاث الأولى، وثلاثة أرباعها في الأربع الأولى، وتسعة أعشارها في الست الأولى، ونحو مجملها جميعاً في العشر الأولى. إن البطاطس قد تكون أشد خضرواتنا تركزاً اقليمياً.

المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
البحيرة ٢٩,٥	المنوفية ٤٩,٣	الجيزة ٦٦,٦	الغربية ٧٩,٥	المنيا ٨٥,٤	الدقهلية ٩١,٠	الاسكندرية ٩٣,٦	القليوبية ٩٦,١	دمياط ٩٧,٢	بني سويف ٩٨,٢

التوزيع

بالمثل ينحرف نمطها عن النمط الجغرافي العام للخضروات. فليس لها سوى نواتين لا ثالثة لهما، هما منطقتا العاصمتين بينها تستبعد منطقة

شرق الدلتا. فالقاهرة الكبرى تلم ٣٩,٦٪ من مساحتها، أي الخمسين، معظمها في المنوفية (١٩,٨٪) والجيزة (١٧,٣٪)، دون القليوبية (٢,٥٪). تلي منطقة الاسكندرية الكبرى بنحو ٣٢,١٪ من المساحة القومية، أي حوالي الثلث، كلها تقريباً في البحيرة (٢٩,٥٪) التي تقود محافظات القطر بسهولة تامة. والمنطقتان بهذا تفسران وحدهما ٧١,٧٪ من مساحة البطاطس في مصر. أما منطقة شرق الدلتا الحضرية فلا تسهم إلا بنحو ٦,٢٪ فقط.

وها هنا نلاحظ أن شرق الدلتا عموماً، أعني شرق فرع دمياط، ليست أرض بطاطس من الناحية العملية. فمجموع مساحته بالدقهلية والشرقية والقليوبية لا يعدو ٨,٧٪، فضلاً عن أنه لا يزرع أصلاً في محافظتي القنال. على النقيض من شرق الدلتا تماماً، نجد وسط الدلتا بين الفرعين هو مركز الثقل في البطاطس. فالغربية (١٢,٩٪) وكفر الشيخ ودمياط مع المنوفية (١٩,٨٪) تجمع فيما بينها ٣٤,١٪ من مساحة البطاطس القومية، أي أكثر من الثلث وأكثر من غرب الدلتا (٣٢,١٪).

فإذا ما جمعنا وسط الدلتا إلى غربها لكان المجموع ٦٦,٢٪ أي ثلثي المساحة القومية. وهكذا، وعلى عكس الطماطم التي يجنح مركز ثقلها إلى شرق الدلتا ، يجنح البطاطس تماماً نحو النصف الغربي من الدلتا. والواقع أن بطول فرع رشيد من غرب المنوفية حتى غرب الغربية وكفر الشيخ وشرق البحيرة «عبّا» أي جيباً محورياً تقليدياً وشهيراً من البطاطس، تفسره ولا شك التربة المحلية الطينية الغنية التي لا تخلو من النسبة الصحيحة من الرمل.

ولا يبقى كتحصيل حاصل بعد هذه الصورة سوى أن البطاطس محصول دلتا بالدرجة الأولى بينما يخف وزن الصعيد بشدة: ٧٥ - ٢٥٪ على الترتيب. ومرة أخرى يكاد الصعيد هنا يرادف الجيزة (١٧,٣٪) التي تمثل مع ذلك قمة كثافة زراعته في مصر كلها حيث تبلغ م ح ل ٤,٦٪ أي ضعف تاليتها المنوفية (٢,٩٪) وخمسة أمثال المتوسط القومي (٠,٩٪). على أن اللافت بعد ذلك أن بقية الصعيد تكاد تكون فراغاً من حيث البطاطس إلا من نوية بارزة نسبياً في المنيا (٥,٩٪).

بقية الخضروات

فيما عدا الطماطم والبطاطس، فإن معظم سائر أصناف عائلة الخضر لا تخرج في توزيعها الجغرافي عن النمط الاقليمي الأساسي للخضروات عموماً. فباستثناءات محدودة ومحددة، نجد الأغلبية العظمى من المساحة والمحصول تتركز عادة في محافظات البحيرة والشرقية والجيزة تتممها أحياناً الدقهلية والقليوبية والمنوفية. ثمة فقط حالة واحدة يبرز فيها مركز هام إلى جانب تلك المراكز، وتلك هي الملوخية التي تساهم فيها قنا وسوهاج بنصيب تكميلي مرموق. أما أهم الاستثناءات الأساسية فتمثل تركزات عنيفة أو شبه كاملة أحياناً في محافظة بعينها أو أكثر. من هذه الحالات الخاصة الأنواع الجافة من كل من البسلة والفاصوليا واللوبيا، فقطبها الأعظم وربما الأوحد هو البحيرة. والبحيرة مع الاسكندرية هي قطب الخرشوف في مصر جميعاً. وبالمقابل تأتي الاسكندرية ومعها البحيرة لتستقطب الفول الرومي كله تقريباً.

المقات

سواء عد المقات من الخضروات أو الفواكه أو حلقة وصل بينهما، فإنه جدير بوقفة خاصة على أية حال. فعائلة المقات، التي تشغل مساحة ١٦٥,٤١٨ فداناً أو ١,٥٪ من جملة مساحة مصر المحصولية، مركب محصولي عناصره السائدة هي البطيخ أولاً والخيار (وليس الشمام كما قد نتصور) ثانياً ثم الشمام أخيراً. فالبطيخ هو سيد المقات، إذ يبلغ ثلثيه (٦٦,٨٪ من مساحته)، بينما الشمام العشر بالكاد (٩,٥٪)، تاركاً أكثر من الخمسين للخيار (٢٢,٤٪).

والبطيخ بهذا محصول هام جغرافياً، إذ يجاوز المائة ألف فدان (١١٠,٥٢٥ سنة ١٩٧٥). ويلي بذلك البصل مساحة ويسبق الشعير والبطاطس ويعادل كلا العدس والكتان مجتمعين. أما الشمام فليس نداً ولا نظيراً للبطيخ بحال كما قد يظن، وإنما هو محصول متواضع للغاية لا يزيد عن ١٥,٧٠١ فدان، أي أقل من الثوم أو نصف السوداني ولا يزيد

إلا عن أمثال الحمص والترمس، حتى أصناف الخضر الرئيسية تفوقه بكثير. حتى قريبه الفقير، الخيار، وهذا أغرب ما في الأمر، يفوقه بأكثر من المثل ونصف المثل. فمساحة الخيار ٣٧,٠٨٧ فداناً. وهو بهذا ـ للغرابة أيضاً ـ يفوق كذلك أمثال السمسم والحلبة والسوداني.

أكثر من الطماطم، المقات ربيب التربة الرملية الخفيفة بل ورمز الزراعة البعلية النموذجية حين وحيث يستدعي الأمر. لذا فهو قرين الأطراف الهامشية الصحراوية من الدلتا والوادي أساساً، بالاضافة إلى رقع الطرح الرملية من أراضي الجزاير والسواحل في الداخل. ولهذا ترتفع كثافة زراعته بصفة خاصة في محافظات الأطراف ذات القطاعات الصحراوية الرملية. فمثلاً تبلغ م ح ل قمتها في الاسماعيلية (٨,٧٪) تليها الاسكندرية (٤,٥٪) فالجيزة (٣,٩٪) فالبحيرة (٣,٦٪). وبالمثل، ورغم أنه محصول عميم تماماً، فإن المقات يبدي درجة عالية من التركز الاقليمي في نفس هذه المحافظات كما يوضح هذا الجدول التراكمي، وإن أخفى الفروق النوعية فضلاً عن الجغرافية بين أصناف المقات المختلفة. وعلى أية حال فلا نزاع أن البحيرة هي عاصمة المقات عموماً في مصر، وحدها نحو الثلث، تليها الجيزة فالمنيا فالشرقية والاسماعيلية فالفيوم. غير أن الفروق النوعية أهم وأكثر مغزى.

المحافظة ١	+ ٢	+ ٣	+ ٤	+ ٥	+ ٦	+ ٧	+ ٨	+ ٩	+ ١٠
البحيرة ٣٠,٨	الجيزة ٣٩,٥	المنيا ٤٨,٧	الشرقية ٥٤,٩	بني سويف ٦١,٣	الفيوم ٦٦,٧	الاسماعيلية ٧٢,٠	كفر الشيخ ٧٧,٢	الدقهلية ٨١,٦	المنوفية ٨٥,٣

البطيخ

فالبطيخ أولاً، عكس الشمام، محصول دلتا أساساً ثم صعيد ثانوياً، بنسبة ٦٩,٥٪ ـ ٣٠,٥٪ على الترتيب. ورغم أن نواته النووية في الدلتا، فثمة تظهر له مع ذلك نواة صعيدية بارزة. فللبطيخ جملة وتفصيلاً ٣ نوايات أساسية تتفق وتختلف مع ثلاثية المناطق الرئيسية المعهودة. الأولى خارج كل مقارنة، سواء على مستوى البطيخ وحده أو المقات عموماً، هي

منطقة الاسكندرية الكبرى. فلها أكثر من خمسيْ مساحة البطيخ بمصر (٤٣,٢٪). ونواتها النووية بالطبع البحيرة (٣٨,٦٪) تتممها الاسكندرية (٤,٦٪). النواة الثانية شرق الدلتا، وتجمع ١٦,٣٪ من المساحة. الاسماعيلية تقود (٦,٤٪)، تليها الشرقية (٥,٣٪) فالدقهلية (٤,٥٪)، بينما تختفي السويس عملياً (٠,١٪).

النواة الثالثة ليست منطقة القاهرة الكبرى كالمألوف، إذ تنزلق هذه إلى مرتبة ثانوية نسبيا حيث لا تجمع محافظاتها الثلاث سوى ٧٪ من المساحة (الجيزة ٤,٤٪، المنوفية ١,٨٪، القليوبية ٠,٨٪). وإنما تحل محلها نواة في الصعيد الأسفل قطبها المنيا (١٠,٩٪) وتتمتها بني سويف (٥,١٪)، جامعة بذلك ١٦٪ من المساحة القومية. وسيلاحظ أن هذه النوايات الثلاث تجمع فيما بينها ٧٥,٥٪ من مساحة البطيخ في مصر كلها.

الشمام

على عكس البطيخ تماما، الشمام صعيدي بدرجة طاغية: ٧٩,٢٪ للصعيد مقابل ٢٠,٨٪ فقط للدلتا. ثم هو أشد وأعنف تركزا جغرافيا. ففي الدلتا ليس له سوى نويتين ثانويتين: الاسماعيلية والقليوبية، ونصيبهما ٨٪، ٦,٨٪ من المساحة على الترتيب. غير أن الاسماعيلية تتفوق كيفا أكثر منها كما ـ تذكر الشمام الاسماعيلي الشهير.

الجيزة هي قطب الشمام في الصعيد كما في مصر عموما. لها وحدها خمسا مساحته (٤١,٩٪)، وهي في هذا نظير البحيرة في البطيخ، مع ملاحظة الهوة السحيقة في المساحة بين الصنفين. ثم تلي بني سويف بالخمس (٢٠,٩٪) أي نصف الجيزة. والاثنتان معا تصنعان النواة النووية الطاغية في شمام مصر، ٦٢,٨٪ من مساحته أي زهاء الثلثين. فإذا أضفنا القليوبية لارتفعت النسبة إلى ثلاثة الأرباع (٧٦,٧٪). وهذه النواة هي بالطبع منطقة القاهرة الكبرى إلا أنها انزلقت أو تمددت جنوبا بعض الشيء.

الخيار

على عكس الشمام جدا، وأكثر من البطيخ أيضا، الخيار أخيرا

دلتاوي إلى أقصى حد، بنسبة ٧٩,٦٪، أي أن للدلتا أربعة أخماس مساحته وللصعيد الخمس فقط. غير أن الخيار على خلاف الاثنين أقرب إلى نمط المناطق الثلاث الرئيسية في الخضروات والفواكه عموما. فالقاهرة الكبرى هي النواة النووية، ٢٨,٦٪ من المساحة. قطبها المنوفية (١٤,٣٪) التي تقود منطقتها في المقات لأول ولآخر مرة، تليها الجيزة (١٠,٢٪) والتي تمثل وحدها نصف مساحة الصعيد كله، ثم تأتي القليوبية كتذييل متواضع (٤,١٪).

النواة الثانية هي منطقة الاسكندرية الكبرى، خمس المساحة أو ٢١,٩٪. البحيرة هي قطبها بالطبع (١٩,٦٪)، تكملها الاسكندرية (٢,٣٪). النواة الثالثة هي شرق الدلتا، ولها الخمس أيضا أو ٢٠,٨٪ من المساحة. والشرقية هي قطبها (١٣,٥٪)، تليها الدقهلية (٧,١٪)، بينما لا وزن للاسماعيلية (٠,٢٪) ولا وجود للسويس. وواضح أن النوايات الثلاث تحتكر معا سبعة أعشار المساحة القومية (٧١,٣٪). غير أن هناك بالاضافة إليهم نواة صغيرة منعزلة في الغربية تزن العشر (١١,٦٪)، مما يرفع مجمل حصتهم إلى أربعة الأخماس من المساحة القومية (٨٢,٩٪).

الفصل العاشر

الفواكه [1]

الصورة العامة

التطورات التاريخية

على تعدد أصنافها المحقق، قد تكون الفواكه أقل تنوعا من الخضروات في مصر. السبب أن ارتفاع الحرارة عموما وانعدام المرتفعات تقصر الفواكه على أنواع البحر المتوسط أساسا، ثم الأنواع المدارية وشبه الاستوائية، بينما تجد كثيرا من الأنواع المعتدلة الباردة[2]. فالمتوسطية تحتل أربعة أخماس مساحة الفواكه في مصر جميعا (٧٩,٩٪)، والمدارية السدس (١٦,٤٪)، بينما لا تعدو المعتدلة الباردة جزءا من ثلاثين جزءا (٣,٧٪).

وليس مركب الفواكه ولا خريطتها بالثابت أو الجامد. فكلاهما قد عرف متغيرات وتطورات هامة عبر العقود الأخيرة. فبعض الأصناف قد توسع نتيجة لتطور مستوى المعيشة والذوق الاستهلاكي، والبعض قد قل نسبيا نتيجة لتدهوره بالآفات أو الأزمات.. الخ، كما يوضح الجدول الآتي الذي يعطي النسب المئوية لبعض الأنواع من مجموع مساحة الفواكه القومية في ثلاث مراحل مختلفة.

---

(١) الدناصوري، ص ٢٨٧ - ٢٩٥.
(٢) مابرو، ص ٧٩.

الفاكهة	١٩٣٩	١٩٥٧	١٩٧٥
البرتقال	٤٤,٦	٢٩,٩	٤٧,٦
العنب	١٢,١	١٧,٢	١٤,٨
التين	١٤,٩	١,٣	٢,٦
المانجو	؟	١٢,٦	٨,١
الموز	؟	٥,٩	٤,١
الجوافة	؟	٥,٧	٤,٣
اليوسفي	؟	٨,٢	٥,٢
الليمون	؟	٧,٧	٣,١

فغداة الحرب الثانية مثلا كانت الفواكه الثلاث الأولى هي البرتقال فالتين فالعنب على الترتيب. ولكن في الخمسينات انخفضت نسبة البرتقال بشدة وإن ظل الأول بلا منازع، ثم عاد في السبعينات بأعلى مما كان في أي وقت مضى. بالمثل تقريبا العنب. على العكس تماما التين الذي انكمش إلى أبعد حد حتى أضحى من أقل الفواكه مساحة. كذلك انخفضت نسب سائر الفواكه بدرجات متفاوتة، على الأقل منذ الخمسينات. والواقع أن البرتقال والعنب وحدهما هما الكاسبان، لا شك على حساب التين والمانجو والموز والجوافة واليوسفي والليمون الخاسرة جميعا.

المتغيرات الاقليمية

بنفس الطريقة تقريبا تغيرت خريطة الفواكه. فكما يوضح الجدول التالي الذي يعطي النسب المئوية لأهم المحافظات من مجموع مساحة الفواكه القومية في ثلاثة تواريخ، حدثت تحركات وتغيرات انقلابية مثيرة ودالة في جغرافية الفواكه. فرغم زيادة جميع الأرقام الحقيقية، فإن هناك ثلاث محافظات كاسبة وإن بنسب معتدلة: البحيرة والشرقية والمنوفية. ولكن يبدو أن مكسب البحيرة أكبر مما يبدو حرفياً في آخر تاريخ، وذلك للتداخل الجزئي السابق بينها وبين محافظة الاسكندرية المستجدة. ولعلها

بذلك أكبر الكاسبين. ثم هناك ثلاث محافظات خاسرة نسبيا هي الجيزة إلى حد محدود، والفيوم إلى حد أكبر، ولكن أساسا القليوبية إلى أقصى حد.

فبعد أن كانت القليوبية تستأثر بأكثر من ثلث أو أقل من خمسيْ مساحة الفواكه في مصر في ١٩٣٩، هبطت بالتدريج حتى هوت إلى

المحافظة	١٩٣٩	١٩٥٧	١٩٧٥
القليوبية	٣٧	١٦	١٣,١
البحيرة	١٥,٥	٢١	١٧,٦
الشرقية	٩	١٣	١١,٦
الفيوم	٨	٩	٥,٥
المنوفية	٧	٧	٩,٠
الجيزة	؟	٧	٦,١
الاسكندرية	-	-	٥,٨

١٣,١٪ أو الثمن تقريبا في ١٩٧٥، بحيث فقدت أولويتها التاريخية والمطلقة للبحيرة الطافرة. غير أن هذا لا يدل على تدهور أو تقلص دور القليوبية الفعلي بقدر ما يدل على بزوغ ثم بروز مراكز فاكهة جديدة في أرجاء البلد إلى جانب المركز العريق السائد قديما. ولعل القاعدة العامة التي تفسر الموقف جميعا هي أن المراكز التقليدية القديمة هي التي نقصت نسبيا، بينما زادت بالضرورة نسب المراكز الجديدة أو الوليدة.

وهذه الأخيرة يمكن تتبع انبثاقها والتأريخ له بسهولة. فحتى بدايات القرن الحالي كانت المراكز القديمة والوحيدة هي القليوبية والفيوم غالبا. ومنذ الحرب الأولى بدأت منطقة البحيرة أو الاسكندرية تظهر وتتطور تحت دفعة الحرب ووجود الجاليات الأوروبية الكبيرة بالاسكندرية. وتحت دفعة الحرب الثانية ووجود قوات الحلفاء الضخمة في منطقة القنال بدأت منطقة شرق الدلتا وخاصة الشرقية في النمو إلى أن أضيفت إليها في الفترة الأخيرة الاسماعيلية وبعض الدقهلية.

كالخضروات، تتفاوت مساحات أصناف الفواكه المختلفة تفاوتا شديدا للغاية، فتتعدى المائة ألف فدان مع الموالح أو البرتقال، بينما لا تعدو أحيانا بضعة آلاف مع البرقوق أو الخوخ، في حين يدور معظمها أو أهمها حول بضع عشرات من الآلاف. وكالخضر أيضا، يمكن تصنيف الفواكه بحسب ١٩٧٥ إلى فئات مساحة على الترتيب التنازلي التالي. وفيما عدا البرتقال فسيلاحظ أن الخمسة الكبار (+١٠ آلاف فدان) تجمع معا أكثر من ١٠٠ ألف فدان، أي تمثل وحدها ثلثي كل سائر فواكهنا.

+ ١٠٠ ألف : البرتقال
٥٠ ـ ٤٠ ألفاً : العنب
٣٠ ـ ٢٠ ألفا : المانجو
١٥ ـ ١٤ ألفا : اليوسفي
١٣ ـ ١٢ ألفا : الجوافة
١٢ ـ ١١ ألفا : الموز
١١ـ١٠ آلاف : الليمون
٨ ـ ٧ آلاف : التين

٦ ـ ٥ آلاف: الكمثرى
٥ ـ ٤ آلاف: المشمش
٤ ـ ٣ آلاف: التفاح، الزيتون، الرمان.
٣ ـ ٢ آلاف: التين الشوكي.
٢ ـ ١ ألف: الخوخ، البرقوق.
ـ ١ ألف: الليمون الحلو، ليمون أضاليا، النارنج، الجريب فروت.

وفيما عدا أنواع الفواكه الرئيسية كالبرتقال والخمسة الكبار من بعده التي هي محاصيل عميمة، فإن معظم الأنواع الباقية لا تزرع في كل المحافظات وإنما غالبا في بعضها فقط. وبجانب المناخ، فإن للتربة وجودة الصرف هنا انتخابيتها الحاسمة. ولكن لتنوع الفواكه تتنوع شروطها الطبيعية ما بين الحرارة والبرودة وما بين التربة الخفيفة والثقيلة. ولذا فكما يمكن أن نميز بين محاصيل الشمال والجنوب كالتفاح والرمان على الترتيب، يمكن أن نميز أيضا خاصة في الدلتا بين محاصيل القلب والأطراف كالموز والموالح على الترتيب.

غير أنه في جميع الأحوال فإن الفواكه تنحاز إلى الدلتا بأشد مما تنحاز الخضروات، إذ أن كفتي الميزان هنا أشد اختلالاً لصالح الدلتا كما توضح

الاحصائية التالية لسنة ١٩٧٥ .

المنطقة	الخضروات ٪	الفواكه ٪
الدلتا	٦٧,٠	٧٢,٦
الصعيد	٣٣,٠	٢٧,٤

كذلك فبينها تحتكر الدلتا بعض الفواكه احتكارا مطلقا أو شبه ذلك، فلعل الرمان هو الفاكهة الوحيدة التي يتسيد فيها الصعيد. أكثر من هذا فإن الصعيد من وجهة الفواكه يكاد إلى حد بعيد وفي كثير من الحالات يعني تقريبا الجيزة والفيوم. وبجانب الضوابط الطبيعية، فلعل هذا كله أن يعكس أيضا العوامل الحضارية، حيث أن الفواكه كما أسلفنا مقياس لمستوى المعيشة أدق وأوثق من الخضروات.

الموالح

كالطماطم بين الخضروات، تتصدر الموالح الفواكه وتتسيدها مساحة: ١٦١,٦٠٣ أفدنة سنة ١٩٧٥، بنسبة ٥٦,٦٪ من مجموع مساحتها البالغ ٢٨٥,٢٧١ فدانا. وهي بهذا تعادل كل المقات تقريبا (١٦٥,٤١٨ فداناً) وتفوق محاصيل هامة كالبصل(١٣٦,٠٧٥ فداناً) أو الشعير أو البطاطس.. الخ. بل إن هذه المقارنة لتنسحب على البرتقال منفردا وعلى حدة، حيث يؤلف السواد الأعظم من الموالح في الحقيقة: ١٣٥,٨٠٧ أفدنة، بنسبة ٨٤٪ من جملة مساحتها، أو نحو نصف فواكه مصر جميعا (٤٧,٦٪). أما اليوسفي فلا يبلغ عشر الموالح أو البرتقال بالكاد: ١٤,٨٥٣ فداناً بنسبة ٩,٢٪. ثم يليه الليمون: ١٠,٠١٥ فداناً بنسبة ٦,٢٪. أما سائر عائلة الموالح فقزمية أو رمزية بحتة، لا تتجاوز الألف فدان في مجموعها.

كعائلة من التوائم أو الأشقاء، تبدي الموالح الكبرى الثلاث البرتقال واليوسفي والليمون توزيعا جغرافيا مترابطا إما موحدا أو متقارباً إلى حد بعيد. وعلى الجملة فإن التقسيم بين الوجهين البحري والقبلي يتجه من

الاختلال الشديد إلى التعادل النسبي كلما اتجهنا من البرتقال إلى اليوسفي إلى الليمون على هذا الترتيب. ولا تختلف كثيرا خريطة الموالح الصغرى الليمون الحلو والأضاليا والجريب فروت والنارنج، إلا أنها تتركز أساسا في القليوبية بالذات. فأما الموالح الكبرى فتتوزع أساسا، وإن بنسب مختلفة، في البحيرة والقليوبية والشرقية والمنوفية والجيزة والفيوم.

البرتقال

فالبرتقال تتصدره البحيرة بأكثر من الخمس (٢٢,٧٪) تليها القليوبية (١٧,٥٪) فالشرقية (١٤,٨٪) فالمنوفية بالثمن (١٢,٥٪) وأخيرا الغربية (٧,٢٪). وهذه الخمسة الكبار تكاد تحتكر فيما بينها ثلاثة أرباع أرض البرتقال في مصر (٧٣,٧٪)، كما تمثل السواد الأعظم من الدلتا التي تستأثر بأكثر من أربعة أخماس المساحة القومية أو نحو ٨٢,٩٪. أما الصعيد فلا يصيبه إلا ١٧,١٪ من هذه المساحة، تتوزع بين محافظاته بتقارب ملحوظ. وأكبر منتجي الصعيد أسيوط (٤,٩٪). والمهم بهذا أنه لا الجيزة ولا الفيوم بالتي تعد من مزارع البرتقال بحال.

اليوسفي

على خلاف هذا إلى حد أو آخر توزيع اليوسفي. فللقليوبية، لا البحيرة، الصدارة هنا بنحو خمس المساحة (٢٠,٦٪). ولكن لما كان البرتقال عشرة أضعاف اليوسفي مساحة تقريبا، فإن البحيرة تظل قطب الموالح الأكبر في مصر عموما. الثانية بعد القليوبية هي الشرقية بأكثر من الثمن (١٣,٦٪). ثم تلي الجيزة بنحو الثمن (١٢,٢٪). وبهذا فإن الجيزة تزرع اليوسفي بكثرة بينما لا تعد شيئا مذكورا في البرتقال. وعلى قدم المساواة مع الجيزة تأتي البحيرة بنحو الثمن أيضا (١٢,١٪). والمنوفية هي آخر الخمسة الكبار في اليوسفي، وذلك بنحو العشر (٩٪). وهؤلاء الخمسة معا يستأثرون بثلثي المساحة القومية (٦٧,٥٪). والطريف أن هذه النسبة هي بعينها نسبة الدلتا من المساحة القومية في اليوسفي (٦٧,٤٪). وهنا نلاحظ أن التقسيم بين الوجهين أميل إلى الاعتدال والاتزان منه في

حالة البرتقال. فللصعيد نحو الثلث (٣٢,٦٪)، يتوزع بين محافظاته بتقارب فيما عدا الجيزة التي تسوده تماما.

الليمون

ويزداد التقسيم بين الوجهين اعتدالا حتى يبلغ حد التعادل مع الليمون. فهما يتقاسمان مساحته بالتنصيف: ٤٩,٧٪ للدلتا، ٥٠,٣٪ للصعيد. وليس معنى هذا أن الليمون أشد تجانسا في توزيعه العام، بل هو أشد الموالح تنافرا وتركزا في الواقع. فهو يستقطب في نواتين طاغيتين. الأولى هي الفيوم، ولها ثلث المساحة (٣٢,٧٪) - فالفيوم مزرعة ليمون لا برتقال ولا يوسفي. الثانية هي الشرقية (٢٨,١٪). وعلى بعد شديد تأتي البحيرة كثالثة ضعيفة للغاية (٦,٥٪). وثلاثتها تفسر معاً ثلثي ليمون مصر (٦٧,٣٪).

الفواكه المتوسطية

بتجنيب الموالح على حدة لوضعها الخاص جدا، تظل الفواكه المتوسطية هي التي لها السيادة العددية والمساحية في مصر. وهذا أمر طبيعي في ظل المناخ السائد. فهذه المجموعة تضم ٨ أنواع، هي العنب والتين والزيتون والرمان والمشمش والخوخ والبرقوق والتين الشوكي. ومجموع مساحتها ٦٦,٣١٠ أفدنة، أي ٢٣,٢٪ من مساحة الفواكه بمصر. ولكنها تتفاوت في المساحة كثيرا، وتعد محصولات صغيرة باستثناء العنب الذي يؤلف ثلثيها وحده ويعادل محصولا كالنباتات الطبية والعطرية مجتمعة.

وبحكم التلاؤم المناخي، فإنها محاصيل عميمة تصلح لكل أجزاء

الفاكهة	فدانا	الفاكهة	فدانا
العنب	٤٢,٠٧١	المشمش	٤٦٠٣
التين	٧,٢٩٦	الخوخ	١٩٣٢
الزيتون	٣,٥٦٨	البرقوق	١٣٨٠
الرمان	٣,٢٣٣	التين الشوكي	٢٢٢٧

مصر. ولهذا فرغم أن بعض أنواعها يتركز كلية تقريبا في الدلتا أو في الصعيد، فإنها المجموعة الوحيدة بالقياس إلى المجموعتين المدارية والباردة التي لا تنحاز كلية إلى الدلتا وإنما تشمل أنواعا تتوزع بعدالة بين الوجهين. فعلى سبيل المثال نجد التين والخوخ والبرقوق محاصيل دلتا إلى أقصى حد أو إلى حد بعيد، بينما الرمان على العكس صعيدي صرف، وفي المنزلة بين المنزلتين أو أقرب إلى التنصيف يأتي العنب والزيتون والتين الشوكي.

العنب

فإذا بدأنا بكبيرهم العنب، فإنه يتنصف تقريبا بين الوجهين بنسبة ٥٢,٣٪ للدلتا، ٤٧,٧٪ للصعيد. ثم إن له نواتين سائدتين، واحدة في كل وجه. الأولى والكبرى، وهي أيضا النواة التاريخية منذ العصور الكلاسيكية والنواة الجغرافية الأصيلة بحكم المناخ الاقليمي، هي منطقة شمال غرب الدلتا في البحيرة (٢٠,٢٪ من المساحة القومية) والاسكندرية (١٢,٤٪)، بمجموع يناهز ثلث كروم مصر (٣٢,٦٪). ولا شك أن الذي يفسر هذه النواة هو المناخ، زائدا التربة الجيرية والطفلية والخفيفة في مريوط والبحيرة، زائدا الجاليات الأوروبية وخاصة اليونانية الكبيرة التي رادت في هذا الخط واستصلحت المزارع والمشاريع الضخمة (مزارع جانا كليز مثلا). النواة الثانية في وسط الصعيد بالمنيا وتناهز ربع المساحة القومية (٢٤,٣٪). فللنواتين معا ثلثا كروم مصر (٦٦,٩٪). والمنيا بهذا ـ للغرابة والدهشة ـ أكبر محافظة منفردة في العنب بمصر، أي في قلب الصعيد وليس في قمة الدلتا.

للغرابة أكثر، فإن شهرة الفيوم بالكروم أصبحت الآن مجرد شهرة تاريخية، فهي تأتي الرابعة في الترتيب وبنسبة متواضعة أيضاً (٧,٧٪)، أي ما لا يزيد كثيراً عن تاليتها المنوفية (٧٪). وهذه الخماسية تفسر على الجملة أربعة أخماس مساحة العنب بالقطر (٨١,٦٪). وعند هذا الحد نلاحظ أنه كما تتواضع مكانة الفيوم في الصعيد وتسود المنيا، يطغى وزن غرب الدلتا في الوجه البحري بينما تخف

موازين شرق الدلتا إلى أقصى حد حيث لا أهمية للقليوبية أو الشرقية أو منطقة القنال، بينما تأتي الدقهلية وحدها سادسا ضعيفا بنسبة ٦,٥٪ فقط.

الانقلاب التاريخي

على أن متناقضة الفيوم والمنيا اللافتة تثير قضية تغير النمط الجغرافي للعنب في السنوات الأخيرة. فتاريخيا كانت منطقتا مريوط والفيوم مركزي الكروم السائدين في مصر. وحتى القرن الماضي، في سنة ١٨٨٧ مثلا، بلغت مساحة الكروم في الفيوم ٥٤٠ فدانا، وفي البحيرة ٢٠٧ أفدنة، أي أن الفيوم كانت المتصدرة أيضا وبنسبة الضعف وزيادة. وبالمناسبة، فإن العنب كان ولا يزال تكعيبيا غالبا في الفيوم، أرضيا غالبا في البحيرة.

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
المحافظة	٪	المحافظة	٪	المحافظة	٪
البحيرة	٤١,٦	البحيرة	٤٢,١	المنيا	٢٤,٣
الفيوم	١٦,٠	الفيوم	١٤,٩	البحيرة	٢٠,٢
المنوفية	٧,٩	المنوفية	٩,١	الاسكندرية	١٢,٤
الشرقية	٦,٢	القليوبية	٤,٧	الفيوم	٧,٧
الدقهلية	٥,٠	الشرقية	٤,٥	المنوفية	٧,٠
المجموع	٨٦,٧	المجموع	٧٥,٣	المجموع	٨١,٦

على أن النمط تغير بشدة في الفترة الأخيرة[١]. فكما يوضح الجدول أعلاه عن الخمسينات، كانت البحيرة في الصدارة بنسبة الخمسين على الأقل، تليها الفيوم بنسبة ± السدس تقريبا، فالمنوفية، بينما تناوبت كل من الشرقية والدقهلية والقليوبية المركزين الرابع والخامس، كما كان للخمسة الكبار دائما ثلاثة أرباع المساحة على الأقل. ولكن كما نرى الآن في ١٩٧٥ قفزت المنيا من الصفوف الأخيرة إلى الصدارة، وتوزعت نسبة البحيرة

(١) الدناصوري، ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

القديمة بين محافظتي البحيرة والاسكندرية، بينما تراجعت الفيوم إلى المرتبة الرابعة وإلى نصف نسبتها المئوية السابقة. وواضح أن تراجع منطقة شمال غرب الدلتا عن الصدارة المطلقة هو ظاهري فقط نتيجة التقسيم الاداري الجديد فحسب، بقدر ما أن انحدار الفيوم حقيقي تماما. على أن صعود المنيا وطفرتها تبقى حقيقة بارزة بنفس الدرجة تقريبا.

التين

التين، إذا انتقلنا تنازليا بحسب المساحة المحصولية، فاكهة دلتاوية بالكلية تقريبا، بنسبة ٩١,٤ ٪، وسكندرية بالكلية عمليا، بنسبة ٩٠,٥٪ من المساحة القومية - منتهى التركز وقمة الاستقطاب. وهذا يعكس المناخ الاقليمي الطبيعي مباشرة والتربة الجيرية والطفلية والرملية في مرمريكا مريوط. أما الصعيد فمجرد تذييل (٨,٦٪)، لا يكاد يستحق الذكر فيه سوى المنيا (٢,٥٪) والفيوم (٢,٣٪). وهاهنا نجد الصورة تكذيبا عمليا للشهرة الغامرة التقليدية لكل من التين البرشومي والفيومي. فكيف نفسر ذلك؟

الواقع أن هذه الصورة البسيطة المعاصرة إنما تعكس استقطابا وانقلابا لصورة سابقة أكثر تعقيدا وأوسع انتشارا بكثير. فمن الجدول الآتي نرى أن القليوبية في ١٩٥٤ كانت مركز التين الأول، أكثر من الثلث، تليها البحيرة بالخمس، ثم المنيا فالفيوم فالشرقية كل بنحو ٩ - ٧٪، بينما يجمع الخمسة الكبار فيما بينهم نحو ٨٠٪ من مساحة التين في مصر. والحقيقة أن القليوبية موطن قديم للغاية للتين، خاصة مركزي طوخ وقليوب حيث التربة طفلية متوسطة الخصوبة وجيدة الصرف، وكان للتين بها دائما مركز مركّز جدا في قرية أو بضع قرى بعينها.

فإلى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت برشوم، مركز طوخ - تذكر التين البرشومي الشهير - هي ذلك المركز، إلى أن دهمتها الآفات فانقرضت وورثتها فواكه أخرى وحبوب، بينما هاجر المركز شمالا بشرق إلى أربع قرى هي السفانية وبلتان وزاويتها وعزبتها. وفي ١٩٥٣ كانت هذه الرباعية تستقطب ٢٥٪ من تين مصر جميعا. بالمثل كان للفيوم شهرة متوطنة في التين - التين الفيومي - حيث كان المركز الرئيسي هو قرية دار الرماد، مركز الفيوم.

على أن التين، جنبا إلى جنب مع تقلصُ مساحته القومية إما نسبيا أو فعليا، لم يلبث أن أخذ في التدهور التدريجي كما وكيفا في هذه المناطق الداخلية القديمة بفعل توطن الآفات، في الوقت نفسه الذي أخذت منطقة مريوط والاسكندرية والعامرية والدخيلة تجتذبه بفضل خلوها من آفـاته بالاضافة إلى تربتها الجيرية الملائمة تماما لزراعته . وتعكس أرقام ١٩٥٧ بدايات هذا التحرك، حيث ارتفعت بوضوح نسبة البحيرة على حساب معظم الآخرين. ثم اطرد الزحف ثم انقلب إلى مـد، إلى أن انقرضت المراكز الداخلية القديمة، وفي الوقت نفسه عاودت مساحته القومية التزايد والتوسع بحيث انتقل الثقل كاملا إلى المركز الساحلي الجـديد، أو من القطب الجنوبي للدلتا إلى القطب الشمالي. وبعد أن كانت طوخ أكبر مزرعة تين في مصر، أصبحت الاسكندرية المـزرعة الكبـرى والوحيـدة عمليا، كما تفصح أرقام ١٩٧٥ عن النسب المئوية للمساحة المزروعة.

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
القليوبية	٣٥,٥	القليوبية	٣٤,٧	الاسكندرية	٩٠,٥
البحيرة	٢٠,١	البحيرة	٢٧,٠	المنيا	٢,٥
المنيا	٨,٧	المنيا	١٠,٢	الفيوم	٢,٣
الفيوم	٨,٥	الفيوم	٥,٢	قنا	١,٥
الشرقية	٦,٩	المنوفية	٤,٦	أسوان	٠,٨
المجموع	٧٩,٧	المجموع	٨١,٧	المجموع	٩٧,٦

الزيتون والرمان

أما الزيتون فيكاد يكرر نمط العنب جغرافيا وتاريخيا. فهو كالعنب مقسم بعدالة نسبيا بين الوجهين: ٥٦,١٪ للدلتا، ٤٣,٩٪ للصعيد. ولكنه داخلهما مركز، كالعنب أيضا، كأشد ما يكون التركيز. فهناك نواة سائدة سيادة مطلقة في كل منهما. الأولى والكبرى في شمال غرب الدلتا:

الاسكندرية (٤٣,٧٪) والبحيرة (١٢,١٪). الثانية في الفيوم (٤٠,٣٪).

أما الرمان، بالمقابل، فهو والتين طرفا نقيض. فالرمان صعيدي صرف (٩٧,٢٪ من المساحة). وفي الصعيد فإن له «عبا» أو جيبا جامعاً يمتد من المنيا (٥,٦٪) إلى سوهاج (٢٠,٩٪) مستقطباً في أسيوط (٦٢,٧٪) التي تعد بسهولة عاصمة الرمان في مصر - تذكر الرمان المنفلوطي الشهير.

المشمش

والمشمش صعيدي كذلك أكثر مما هو بحيري، ولكن بدرجة أكثر اعتدالا، بنسبة الثلثين - الثلث أو ٦٧,٣٪ - ٣٢,٧٪ على الترتيب. وهنا أيضاً لا يعني كل من الصعيد والدلتا سوى نواة وحيدة مطلقة تماما: الفيوم هنا (٦٦,٢٪ من مساحته القومية)، والقليوبية هناك (٢٩,٦٪)، بمجموع قدره نحو ٩٥,٨٪. والمركز الأساسي في الفيوم هو ابشواي، وفي القليوبية طوخ. وينتشر ري الآبار أي المياه الجوفية في زراعة المشمش حيث تسمى «أرض العمار» تمييزا لها عن ري الترع الذي يسمى في الفيوم «بأرض البياض»، ومن هنا جاء «مشمش العمار».

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
الفيوم	٥٥,٤	الفيوم	٥٥,٠	الفيوم	٦٦,٢
القليوبية	٢٩,٢	القليوبية	٢٦,٨	القليوبية	٢٩,٦
الشرقية	٦,٣	الشرقية	١١,٩	السويس	٢,٤
المجموع	٩٠,٩	المجموع	٩٣,٧	المجموع	٩٨,٢

وكالرمان وعلى عكس التين، فإن هذا التركز العنيف وذلك التوطن الضيق لا هما بالأمر الجديد على المشمش ولا عرفا التغير في الفترة الأخيرة إلا بالكاد. ثمة فقط اتجاه نحو المزيد من التركز، أي اتجاه من التركز العنيف إلى الأعنف. ففي ١٩٥٤ كانت الفيوم والقليوبية تحتكران معاً ٨٤,٦٪ من مساحة المشمش، ولم يكن لثالثتهما

الشرقية سوى ٣,٦٪. ولكن بعد انخفاض طفيف في الأولين في ١٩٥٧، عادا في ١٩٧٥ إلى الزيادة بل وإلى حد الابتلاع سويا (٩٥,٨٪)، بينما انقرضت الشرقية تماما وتركت مكانها الضئيل لمركز جديد ولكنه أشد ضآلة هو السويس (٢,٤٪)، كما يوضح الجدول الآتي عن تطور نسب المساحةالمئوية.

الخوخ والبرقوق

على العكس من المشمش، الخوخ والبرقوق. فكلاهما بحيري بدرجة أكثر أو أقل، وكلاهما أوسع انتشارا في توزيعه الجغرافي، وتوزيعه الجغرافي أجنح إلى شرق ووسط الدلتا بدرجة أكثر أو أقل، كما أن كليهما تعرض لانقلاب جزئي في توزيعه عبر العقود الأخيرة.

الخوخ

فالخوخ يكاد يكون محصول دلتا عملياً،بنسبة تسعة الأعشار أو٨٩,٨٪، مقابل العشر أو ١٠,٢٪ للصعيد. والدقهلية وحدها تكاد تكون نصف الدلتا (٤٦,٢٪ من المساحة القومية) تليها الغربية (١٩,٥٪) فالقليوبية (٧,٣٪)فالمنوفية (٦,٢٪). وفي الخمسينات كانت الفيوم الثالثة وكل من القليوبية والشرقية الرابعة مكررا بينما لم تكن المنوفية شيئا مذكوراً. ولكن الخوخ تدهور في الفيوم والشرقية فحلت محلهما القليوبية والمنوفية.

البرقوق

أما البرقوق فقد كانت البحيرة في ١٩٥٧ تقوده بثلاثة الأعشار (٣٠,١٪)، تليها الجيزة فالقليوبية فالمنوفية كل بنحو نصف البحيرة (± ١٥٪)، وأخيرا الغربية بنصف النصف (٧,٦٪). وكان هؤلاء الخمسة يحتكرون ٨٣,١٪ من أرض البرقوق في البلد، بينما تحتكر الدلتا ٧٨,٥٪.

أما في ١٩٧٥ فقد تبادلت المنوفية والبحيرة المواقع. فبعد أن كانت المنوفية نصف البحيرة وفي المرتبة الرابعة، قفزت إلى الصدارة وقاربت خمسيْ المساحة، بينما انزلقت البحيرة إلى المرتبة الرابعة وإلى أقل من خمس المنوفية. وفيما عدا هذا احتفظت بقية المحافظات الثلاث بمواقعها النسبية وإن

ارتفعت نسبة الجيزة كثيرا من ١٥,٤٪ إلى ٢٨,٨٪. وبينما انخفضت نسبة الدلتا إلى نحو الثلثين أو ٦٩,٤٪، ارتفعت نسبة الخمسة الكبار إلى ٩٣,٦٪، خارجها لا وجود عمليا للبرقوق، كما توضح نسب المساحة المئوية التالية.

١٩٥٧		١٩٧٥	
البحيرة	٣٠,١	المنوفية	٣٨,٢
الجيزة	١٥,٤	الجيزة	٢٨,٨
القليوبية	١٥,١	القليوبية	١٤,٥
المنوفية	١٤,٩	البحيرة	٧,١
الغربية	٧,٩	الغربية	٥,٠
المجموع	٨٣,١	المجموع	٩٣,٦
الدلتا	٧٨,٥	الدلتا	٦٩,٤

التين الشوكي

أخيراً فإن للتين الشوكي ـ النبات الصحراوي الذي يمكن أن يلحق تجاوزاً بفواكه البحر المتوسط ـ وضعاً طرفاً (ولا نقول شائكاً!). فهو يبدو إحصائياً من الفواكه المنصفة تقريباً بين الوجهين: ٥٦,١٪ للدلتا، ٤٣,٩٪ للصعيد، كما أن له نواتين مطلقتين واحدة في كل وجه. غير أن التين الشوكي في الحقيقة هو محصول العاصمة، والعاصمة وحدها، القاهرة الكبرى، بحيث لا يكاد يزرع أو يعرف خارجها. فهناك أولاً نواة القليوبية (٥٣,٢٪ من المساحة القومية)، تقابلها نواة الجيزة (٤١,١٪) بمجموع قدره ٩٤,٣٪ من المساحة القومية.

الفواكه المدارية

هي ثلاثية المانجو ـ الجوافة ـ الموز التي يعتبر انتشارها وتوسعها ظاهرة حديثة نسبياً. وعلى قلة عددها، فالملاحظ أنها من الفواكه كبيرة المساحة نسبياً، فئة ٢٠ ـ ١٠ آلاف فدان. كلها محصول دلتا أساساً بنسبة الثلثين

على الأقل، وذلك رغم أنها ـ للطرافة ـ محاصيل مدارية مناخياً . غير أن التربة هي ضابطها المباشر أو العامل المحدد. وهنا تفترق المجموعة إلى محاصيل تربة طينية ثقيلة ومن ثم أشد ارتباطاً بقلب الدلتا ووسطها كالموز، ومحاصيل تربة رملية خفيفة ومن ثم أشد ارتباطاً بالهوامش والأطراف الصحراوية كالمانجو، بينما تكاد تأتي الجوافة وسطاً بين النقيضين وإن صلحت للتربة الرملية الفقيرة أو لاستصلاحها.

المانجو

المانجو كبراها، وثالثة فواكهنا جميعاً بعد البرتقال والعنب، وتعادل وحدها كلا الجوافة والموز معاً بالتقريب. تتوزع بين الوجهين بنسبة الثلثين ـ الثلث: ٦٨,٢٪ للدلتا، ٣١,٨٪ للصعيد. تسيطر على خريطتها نواة شريطية سائدة في شرق الدلتا تمتد من القنال حتى القليوبية ومرتكزة على الشرقية. فالشرقية بنحو ثلث المساحة هي عاصمة المانجو بجدارة (٢٩,٩٪)، تكملها الاسماعيلية كجناح أيمن بنحو السدس (١٦,٢٪) والقليوبية كجناح أيسر بنحو العشر (٩,٣٪).

وبينما يستأثر شرق الدلتا هكذا بأكثر من نصف منجة البلد على الأقل (٥٥,٤٪ من المساحة القومية)، لا وزن لغرب الدلتا تقريباً حيث تظهر البحيرة بنحو ٧,٤٪ فقط. على أن الجيزة هي ثانية محافظات المانجو بعد الشرقية، بنحو الخمس (٢١,٥٪)، وهي بهذا تمثل معظم منجة الصعيد، كما تعد في الحقيقة امتداداً لشريط شرق الدلتا (أي الاسماعيلية ـ الشرقية ـ القليوبية ـ الجيزة).

متغيرات طفيفة

وخريطة المانجو لم تكد تتغير في خطوطها العريضة في الفترة الأخيرة. ففي ١٩٥٤ كانت الشرقية تقود كالعادة بأقل من النصف قليلاً، تليها الجيزة بالخمس، ثم القليوبية والبحيرة بأقل من العشر لكل، ثم أخيراً الغربية كمجرد زائدة ملحقة. وكان للخمسة نحو تسعة أعشار المساحة القومية.

وفي ١٩٥٧ انخفضت أولوية الشرقية قليلاً وارتفعت نسبة الجيزة قليلاً بينما تبادلت البحيرة والقليوبية المواقع. على أن الطريف كان تراتب نسب الخمسة الكبار بالتنصيف تقريباً على التوالي وفي تناسق حسابي. فكانت الشرقية بالتقريب ضعف الجيزة، والجيزة ضعف البحيرة، وهذه ضعف القليوبية، والأخيرة ضعف الغربية.

أما في ١٩٧٥ فإن انخفاض نسبة وأولوية الشرقية ظاهري فقط يرجع إلى اقتطاع محافظة الاسماعيلية منها. وفيما عدا ذلك فقد ظلت الأوزان النسبية كما كانت تقريباً، إلا أن القليوبية عادت فاستعادت مركزها من البحيرة، كما يوضح هذا الجدول عن نسب المساحة المئوية.

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
الشرقية	٤٧,٢	الشرقية	٤٤,٢	الشرقية	٢٩,٩
الجيزة	٢٠,٢	الجيزة	٢٢,٥	الجيزة	٢١,٥
القليوبية	٩,١	البحيرة	١٠,٤	الاسماعيلية	١٦,٢
البحيرة	٩,٠	القليوبية	٦,٥	القليوبية	٩,٣
الغربية	٣,٨	الغربية	٣,٨	البحيرة	٧,٤
المجموع	٨٩,٣	المجموع	٨٧,٤	المجموع	٨٤,٣

الجوافة

أما الجوافة (١٢,٥٠٠ فدان) فتنحاز تماماً إلى الدلتا بنسبة ٨٥,٦٪، مقابل ١٤,٤٪ فقط للصعيد. غير أنها في الدلتا، بالمقابل، أكثر انتشاراً واتزاناً في توزيعها. فهي تتوزع بين أركان أو رؤوس الدلتا الثلاثة بثلاث نوايا تتراتب تنازلياً. فعلى القمة تأتي نواة شمال غرب الدلتا بتربتها الرملية والخفيفة مستأثرة بنحو الثلث: البحيرة ١٦,٦٪ والاسكندرية ١٦,١٪ والمجموع ٣٢,٧٪. ثم تلي نواة دمياط بنحو الخمس (٢١,٥٪)، ثم أخيراً نواة القليوبية بنحو الثمن (١٢,٧٪). وثلاثتها معاً تقدم ثلثي جوافة البلد (٦٦,٩٪).

وعلى عكس المانجو، يلاحظ أن نمط توزيع الجوافة كان مختلفاً في الخمسينات. ففي ١٩٥٤، ١٩٥٧ كانت الصدارة للبحيرة بأكثر من الثلث (٣٦ - ٣٢٪)، تليها القليوبية بنحو نصفها (١٨ - ١٦٪). وكانت الغربية هي الثالثة حتى ١٩٥٤ وذلك بنحو نصف القليوبية (٩,٤٪)، تليها الجيزة فالشرقية. ولكن في ١٩٥٧ انتزعت الدقهلية ودمياط (١٠٪) مكانة الغربية، التي انزلقت إلى المرتبة الرابعة، بينما احتفظت الشرقية بوضعها السابق.

أما في ١٩٧٥ فقد قفزت دمياط إلى الصدارة ولكن بأولوية محدودة عن ذي قبل (٢١,٥٪) تليها عن كثب كل من البحيرة والاسكندرية (+ ١٦٪). وبالمثل تراجعت القليوبية إلى الرابعة بثمن المساحة (١٢,٧٪)، بينما واصلت الغربية انزلاقها إلى المرتبة الخامسة وبنحو نصف القليوبية (٥,١٪).

على أن اللافت هو تناقص نسبة الخمسة الكبار باطراد من ٧٧,٤٪ إلى ٧٤٪ إلى ٧٢٪ في التواريخ الثلاثة. هذا بينما ازدادت نسبة الدلتا من ٨١,٦٪ في البداية إلى ٨٥,٦٪ في النهاية، على حساب الصعيد بالطبع. والجدول التالي يشير كالعادة إلى النسب المئوية للمساحة في تطورها الحديث.

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
البحيرة	٣٦,٢	البحيرة	٣٢,٢	دمياط	٢١,٥
القليوبية	١٨,٧	القليوبية	١٦,٧	البحيرة	١٦,٦
الغربية	٩,٤	الدقهلية ودمياط	١٠,٠	الاسكندرية	١٦,١
الجيزة	٧,٢	الغربية	٧,٦	القليوبية	١٢,٧
الشرقية	٥,٩	الشرقية	٧,٥	الغربية	٥,١
المجموع	٧٧,٤	المجموع	٧٤,٠	المجموع	٧٢,٠
الدلتا	٨١,٦	الدلتا	٨٠,٦	الدلتا	٨٥,٦

بالمثل، بل بدرجة أكبر، تغيرت خريطة الموز الحديثة التي تغطي الآن ١١,٥٥٣ فداناً. فحتى الخمسينات كان هناك بحسب أرقام ١٩٥٤، ١٩٥٧ نمط شبه ثابت ومحدد التقاطيع. ففي الصدارة تأتي المنوفية، ± ٢٣٪، تليها على التناوب كل من البحيرة والقليوبية اللتان تبادلتا المواقع وتقع كلتاهما في حدود ٢١ ـ ١٨٪. ثم تلي على الترتيب الجيزة فالغربية في حدود ١٥ ـ ١٣٪ للأولى، ١٣ ـ ٩٪ للثانية. وكان هؤلاء الخمسة يحتكرون أكثر من ٨٧٪ من كل مساحة الموز في القطر، الذي كان بالضرورة والامتياز محصول دلتا أساساً وصعيد في الدرجة الخامسة، أو بنسبة ٨٠ ـ ٢٠٪ في المتوسط.

وفي هذا الاطار الاحصائي كان للموز نطاقان أساسيان في الدلتا كل منهما يتركز على إحدى المدينتين العاصمتين الاسكندرية والقاهرة. الأصغر عرضي في الشمال يجمع البحيرة (١٨ ـ ١٩٪) والغربية (١٣ ـ ٩٪)، بمجموع قدره ٣٢ ـ ٢٨٪ في المتوسط. النطاق الأكبر دائري يجمع رأس الدلتا والصعيد مستقطباً حول القاهرة، ويضم المنوفية (± ٢٣٪) والقليوبية (٢٢ ـ ١٨٪) والجيزة (١٥ ـ ١٣٪)، بمجموع قدره ٥٥ ـ ٦٠٪ من المساحة القومية، أي أكثر من نصفها وضعف النطاق الشمالي.

ثوابت ومتغيرات

جزئياً، ولكن بعمق، تغير هذا النمط الآن، كما تشير خريطة ١٩٧٥. فمن ناحية، ما تزال المنوفية والقليوبية والبحيرة هي الثالوث القائد، إلا أن وزنهم قد خف قليلاً أو كثيراً. ثم محل الجيزة حلت الدقهلية، وخلفت قنا الغربية. أخطر من ذلك أن حل محل التركز الفائق السابق اتجاه نحو الانتشار والتوسع الجغرافي والاحصائي المعتدل. فبعد ٨٩٪ من المساحة، لم يعد للخمسة الكبار سوى ٦٤٪، بينما اتجه التقسيم بين الصعيد والدلتا من معادلة الخمس ـ أربعة الأخماس إلى معادلة الثلث ـ الثلثين الشائعة. معنى هذا كله أن الموز زحف حثيثاً وبعيداً نحو

الجنوب، فخفت قبضة الدلتا عموماً ورأسها خصوصاً من ناحية وانطلق الموز إلى الصعيد من الناحية الأخرى.

وكنتيجة لهذا التحرك تحوّر نطاقا الدلتا مثلما خف وزنهما. فأصبح نطاق الشمال مسحوباً يمتد من البحيرة (١٠,٣٪) عبر الغربية (٦,٧٪) إلى الدقهلية (٨,٩٪)، بمجموع قدره الربع (٢٥,٩٪). أما نطاق الجنوب فقد تحول بعد بتر الجيزة إلى قاطع قصير يجمع المنوفية (٢٠,٣٪) والقليوبية (١٦,٢٪) ، بمجموع أكثر من الثلث (٣٦,٥٪). بالمثل في الصعيد، ولكن على مقياس متواضع، بزغت منطقتان أكثر تكافؤاً كما يمثلان معاً نصف موز الصعيد: قنا (٨,٢٪) ثم أسيوط (٨,١٪).

١٩٥٤		١٩٥٧		١٩٧٥	
المنوفية	٢٣,٣	المنوفية	٢٢,٩	المنوفية	٢٠,٣
البحيرة	١٩,٢	القليوبية	٢١,٧	القليوبية	١٦,٢
القليوبية	١٨,٣	البحيرة	١٨,٧	البحيرة	١٠,٣
الجيزة	١٣,٦	الجيزة	١٥,٤	الدقهلية	٨,٩
الغربية	١٢,٩	الغربية	٩,١	قنا	٨,٢
المجموع	٨٧,٣	المجموع	٨٧,٨	المجموع	٦٣,٩
الدلتا	٨١,٨	الدلتا	٨٠,٥	الدلتا	٦٤,٤
الصعيد	١٨,٢	الصعيد	١٩,٥	الصعيد	٣٥,٦

الزحف جنوباً

في غمرة هذه المتغيرات، لن نخطىء مع ذلك الثوابت الجغرافية الأساسية. فالموز المداري الحار، كما يتطلب الحرارة المرتفعة، يتطلب الرطوبة العالية والجو البخاري الكثيف المشبع، ولكن أيضاً الصرف الهوائي المتجدد. وكما يتطلب التربة السوداء الثقيلة العميقة الخصبة الغنية، يتطلب الصرف الجيد. من هنا كان قلب الدلتا العميق بتربته الطينية الثقيلة بصفة عامة، ونطاقات أراضي الجزاير والسواحل منها بصفة خاصة،

وهي المعرضة أيضا لنسيم النهر مباشرة، هي البيئة الطبيعية للموز.

وهذا بالدقة ما يفسر بروز المنوفية والقليوبية والجيزة والبحيرة، كما يفسر المتناقضة الظاهرية من تركز هذا المحصول الاستوائي جدا في دلتانا دون الصعيد الذي يبدو بحرارته صوبة طبيعية جاهزة لاستقباله. ومن هذه الزاوية، فلعل هجرة الموز مؤخراً إلى أعماق الصعيد الحارة في قنا وأسيوط هجرة منطقية أكثر أو أكثر اتساقاً مع منطق الجغرافيا.

الفواكه المعتدلة الباردة

مشكلة التأقلم

هي ثنائي التفاح والكمثرى فقط. وكلاهما يعاني بوضوح من مشكلة التأقلم والتلاؤم المناخي، مما ينعكس على محصوله كما وكيفا: مساحة ضئيلة، ونوعية متواضعة. ولقد نتوقعهما معاً على الطريق نحو القطب الشمالي الأقل حرارة من مصر، لكن المثير او الثوري أنهما يفترقان جغرافيا كل على طريق تقريباً. فهما يختلفان في موقع القطب الشمالي أو النواة النووية في توزيعهما، كما يختلفان في مدى عمق الحد الجنوبي الأقصى لزراعتهما.

الكمثرى

فالكمثرى، وهي كبراهما مساحة (٥٨٣٢ فداناً)، فاكهة دلتا صرفة تقريباً، بنسبة ٩٣,٢٪، وحتى في الصعيد فإنها تقتصر على الفيوم. نواتها الطاغية في شمال غرب الدلتا، وهي البحيرة التي تستقطب الثلثين وحدها (٦٥,٨٪)، تلحق بها الاسكندرية (٤,١٪). وإلى الشرق وإلى الجنوب تنتثر بضع نويات ثانوية: الغربية (٨,٥٪)، الدقهلية (٤,٤٪)، كفر الشيخ (٣,٩٪)، المنوفية (٢,٧٪).

التفاح

أما التفاح فيعود إلى معادلة الثلثين - الثلث: الدلتا ٦٣,٢٪، الصعيد ٣٦,٨٪. ثم هو أقل تركزاً أو قل تركزه أوسع انتشاراً. فقطبه الشمالي ينحرف إلى الغربية (٤٢,٣٪) حيث تعد النواة الكبرى ولكن باعتدال نوعاً. ثم عن شمال البحيرة (٩,٤٪)، وعن يمين المنوفية

(٣,٥٪). في الصعيد، الصدارة للجيزة (١٥,٦٪) التي تعد بذلك ثانية محافظات التفاح بعد الغربية، تليها على قدم المساواة كل من الفيوم وأسيوط (٩,١٪ كلٍ).

وهنا نستطيع أن نرى كيف أن أسيوط هي الحد الجنوبي الأقصى للتفاح في مصر، فيما تعد الفيوم الحد الجنوبي للكمثرى. ولا شك أن تفاح أسيوط، غير بعيد عن مدار السرطان، تجربة تأقلمية طريفة مناخياً.

الفصل الحادي عشر

أقاليم الخضروات والفواكه الجغرافية

الهيكل الاقليمي

هذه الدراسة المحصولية الأصولية التفصيلية السابقة للخضروات والفواكه، لنا الآن أن نحاول تجميع عناصرها وتركيبها اقليمياً في مناطق جغرافية محددة. وهنا يتعين علينا أن نميز ابتداء بين نوعين من المناطق: مناطق مجمعة أو مجمعات بستانية مركبة، ومناطق منفردة بسيطة قائمة بذاتها. والأولى بالطبع هي المناطق الرئيسية، وتعد بحكم تركزها وتكدسها وتجاورها من مناطق الدرجة الأولى جميعا. غير أن الثانية ليست ثانوية بالضرورة، فهي تتنوع وتتراتب بين مناطق الدرجة الأولى والثانية والثالثة، وإنما يعمل معظمها على أساس الكفاية الذاتية أو المحلية فقط[1].

وهناك ثلاث مناطق رئيسية تفرض، ولا نقول تقترح، نفسها هي منطقة القاهرة الكبرى فالاسكندرية الكبرى فشرق الدلتا. ثم هناك سبع مناطق منفردة ترشح نفسها كنويات ثانوية أو بينية. الفيوم أولاها وعلى رأسها، ولولا شدة بعدها وانفصالها لجاز ضمها إلى منطقة القاهرة الكبرى. تلي كل من الغربية وكفر الشيخ ودمياط كنوية منفصلة وإن كان من الممكن اعتبارها معاً منطقة متصلة وإن مخلخلة وخفيفة من الدرجة

(١) G. Hamdan, Evolution of irrigation agriculture in Egypt, in: A history of land use in arid regions, ed. L. Dudley Stamp, Unesco., Paris, 1961, p. 170- 5

الثانية تغطي شمال الدلتا. أما في الصعيد فإن المنيا نوية بارزة، تليها بني سويف فأسيوط، ويمكن جمعها معاً هي الأخرى في منطقة متصلة واهية مماثلة تغطي وسط الصعيد.

الأقاليم الرئيسية

على أن ثلاثية المناطق الرئيسية، بحسبانها أركان الزراعة، تحتاج إلى نظرة جامعة تمهيدية. فواضح أن منطقة القاهرة هي رأس الدلتا والصعيد معاً، وأن منطقة الاسكندرية هي غرب الدلتا ورأسه، بينما أن منطقة شرق الدلتا هي تخومها الصحراوية المتداخلة مع منطقة القنال. فالمناطق الثلاث تقع جغرافيا على أطراف ورؤوس الدلتا الثلاثة، وكلها بهذه الوضعية تجمع بدرجات متفاوتة بين الأرض السوداء في القلب والصفراء على الأطراف. ولهذا تجمع بين شتى أنواع وأصناف الخضر والفاكهة مما يشترط هذه التربة أو تلك.

أما وزنا فإن لمنطقة القاهرة أكثر من ربع مساحة الخضر والفاكهة في مصر عموماً، ولمنطقة الاسكندرية أقل من الربع، بينما تكتفي منطقة شرق الدلتا بأقل من الخمس. والمنطقتان الأوليان العاصميتان بهذا تجمعان معاً نصف مساحة الخضر والفاكهة القومية جميعا، بينما تحتكر المناطق الثلاث مجتمعة نحو ثلثيها.

بين الدلتا والصعيد

ولما كانت الدلتا بالقياس إلى الصعيد تستأثر بنحو ثلثي المساحة القومية في الخضروات وثلاثة الأرباع في الفواكه، فإن حصتها لا تبتعد كثيراً عن مجموع حصص تلك المناطق الرئيسية الثلاث. والواقع أن هذه الأخيرة إنما تمثل السواد الأعظم من الدلتا في هذا الصدد، بينما أن الدلتا عمليا ليست بدورها إلا تلك المناطق الثلاث إلى حد بعيد، ولا تفعل المناطق المنفردة الصغيرة سوى أن تملأ الفراغات الشاسعة بينها.

بالمقابل، فإن الصعيد يخلو من نوايا أو مناطق رئيسية، فيما عدا أنه يشارك في نواة القاهرة الكبرى بفلقة الجيزة، كما قد تلحق بها الفيوم وإن

كانت هذه تخدم مناطق أخرى غير القاهرة خاصة الصعيد الأوسط. والواقع أن الصعيد، حيث يعني الأمر الخضروات والفواكه، يكاد بنصيبه المتواضع يعني في معظمه الجيزة والفيوم. وفيما عدا هذا فقد تنقطه بضع نويات أو بقع ثانوية في جذعه الأساسي خاصة حول المنيا وبني سويف وأسيوط. أما ابتداء من سوهاج حتى أسوان فإن وزن وكثافة المحاصيل البستانية تصل إلى حدها الأدنى في الوادي جميعاً، بل وتقل باطراد وانتظام كلما اتجهنا جنوباً.

صورة رقمية

وكصورة أو مقدمة احصائية عامة، يحدد الجدول الآتي المناطق الرئيسية الثلاث بحسب نسبها المئوية من المساحة القومية (م ل ق). ثم يزيده الجدول الثاني تفصيلاً بتحليله تلك المناطق إلى محافظاتها المكوّنة على أساس النسب المئوية من كلا المساحة القومية السابقة نفسها (م ل ق) ومساحة المحافظة المحصولية (م ح ل)، وذلك سنة ١٩٧٥. هذا مع ملاحظة أن مفهوم المحاصيل البستانية أي الخضروات والفواكه يشمل دائماً وفي جميع الحالات البطاطس والمقات، وأن أساس التصنيف والتقسيم في كل أقاليمنا سيكون «الميزان البستاني» أي نسبة مساحة الفواكه (شاملة المقات) إلى مساحة الخضروات (شاملة البطاطس). وهذا في ذاته يكشف لنا ابتداء عن مناطق خضروات وعن أخرى تسودها الفواكه.

المنطقة	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكه
القاهرة الكبرى	٢٧,٤	٣٩,٦	١٤,٤	٢٨,٢
الاسكندرية الكبرى	٢١,٠	٣٢,١	٣٤,٢	٢٣,٤
شرق الدلتا	٢٠,٢	٦,٢	١٦,٦	١٨,١
المجموع	٦٨,٦	٧٧,٩	٦٥,٢	٦٩,٧

المنطقة	المحافظة	الخضروات		البطاطس		المقات		الفواكه	
		م ح ل	م ل ق	م ح ل	م ل ق	م ح ل	م ل ق	م ح ل	م ل ق
القاهرة الكبرى	المنوفية	٤,٤	٤,٨	٢,٩	١٩,٨	٠,٩	٣,٧	٣,٩	٩,٠
	القليوبية	١٥,٤	٩,٢	٠,٧	٢,٥	٠,٩	٢,٠	١٠,١	١٣,١
	الجيزة	٢٢,٤	١٣,٤	٤,٦	١٧,٣	٣,٩	٨,٧	٤,٧	٦,١
الاسكندرية الكبرى	الاسكندرية	٢١,٢	٣,٦	٢,٤	٢,٦	٥,٤	٣,٤	١٥,٧	٥,٨
	البحيرة	٧,٦	١٧,٤	٢,٠	٢٩,٥	٣,٦	٣٠,٨	٣,٥	١٧,٦
شرق الدلتا	الدقهلية	٢,٨	٦,٠	٠,٤	٥,٦	٠,٥	٤,٤	٠,٩	٤,١
	الشرقية	٦,٠	١٢,٧	صفر	٠,٦	٠,٩	٦,٧	٢,٥	١١,٦
	الإسماعيلية	٧,٨	١,٢	صفر	صفر	٨,٧	٥,٣	٦,٧	٢,٣

منطقة القاهرة الكبرى

النواة الأم ومركز الثقل

هذه بالطبع هي النواة النووية بين النوايا الثلاث. ترسم شبه دائرة كاملة ذات ثلاث فلقات أساسية هي الجيزة والقليوبية والمنوفية. مجموع مساحة الخضروات والفواكه بها يبلغ ٣١٣,٧٦٠ فداناً، أي نحو ثلث مليون فدان، تمثل ٢٢,٣٪ من المساحة المحصولية للمحافظات الثلاث أي أقل قليلاً من الربع، أو ٢٦,٨٪ من مساحة الخضروات والفواكه في مصر جميعاً، أي أكثر قليلاً من الربع. القاهرة الكبرى، يعني، هي وحدها ربع مصر من حيث المحاصيل البستانية، وربع القاهرة الكبرى إلا قليلا هو بدوره محاصيل بستانية فقط. وهي بهذا أكبر حديقة فاكهة ومزرعة خضر منفردة في البلد. إن منطقة خضروات وفواكه العاصمة هي عاصمة الخضروات والفواكه في مصر.

وذلك ما يتناسب بالطبع، أو أقل ما يمكن أن يتناسب بالأحرى، مع وضع العاصمة وحجمها. نقول أقل ما يمكن، لأنه دون التناسب الكامل والطردي في الحقيقة. ذلك أن المنطقة على ضخامتها لا تزيد كثيراً جداً، لا إطلاقاً ولا نسبةً، عن منطقة الاسكندرية الكبرى رغم فارق الحجم الجسيم بين عدد سكان المدينتين. ولعل هذا يرجع إلى، أو يعني، أن منطقة القاهرة الكبرى قد بلغت أقصى حدود وأبعاد إمكانيات التوسع في الخضروات والفواكه توسعاً اقتصادياً، أي بلغت نقطة التشبع.

وعلى أية حال فإنه يقيناً يعني أنها لا تكفي نفسها بنفسها، ومن ثم تستكمل حاجتها بالاستيراد من مناطق القطر الأخرى بما في ذلك منطقة الاسكندرية نفسها. بل ويبدو أن هذا الوضع ليس جديداً أو حديثاً وإنما قديم قدم العصور الوسطى ذاتها على الأقل. ففي كتابات المؤرخين العرب إشارات عديدة إلى أن القليوبية وغيرها من حدائق القاهرة لم تكن لتكفي العاصمة تماماً، فكانت تستكمل تموينها من الخضر والفاكهة بالزوارق من منطقة الاسكندرية بالذات.

الوزن والميزان البستاني

الميزان البستاني

من الناحية النوعية، تمتاز المنطقة عامة بميزان بستاني منخفض نوعاً، نحو ٥٢,٥٪، بمعنى أن مساحة الفواكه بها تبلغ نحو نصف مساحة

المحافظة	الخضروات + البطاطس	الفواكه + المقات	المجموع الكلي بالفدان	م ح ل	م ل ق
الجيزة	١٠٠,٠٦٦	٣٢,٠١٩	١٣٢,٠٨٥	٣٥,٧	١١,٣
القليوبية	٥٩,٤١٠	٤٠,٥٥٠	٩٩,٩٦٠	٢٦,٩	٨,٥
المنوفية	٤٩,٥٨٢	٣٢,٠٣٣	٨١,٧١٥	١٢,٣	٧,٠
المجموع	١٩٩,٠٥٨	١٠٤,٦٠٢	٣١٣,٧٦٠	٢٢,٣	٢٦,٨

الخضروات، أو أن التقسيم بينهما يتم بنسبة الثلثين-الثلث، وإن كانت الفروق الداخلية لا تقل أهمية ومغزى. والواقع أن تلك النسبة تعد أقل من قيمة الميزان البستاني القومي العام البالغ ٦٢,٧٪، كما تعد أقل نظيراتها بين ثلاثية المناطق البستانية الرئيسية في مصر. وإذا كان هذا يعني أن منطقة العاصمة هي منطقة خضروات أولاً ثم منطقة فواكه بعد ذلك فقط، فإنه لا يعني أي شيء سالب عن مستوى المعيشة، وإنما يؤكد قانون القرب الجغرافي المباشر بين المدينة وحقل خضرواتها بالمقارنة إلى حديقة فواكهها التي يمكن أن تكون أكثر بعداً أو تطوحاً.

الوزن البستاني

بحسب المساحة الحقيقية والنسبية، ترتيب المحافظات الثلاث المكونة هو تنازلياً الجيزة فالقليوبية فالمنوفية. فللجيزة ١٣٢,٠٨٥ فداناً، تمثل ٣٥,٧٪ من المساحة المحصولية للمحافظة برمتها أي أكثر من ثلثها، ونحو ١١,٣٪ من مساحة الخضروات والفواكه بمصر جميعاً أي أكثر من عشرها. ثم تلي القليوبية بنحو ٩٩,٩٦٠ فداناً، بنسبة ٢٦,٩٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أي أن أكثر من ربع زراعة القليوبية هي خضروات وفواكه، تمثل أيضاً ٨,٥٪ من مساحة خضروات وفواكه القطر. وأخيراً تأتي المنوفية بنحو ٨١,٧١٥ فداناً، تعادل ١٢,٣٪ من مساحة المحافظة المحصولية أي الثمن، ونحو ٧٪ من خضر وفواكه القطر.

وواضح من هذا أن القليوبية رغم شهرتها التاريخية قد تخلت عن مكانتها للجيزة، التي يمكن من ثم أن تعد الآن بمثابة حديقة القاهرة الكبرى أو «الأمامية»، حيث القليوبية الوسطى أو «الجانبية»، والمنوفية الصغرى أو «الخلفية».

التخصصات المحلية

الجيزة

على أن هناك تخصصات داخلية هامة بين فلقات المنطقة الثلاث. فالجيزة إنما تقود وتتفوق في الخضروات، فهي حقل خضر أساساً، وحديقة فاكهة في الدرجة الثانية فقط، بل الثالثة ربما: نحو ١٠٠ ألف فدان مقابل

٣٢ ألفاً على الترتيب، بميزان بستاني قدره ٣١,٩٪، وهي قيمة من أخفض ما في محافظات مصر جميعاً وتناهز نصف قيمة الميزان القومي العام. أي أن مساحة الفواكه بها ثلث مساحة الخضروات، أو أن الأخيرة ثلاثة أمثال الأولى. بل إن المنوفية التي تقل كثيراً في مساحة المحاصيل البستانية، تتعادل مع الجيزة في مساحة الفواكه، نحو ٣٢ ألف فدان.

على أن الخضروات بهذه المساحة في الجيزة تعادل وحدها ١٣,٤٪ من مساحة الخضروات في مصر، ونحو ٢٧,١٪ من المساحة المحصولية للمحافظة نفسها أي أكثر من الربع، وهي نسبة لا مثيل لها في أي محافظة أخرى سوى الاسكندرية الضئيلة الأبعاد وتعد أضعاف المتوسط القومي العام. وإنما تكرس الجيزة نفسها للخضروات خاصة بفضل القرب الأوضح من القاهرة، ثم أساساً لوفرة أراضي الجزاير والسواحل بها بحسبانها بداية (أو نهاية) الوادي والسهل الفيضي، تلك الأراضي التي تعد بيئة مثالية لمعظم أصناف الخضر.

القليوبية

أما القليوبية فهي التي تقود في الفواكه: نحو ٤٠ ألف فدان مقابل ٣٢ ألفاً لكل من الجيزة أو المنوفية. وهذا يعادل عشر مساحة المحافظة المحصولية كلها (١٠,٩٪)، وهي نسبة لا تفوقها سوى الاسكندرية الضئيلة المساحة مرة أخرى، كما أنه يعادل أكثر من ثمن مساحة الفواكه القومية كلها (١٣,٥٪)، وهي بدورها نسبة لا تفوقها سوى البحيرة في كل مصر وتعادل أيضاً أضعاف المتوسط القومي العام.

ومن الواضح في النهاية أن القليوبية، وقد كررنا شهرتها التاريخية، هي أكثر فلقات المنطقة توجهاً نحو الفواكه. فالميزان البستاني بها هو أعلاها، ٦٨,٢٪، وإن لم يزد إلا قليلاً في الواقع عن الميزان القومي العام. وهذا كله يتفق مع شهرة القليوبية العريقة منذ العصور الوسطى كبستان مصر الأول والأعظم، تلك الشهرة التي تدين بها لا شك للصرف الجيد والتربة المفككة المرتبطين بدورهما بكنتورها المرتفع وتخومها الصحراوية على التوالي.

على أنه لا الجيزة في الخضروات، ولا القليوبية في الفواكه، هي أولى محافظات مصر في هذا الصدد كما لمحنا وألمحنا. فهذا المركز تنتزعه الآن البحيرة في المنطقة البستانية الثانية وإن تكن الصغرى، منطقة الاسكندرية الكبرى. بل إنه ليبدو، بالنسبة للقليوبية، أن موقفها في الفواكه يزداد صعوبة باطراد ليس فقط بظهور مراكز منافسة جديدة في المحافظات الأخرى، ولكن أيضاً بمشاكل الآفات محلياً ثم تطور استغلال الأرض داخلياً. فكثيرة هي الأمثلة على تقلص أنواع معينة من الفواكه بها في العقود الأخيرة.

الموالح مثلا كانت تقليديا على جانب كبير من الأهمية في مركزي طوخ وقليوب حيث التربة ملائمة والخبرة المكتسبة موفورة. ولكن رقعة الموالح في طوخ راحت تنكمش من الشرق إلى الغرب حتى اقتصرت في النهاية على القطاع الغربي وحده. وفي قليوب أدى انتشار الري الدائم بعد تقوية طلمبات أبو المنجا إلى رفع مستوى المياه الجوفية، مما أصاب المحصول بالآفات فأخذت زراعته تنحسر من الجنوب حتى اقتصرت على الشمال، بينما تحول الجنوب إلى الخضروات ومنتجات الألبان. وبالمثل اختفى التين البرشومي الشهير من برشوم تحت ضغط الآفات من قبل وورثته محاصيل الحقل والحبوب وفواكه أخرى، بينما هاجر هو شمالا إلى مواطن جديدة. ويبدو أن جنوب القليوبية بعامة يتحول تدريجيا وفي صمت من اقتصاد فواكه إلى اقتصاد خضروات وألبان، أي إلى نمط الجيزة نوعا، وذلك على الأقل تحت تأثير عامل القرب الجغرافي من السوق الكبرى القاهرة.

المنوفية

وسطا بين الجيزة الخضرية والقليوبية الفاكهية، تأتي المنوفية آخرا وأخيرا. فكما هي أقل الثلاث في المساحة البستانية الحقيقية والنسبية، فإنها أقربهم إلى الزراعة التقليدية. فمساحتها البستانية البالغة ٨٢ ألف فدان تعد أقل من ثلثي مثيلتها في الجيزة، بينما أن نسبتها من مساحة المحافظة المحصولية البالغة ١١,٥٪ لا تزيد إلا قليلا عن ثلث نظيرتها في الجيزة. وأخيرا فإن الميزان البستاني بها والبالغ ٦٤,٦٪ هو أقربهم إلى المعدل القومي.

قائمة الأولويات

بغض النظر عن التخصصات النوعية والتباينات الداخلية، فبديهي داخل هذا الاطار العام القائد أن تحتكر منطقة القاهرة الأولوية المطلقة وأحيانا الساحقة في كثير إن لم يكن أكثر أصناف الخضروات وأنواع الفواكه بالتفصيل والتحديد، وإن كان الملاحظ أن هذا لا يشمل أكبر وأخطر الأصناف مساحة كالطماطم والبطاطس والبرتقال والبطيخ. وعلى الأكثر فإن المنطقة في البطاطس وحده تظفر بالمركز الثاني بعد البحيرة، وذلك بفضل المنوفية التي تمثل خمس مساحة المحصول في مصر (١٩,٨٪). ولكن فيما عدا هذا، فيندر أن تخرج الأولوية في معظم أصناف الخضروات من يد إحدى محافظات المنطقة الثلاث.

المرتبة الأولى

فالجيزة عادة أو غالبا تتصدر مصر في الكوسة والباذنجان والفاصوليا الخضراء واللوبيا الخضراء والبسلة الخضراء والبامية والملوخية والسبانخ، بل وحتى في أمثال الخس والبقدونس والفجل والجرجير. وقلما تفقد الجيزة هذا الموقع، وإن فعلت فعادة للقليوبية، فإن لم تفعل جاءت القليوبية الثانية بعدها والمنوفية الثالثة. بالمقابل، تسود القليوبية عادة في الكرنب والقرنبيط والجزر واللفت. وفي المقات تعود الجيزة لتحتل الصدارة في مصر في الشمام بالذات، حيث تساوي وحدها خمسيْ البلد (٤١,٩٪ من المساحة القومية). وفي الخيار تأتي المنوفية الثانية بعد البحيرة (١٤,٣٪).

أما في الموالح فإنها القليوبية هي التي تقود مصر بسهولة في اليوسفي (٢٠,٦٪)، كما تحتكر عمليا مع مساهمة من الجيزة و/ أو المنوفية كل إنتاج الموالح الصغرى من الليمون الحلو والأضاليا والنارنج والجريب فروت. غير أن القليوبية، التي كانت الأولى بلا منازع لتاريخ بالغ الطول، تترك المرتبة الأولى في البرتقال بالذات للبحيرة وتكتفي حاليا بالمرتبة الثانية (١٧,٥٪). وبالمثل في المشمش، فبعد أن كانت القليوبية أيضا القائدة تقليديا حتى وقت قريب، فقدت أولويتها مؤخرا للفيوم لتقنع بالمرتبة الثانية بنحو ثلث

المساحة أو الانتاج القومي (٦ , ٢٩٪).

على أن الصدارة المطلقة تعود إلى المنطقة في الموز والبرقوق. ففي كليهما تأتي المنوفية الأولى في القطر والقليوبية الثانية. ففي الموز تسهم المنوفية بخمس المساحة (٣ , ٢٠٪) والقليوبية بنحو السدس (٢ , ١٦٪)، والاثنتان معاً بأكثر من الثلث (٥ , ٣٦٪). وفي البرقوق تسهم المنوفية بأكثر من ثلث المساحة (٢ , ٣٨٪)، والقليوبية بأكثر من الثمن (٥ , ١٤٪)، والاثنتان معاً بأكثر من نصف مصر (٧ , ٥٢٪).

المرتبة الثانية

وعلى مستوى المرتبة الثانية، تظهر الجيزة في كل من المانجو والتفاح. فهي في المانجو الثانية بعد الشرقية بخمس المساحة (٥ , ٢١٪)، وفي التفاح الثانية بعد الغربية بنحو السدس (٦ , ١٥٪). وأخيرا فكما أن التين سكندري كله تقريبا، فإن التين الشوكي قاهري كله إطلاقا. فللقليوبية الصدارة بأكثر من نصف مساحته (٢ , ٥٣٪)، وللجيزة المرتبة الثانية والأخيرة عمليا بأكثر من الخمسين (١ , ٤١٪)، بمجموع قدره ٣ , ٩٤٪.

منطقة الاسكندرية الكبرى

المحافظة	الخضر	البطاطس	المقات	الفواكه	المجموع الكلي		
					بالفدان	م ح ل	م ل ق
البحيرة	١٠٧,٩٣٨	٢٩,٠٥٠	٥٠,٩٢٠	٥٠,٣٣٦	٢٣٨,٢٤٤	١٦,٧	٢٠,٤
الاسكندرية	٢٢,٣٢٩	٢,٥٨٠	٥,٧١٥	١٦,٧٣١	٤٧,٣٥٥	٤٤,٩	٤,١
المجموع	١٣٠,٢٦٧	١٣٠,٦٣٠	٥٦,٦٣٥	٦٧,٠٦٧	٢٨٥,٥٩٩	١٨,٧	٢٤,٥

الوزن النسبي

تشمل محافظتي البحيرة والاسكندرية. شكلها نصف دائري تقريبا، بعكس منطقة القاهرة شبه الدائرية، لا لشيء سوى ارتكازها على ساحل البحر، أي بحكم الجغرافيا. غير أنها لا تقل كثيرا في أبعادها ووزنها عن

المنطقة الأولى، بل تعد بحق منافسا خطيرا لها إلى حد الندية تقريبا، فضلا عن أنها تفوقها في كثير من الجوانب الهامشية والخطوط الثانوية كالمقات وفواكه البحر المتوسط التقليدية. ومن هنا فإن حجمها البستاني والانتاجي هو بالضرورة، وعلى عكس منطقة القاهرة، أكبر بكثير جدا مما يتناسب مع حجم وحاجة مدينتها النواة وهي الاسكندرية، وبالتالي تصدر الكثير جدا من إنتاجها إلى القاهرة الكبرى بصفة أساسية.

المجموع الكلي للمساحة البستانية هو ٢٨٥,٥٩٩ فدانا (مقابل ٣١٣,٧٦٠ للقاهرة)، أو ٢٤,٥٪ من كل مساحة المحاصيل البستانية في مصر أي الربع (مقابل ٢٦,٨٪ للقاهرة). ولكن رغم أن المساحة الكلية لمحافظتيها أقل بكثير من تلك التي لمحافظات القاهرة الثلاث، فإن درجة التخصص في المحاصيل البستانية والتوجه إليها، أي كثافتها، لا تختلف كثيراً وتقع في حدود الخمس تقريبا. فنسبتها من المساحة المحصولية للمنطقة عموما هو ١٨,٧٪ (مقابل ٢٢,٣٪). غير أن المنطقة تختلف عن منطقة القاهرة في نسبة الفواكه إلى الخضروات. فالميزان البستاني هنا ٧٦,٣٪، مقابل ٥٢,٥٪ في القاهرة، ٦٠,٨٪ في منطقة شرق الدلتا. فهي أعلى المناطق الثلاث توجها نحو الفواكه بخاصة.

التخصصات الداخلية

البحيرة كإقليم ريف شاسع وزراعة هي بالطبع صلب المنطقة ونواتها، نحو أربعة أخماسها مساحة وإنتاجاً. أما الاسكندرية كمحافظة مدن فمحدودة لا تزيد عن خمسها تقريباً، فهي امتداد تكميلي. فللأولى ٢٠,٤٪ من كل مساحة الخضروات والفواكه بمصر، مقابل ٤,١٪ فقط للثانية. هذا رغم أن البحيرة بالطبع هي زراعيا واقتصاديا التابع والاسكندرية المتبوع. فإنما البحيرة بلا نزاع ولا منازع تقريبا حقل خضروات وفواكه الاسكندرية الأساسي وإن لم يكن الوحيد، أو التابع وإن نازعتها فيه القاهرة. إنها حديقة الاسكندرية الخاصة أو الخلفية إلى حد بعيد. والواقع أنه كان بين المحافظتين تداخل جزئي في الرقعة قبل التقسيم الاداري الراهن، غير أنه في كل الأحوال فلا انفصال لهما من

وجهة زراعة المحاصيل البستانية أكثر مما ينفصل الاقليم عن مدينته.

الاسكندرية

بالمقابل والموازاة، تختلف المحافظتان من حيث الكثافة والطابع. فالاسكندرية كمحافظة مدن درجة تخصصها وتكرسها للمحاصيل البستانية أكبر بكثير من البحيرة، كما أن طابعها فاكهي أكثر بالضرورة. فبينما تبلغ نسبة المحاصيل البستانية من المساحة المحصولية للمحافظة مستوى مألوفا في حالة البحيرة، يقل عما تعرفه الجيزة والقليوبية في منطقة القاهرة الكبرى، فإنها تسجل في محافظة الاسكندرية مستوى لا نظير له في مصر جميعا. فهي في البحيرة ١٦,٧٪، مقابل ٤٤,٩٪ في الاسكندرية (قارن ٣٥,٧٪ في الجيزة، ٢٦,٣٪ في القليوبية).

كثافة المحاصيل البستانية في الاسكندرية إذن هي أكثر من ضعفها في البحيرة، أو قل إن نصف محاصيل الاسكندرية تقريبا محاصيل بستانية فقط. وصحيح أن هذا التكثف يرجع بطبيعة الحال إلى مجرد ضآلة رقعة المحافظة عموماً وككل، ولكن تظل الحقيقة هي أن الاسكندرية ولو نسبيا فقط هي أولى محافظات مصر جميعا توجها نحو الخضروات والفواكه، لا سيما الأخيرة بالذات. إنها أكثف حديقة بستانية منفردة في مصر، وإن كانت من أصغر الحدائق، بل إنها ليست الأولى إلا لأنها بالدقة الثانية.

هذا وبينما تبلغ نسبة الخضروات من المساحة المحصولية للمحافظة ٨,٥٪ في البحيرة، فإنها تصل إلى ٢١,٢٪ في الاسكندرية. أما نسبة الفواكه فتبلغ ٤٪ مقابل ١٥,٨٪ على الترتيب، والأخيرة هي أعلى ما في مصر ولا تدانيها على بعد سوى القليوبية (٩,٦٪). وبصيغة أخرى، بينما تبلغ نسبة مساحة الفواكه إلى الخضروات، أي الميزان البستاني، نحو ٧٣,٩٪ في البحيرة، فإنها ترتفع إلى ٩٨,٩٪ في الاسكندرية، وهي من أعلى مستويات الميزان في مصر.

البحيرة

على أن وزن البحيرة الحقيقي وقوة دورها إنما تبدو بالمقارنة مع منطقة القاهرة. فلئن كانت الأخيرة ككل تتفوق على منطقة الاسكندرية ككل،

فما ذاك إلا لأنها تتألف من ٣ محافظات مقابل محافظة واحدة عمليا هي البحيرة. أما على حدة، فإن البحيرة تتفوق على أي من محافظات القاهرة الثلاث خارج كل مقارنة.

فهي من حيث المساحة الحقيقية للخضروات تفوق الجيزة بنسبة ١٠: ٨ تقريبا، وتكاد تعادل القليوبية مرتين والمنوفية أكثر من ثلاث مرات. وفي مساحة البطاطس ترجح كبراها المنوفية بنحو النصف. أما في المقات فإنها تكتسح بلا حدود، فهي تعادل أكثر من ضعف محافظات القاهرة الثلاث مجتمعة، وتساوي كبراها الجيزة أكثر من ثلاثة الأمثال. بالمثل في الفواكه، فهي ترجح القليوبية نفسها بنسبة ١٠: ٧ تقريبا، وتعادل ضعف المنوفية وثلاثة أمثال الجيزة.

إن البحيرة هي أولى محافظات القطر في مساحة كل من الخضروات والبطاطس والمقات والفواكه على حدة أو كلها على الجملة. وبتحديد أكثر، فإنها تسهم بنحو ١٧,٤٪ من مساحة مصر عموما من الخضروات (مقابل ١٣,٤٪ للمحافظة الثانية الجيزة)، وبنحو ٢٩,٥٪ من البطاطس (مقابل ١٩,٨٪ للمحافظة الثانية المنوفية)، وبنحو ٣٠,٨٪ من المقات (مقابل ٨,٧٪ للمحافظة الثانية المنيا)، وأخيرا بحوالي ١٧,٦٪ من الفواكه (مقابل ١٣,١٪ للمحافظة الثانية القليوبية). إن البحيرة، أكثر من أي محافظة من محافظات العاصمة القاهرة، هي عاصمة القطر المجازية في المحاصيل البستانية.

قائمة الأولويات

في الخضروات

داخل هذا الموقع القيادي العام في المحاصيل البستانية، تقود المنطقة تلقائيا وبسهولة في عديد من الخطوط أو المحاصيل والأصناف الخاصة بعينها، نحو الدستة، نصفها من الخضروات ونصفها من الفواكه، هذا إن لم تحتكر بعضها احتكارا مطلقا أو شبه مطلق. فبالاضافة إلى وضعها القيادي في البطاطس، تأتي البحيرة الثانية في الطماطم بعد الشرقية وذلك

بنسبة ١٣,٩٪ من المساحة القومية. وكل من البسلة الجافة والفاصوليا الجافة واللوبيا الجافة هي محاصيل البحيرة وحدها ودون سواها بنسبة ١٠٠٪ تقريبا. بالمثل الخرشوف وإن شاركت فيه الاسكندرية بقدر. والفول الرومي، بالمقلوب، سكندري أولا ثم بحيري بعد ذلك على الاطلاق.

وفي كثير من أصناف الخضر الأخرى تأتي البحيرة الأولى أو الثانية أو الثالثة في القطر. فهي عادة الأولى في البطاطا والفلفل، وقد تنتزع المركز الثاني أو الثالث في الكوسة والباذنجان والكرنب.. الخ. أما في عائلة المقات فإن البحيرة تقود البلد في البطيخ بنسبة الثلث وزيادة (٣٨,٦٪ من المساحة القومية). وبالمثل في الخيار (١٩,٦٪). وإذا كانت المنطقة لا تظهر في الشمام، فإنها والبحيرة تظل عاصمة المقات عموما نظرا لأن للبطيخ السواد الأعظم من مساحته.

في الفواكه

أما في سائر الفواكه، فللبحيرة أيضا بحكم المناخ الصدارة في كثير من فواكه البحر المتوسط التقليدية كالموالح والكروم والتين والزيتون، فضلا عن المعتدلة الباردة كالكمثرى، بل وكذلك بعض المدارية كالجوافة. فهي تقود في البرتقال (٢١,٧٪ من المساحة القومية) متفوقة بذلك على القليوبية بكثير (١٧,٥٪). ولئن تخلفت المنطقة في اليوسفي والليمون، فإنها تظل، كما في حالة المقات، على القمة في الموالح عموماً وذلك بفضل طغيان البرتقال عليها مساحة.

في الكروم أيضا، تتصدر البحيرة (٢٠,٢٪)، بينما تحتكر المنطقة ثلث كروم مصر بإضافة الاسكندرية (١٢,٤٪)، ولا عجب فهي بؤرة تاريخية عريقة في الكروم منذ الكلاسيكية. التين أيضا سكندري كله تقريبا، بنسبة ٩٠,٥٪. وبين العنب والتين يقف الزيتون: الاسكندرية تقود بنسبة ٤٣,٧٪ من المساحة القومية، تكملها البحيرة بنسبة ١٢,١٪، وبذلك تحتكر المنطقة ٥٥,٨٪ أي أكثر من نصف مصر.

والمنطقة ختاما هي القائدة أيضا في الجوافة، بنسبة الثلث (٣٢,٧٪: منها ١٦,٦٪ للبحيرة، ١٦,١٪ للاسكندرية). وأخيرا وإلى حد أبعد أو

أبعد حد تسود البحيرة في الكمثرى بنحو ثلثي البلد، أو ٦٥,٨٪.

منطقة شرق الدلتا

المحافظة	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكه	المجموع الكلي		
					بالفدان	م ح ل	م ل ق
الشرقية	٧٨,٩٣٥	٥٥٩	١١,٢١٧	٣٣,٠٩٤	١٢٣,٨٠٥	٩,٤	١٠,٦
الدقهلية	٣٧,٢٢٠	٥٤٩٧	٧,٣١٢	١١,٨٦٩	٦١,٨٩٨	٤,٧	٥,٣
الاسماعيلية	٧,٨٧٥	١١	٨,٨٥٦	٦,٧٦٨	٢٣,٥١٠	٢٣,٢	٢,٠
المجموع	١٢٤,٠٣٠	٦٠٦٧	٢٧,٣٨٥	٥١,٧٣١	٢٠٩,٢١٣	٧,٧	١٧,٩

التركيب والوزن

تجمع المحافظات الثلاث الشرقية والدقهلية والاسماعيلية. ورغم أن نسبة مساحة الخضروات من المساحة المحصولية لمحافظة السويس المتاخمة (والمشابهة إيكولوجيا وبيئيا للاسماعيلية) ترتفع إلى أعلى سجل لها في مصر جميعا، نحو الربع أو بالضبط ٢٤,٧٪، كما تبلغ نسبة مساحة الفواكه معدلها في البحيرة أو حتى الجيزة تقريبا، فإن نسبة مساهمتها في مساحة مصر في المحاصيل البستانية عموما شديدة الانخفاض لشدة ضآلة مساحتها المحصولية، بحيث يستحسن ألا تضمن كجزء من المنطقة. وعلى أية حال، فالمنطقة ليست شرق الدلتا عامة بقدر ما هي شرق شرق الدلتا أو أقصى شرق الدلتا على التخوم شبه الصحراوية أو الحدود المشتركة بين المحافظات الثلاث. وشكلها بهذا متميع متمدد نوعا بالقياس إلى المنطقتين السابقتين، إلا أنه بعامة شريطي متطاول متعرج كالزاوية.

في مجموعها تكرس المنطقة أكثر من خمس مليون فدان أو مائتي ألف للخضروات والفواكه، إن لم تزد عن ٧,٧٪ من مساحتها المحصولية فإنها تمثل نحو ١٨٪ من مساحة الخضر والفواكه بمصر كلها. ووزنها بهذا يناهز ثلثي منطقة الاسكندرية الكبرى. ومن هنا فإنها تغذي وتموّن ثلاث

مناطق: استهلاكها المحلي هي نفسها، فمنطقة القنال المُدنية، ثم منطقة القاهرة الكبرى فوق الجميع. وأخيرا فإن المنطقة تأتي وسطا بين منطقتي القاهرة والاسكندرية من حيث الميزان البستاني، فنسبته بها نحو ٦٠,٨٪. فالتأكيد على الفواكه واضح، غير أنه أوضح على المقات بالذات، بينما تتواضع نسبة البطاطس بين الخضروات بصورة قاطعة.

الشرقية

الشرقية هي قاعدة الارتكاز ومركز الثقل، ثمن مليون فدان أو نحو عشر مساحتها المحصولية مكرس للمحاصيل البستانية (٩,٤٪)، تمثل في الوقت نفسه عشر مساحة مصر من هذه المحاصيل (١٠,٦٪) ونحو ستة أعشار مساحة منطقة شرق الدلتا البستانية. أبرز خصائصها أنها أولا خضروات بلا بطاطس تقريبا، ثم ثانيا فواكه يبرز فيها المقات مساحة. نسبة الفواكه إلى الخضروات عالية ، نحو ٥٥,٧٪ أي أكثر من النصف، ونسبة المقات إلى الفواكه ١:٣ تقريبا. وهي في هذا تكاد تكون وسطا بين محافظتي المنطقة الأخريين الدقهلية والاسماعيلية. وهي بهذا أيضا تقدم نحو ثمن خضر وفاكهة مصر عموما، ونصف ذلك من المقات.

شهرة الشرقية بالمانجو، بعد، غنية عن الذكر، وهي تضعها بجدارة على رأس محافظات مصر في إنتاجها، بنسبة ٢٩,٩٪ من مساحتها. ولكن الشرقية تبْرز أو تبّرز أيضا في أكثر من فاكهة أخرى. فهي الثانية في الليمون بعد الفيوم، بنسبة ٢٨,١٪ من المساحة، وكذلك في اليوسفي بعد القليوبية، بنسبة ١٣,٦٪. ثم هي أخيرا الثالثة في البرتقال، بنسبة ١٤,٨٪.

الدقهلية

بنحو نصف المساحة الحقيقية المخصصة للمحاصيل البستانية، وكذلك بنحو نصف نسبتها من مساحة المحافظة المحصولية (٤,٧٪) ومن مساحة مصر البستانية أيضاً (٥,٣٪ أو جزء من عشرين جزءاً)، الدقهلية هي تقريبا نصف الشرقية بستانياً. غير أنها أكثر محافظات المنطقة توجها نحو الخضروات وأقلها نحو الفواكه. فالميزان البستاني يبلغ ٤٤,٩٪.

وأبرز ملامحها في الخضروات أنها أرض البطاطس الوحيدة في المنطقة كلها (نحو ٥,٥٠٠ فدان)، وفي الفواكه ارتفاع نسبة المقات (٧,٣١٢ فدانا مقات مقابل ١١,٨٦٩ لسائر الفواكه). وفيما عدا هذا فإن الدقهلية محافظة الخوخ الأولى بمصر، نحو نصف مساحته القومية (٤٦,٢٪)، كما أنها الرابعة في الموز.

الاسماعيلية

الاسماعيلية صغرى وحدات المنطقة مساحة عامة ومساحة محصولية، إلا أنها بالتأكيد أشدها تخصصا وأكثرها تفردا. مجمل مساحة المحاصيل البستانية بها أقل من نصف الدقهلية، إن تكن لا تعدو واحدا على خمسين من المساحة القومية (٢٪) فإنها تعد تقريبا ربع مساحتها المحصولية هي نفسها (٢٣,٢٪)، وهي نسبة لا تفوقها محافظة إلا الاسكندرية .

على أن أصالة الاسماعيلية إنما تكمن في توجيهها الفاكهي بالدقة. فهي أولا تأتي على رأس تلك الفئة القليلة من محافظاتنا التي تفوق فيها مساحة الفواكه مساحة الخضروات، بل وتفوقها إلى حد القلب أو الانقلاب الكامل. فالميزان البستاني بها هو أعلى ما في مصر قاطبة، ١٩٧,٧٪، تعادل ٣ أمثال المعدل القومي وزيادة ونحو ٥ أمثال الحد الأدنى وهو دمياط. وبصيغة أخرى فإن الفواكه ضعف الخضروات مساحة، في حين أنها في أغلب مناطق المحاصيل البستانية بمصر تدور حول النصف.

أرض الجناين والمقات

وعلى جانب الخضروات، إذا ضيقنا البؤرة، فإنها حرفياً أرض بلا بطاطس. إنها بحق إذن «أرض الجناين»، كما تسمى هناك محلياً، حتى طبعت اللاندسكيب نفسه بطابعها البستاني الشجري الذي يكاد يشبه طابع الأدغال (ذلك اللاندسكيب الذي لعب دوراً لا ينسى كغطاء أو تمويه للعدو الإسرائيلي في عملية الثغرة الشهيرة بالدفرسوار).

ليس هذا فحسب. وإنما الاسماعيلية، ثانيا، هي المحافظة الوحيدة بين منتجي المقات التي ترجح فيها مساحة المقات مساحة سائر الفواكه.

فلئن كانت البحيرة مثلا تتفوق خارج كل مقارنة في المساحة المطلقة، فإن قصارى المقات بها أن تساوى مع سائر الفواكه تقريبا. أما هنا في الاسماعيلية، على ضآلة مساحتها المطلقة، فإن مساحة المقات لا تتفوق كلية على سائر الفواكه فحسب ولكن أيضا على مساحة الخضروات ذاتها، أو على الترتيب: ٨٨٥٦ فدانا مقابل ٦٧٧٨ مقابل ٧٨٧٥. إن المقات هو أكبر محصول منفرد بين محاصيل الاسماعيلية البستانية.

من الغريب، مع ذلك، أو لعله ليس غريبا تماما، أن الاسماعيلية لا تكاد تظهر في قائمة أولويات المحافظات أو المحاصيل المختلفة رغم توجهها أو تخصصها هذا الطاغي. فهي تظهر على قائمة المانجو فقط كالثانية بعد الشرقية بنحو ١٦,٢٪ من مساحتها القومية. لكنها هي ضآلة الرقعة المزروعة كلها أصلا والمساحة البستانية بالتالي - مسألة كم يعنى. على أن الاسماعيلية إنما تعوض أو تتفوق بالكيف - راجع مثلا الشمام «الاسماعيلاوي» الشهير.

المناطق المنفردة

الفيوم

بفضل تنوع وجودة تربتها جزئيا وظروف الري الدائم بها مع تنوع سطحها وتضاريسها ومناخها، كان للفيوم شهرة تاريخية عريقة في الخضر والفاكهة، الفاكهة على الأخص، وكانت إلى جانب القليوبية تعد دائما «حديقة مصر». واليوم تعد الفيوم من مناطق الدرجة الأولى في المحاصيل البستانية بلا ريب، فهي مثلا تفوق الدقهلية في كل شيء تقريبا من الناحية البستانية. وإنما تجيء هنا لانفصالها الواضح جغرافيا عن أي مجمع بستاني مركب، رغم شدة ارتباطها تسويقيا بالقاهرة الكبرى ورغم شدة قربها من نويات الصعيد الثانوية ابتداء من بني سويف حتى أسيوط.

وهي كبرى المناطق المنفصلة في الصعيد، وتكاد تكون نصف الجيزة بستانيا في كل النواحي. فهي تخصص نحو ٦٢ ألف فدان للمحاصيل البستانية، تمثل ١٠,٥٪ من مساحة محافظتها المحصولية، ٥,٣٪ من مساحتها القومية. الميزان البستاني ٦٧,٣٪ أي نحو الثلثين، وهي نسبة لا

بأس بها تتفق وشهرة الفيوم كحديقة مصر منذ القدم. وفي الخضر لا تعرف الفيوم البطاطس، ولكن تتعدد بها الأصناف الأخرى، ولو أن أعلى مساهمتها وهي في الطماطم التي تزرعها الآن على الأسلاك لا تعدو عشر مساحتها القومية. أما في الفواكه فإن نسبة المقات إلى سائر الأنواع تصل إلى نحو ٦٠٪، وجل مساحته من البطيخ وحده.

وفيما عدا ذلك تأتي الفيوم الأولى في القطر في المشمش بثلثي مساحته (٦٦,٢٪). ثم تأتي الثانية في الليمون بعد الشرقية بنحو ثلث مساحته (٣٢,٧٪). وهي بالمثل الثانية في الزيتون بعد الاسكندرية وذلك بخمسيْ مساحته (٤٠,٣٪). غير أنها تتخلف في العنب إلى المرتبة الرابعة بعد المنيا (٧,٧٪). هذا على الرغم من شهرتها التاريخية إبان ومنذ الكلاسيكية كند لمنطقة الاسكندرية في كلتا الفاكهتين المتوسطتيتين الزيتون والعنب. وفي ذيل القائمة فإنها تسهم بنحو عشر مساحة التفاح بمصر.

الغربية

لا تقل الغربية عن الفيوم، إن لم تزد، في المحاصيل البستانية، وإن كانت أقل شهرة وتركزا، ربما لأنها للاكتفاء المحلي أكثر منها للتوريد الاقليمي. فمساحتها بها كالفيوم ٦٢ ألف فدان، تمثل كالفيوم أيضا ٥,٣٪ من المساحة القومية، وإن جاءت أقل نوعاً في نسبتها إلى مساحة المحافظة المحصولية - ٧,٤٪ مقابل ١٠,٥٪ - نظراً فقط لأن المساحة الأخيرة أكبر. إلا أن اقتصاد الغربية البستاني تقليدي أكثر، ففيه تنصف المساحة بالتساوي تقريباً بين عائلتي الخضر والفاكهة، فالميزان البستاني بها ٥١,٤٪.

غير أن الفارق الأساسي بين المحافظتين إنما هو البطاطس والمقات. فبينما الفيوم أرض بلا بطاطس، ترتفع نسبة هذا المحصول في الغربية إلى خمس مساحة محاصيلها البستانية تمثل ثمن مساحته القومية (١٢,٩٪)، بحيث توشك أن تعادل نصف سائر الخضروات بالمحافظة، مما يخفض أيضا مساحة هذه الأخيرة في الثانية عنها في الأولى. وعلى العكس لا تزيد مساحة المقات في الغربية عن نصفها في الفيوم.

لا ينتظر أن تقود الغربية في كثير من المحاصيل البستانية، ومع ذلك فسجلها لا بأس به. فهي في الخضروات رابعة البطاطس بعد الجيزة (١٢,٩٪). ثم هي الخامسة في كل من البرتقال (٧,٢٪) والبرقوق (٥٪). ثم هي تصاعديا الثانية في كل من الخوخ والكمثرى: الخوخ كثانية قوية للدقهلية (١٩,٥٪)، ولكن الكمثرى كثانية ضعيفة جدا للبحيرة (٨,٥٪). غير أنها تتوج سجلها بانتزاع الأولوية في التفاح بنسبة الخمسين (٤٢,٣٪)، بل وبقوة حيث تفوق ضعف ثانيتها الجيزة بكثير.

كفر الشيخ

كفر الشيخ أكثر نوعا من نصف الغربية في المحاصيل البستانية سواء مساحة حقيقية أو نسبية. فمساحتها ٣٧,٧٧٥ فدانا تشكل ٣,٨٪ من مساحة المحافظة المحصولية، ٣,٢٪ من مساحة مصر البستانية. الخضر ضعف الفاكهة مساحة بالتقريب حيث بلغ الميزان البستاني ٥١٪ بالضبط (٢٥,٠٣٠ فداناً مقابل ١٢,٧٤٥ على الترتيب). ثم هي خلو عمليا من البطاطس. لكن اللافت أن المقات وحده ضعف سائر الفواكه وزيادة (٨٦٦٨ فدانا مقابل ٤٠٧٧ على الترتيب)، وبذلك يعادل نحو ربع مجموع مساحتها البستانية (٢٣٪).

دمياط

بمساحتها البستانية المحدودة، ٢٤,٥٣٥ فدانا، قد تبدو دمياط نوية متواضعة للغاية، حيث لا تعدو ٢,١٪ من مساحة مصر البستانية. غير أنها في هذا وذاك ترجح بالفعل محافظة كالاسماعيلية، كما تعادل عشر مساحة محافظتها المحصولية هي نفسها (١٠,٤٪)، وإن جاءت في هذا دون نصف الاسماعيلية بقليل.

على أن أبرز ما تتصف به دمياط إنما هو يقينا ميزانها البستاني، فهو أدنى ما في مصر إطلاقا، ٢٢,١٪، أي أقل من نصف المعدل القومي ونحو عشر الحد الأقصى في الاسماعيلية. ذلك أن الخضر وحدها تستحوذ على نحو ٨٠٪ من كل مساحة المحافظة البستانية، لا شك لإشباع الحاجة الأولية لسكان مدينتها النشطة الكثيفة والسائدة، بينما تتوارى أو تتواضع

الفاكهة إلى ما دون الخمس. وفي هذا تبدو دمياط أقرب ما تكون شبها بوضع السويس التي تليها في الميزان البستاني.

وعلى ضآلة مساحة الفواكه، تكرس دمياط ثلثيها تقريباً للجوافة بالذات، بتوجيه التربة لا شك. ولذا تبدو إنجازة غير متوقعة في النهاية أن تظهر دمياط على قائمة الأولويات القومية حيث تقود البلد في الجوافة بسهولة بنسبة الخمس (٢١,٥٪).

المنيا

إذا انتقلنا إلى الصعيد، فإن المنيا هي أبرز مراكزه خارج الجيزة والفيوم. مساحتها البستانية ٥١,٥١٠ أفدنة، تمثل ٦,٣٪ من مساحة المحافظة المحصولية، ٤,٤٪ من مساحة مصر البستانية. وهي بذلك في مستوى محافظة الاسكندرية تقريبا. أبرز ما فيها تفوق الفواكه على الخضروات تفوقاً مطلقاً وساحقا، فالميزان البستاني بها ١٢٣,١٪، وهو من أعلى ما بمصر (٢٨,٤٤٣ فدانا مقابل ٢٣,٠٦٧). ثم هناك تفوق المقات على سائر الفواكه نوعا (١٤,٤٣٣ فدانا مقابل ١٤,٠١٠ على الترتيب). وفي الأخيرة يسود العنب تماما حيث تبلغ مساحته ١٠,٢٣١ فدانا.

المنيا إذن منطقة فواكه أولا ثم خضر ثانيا، وفي الفواكه منطقة مقات أولا ثم كروم ثانيا. وهذا يشير إلى أن المنيا تعمل كبؤرة تصدير ثانوية إلى بعض محافظات الصعيد الأخرى.

والطريف بعد هذا أنها لا تختفي تماما من قائمة الأولويات. فلئن كانت ثالثة ضعيفة جدا في الرمان بعد أسيوط وسوهاج (٥,٦٪)، فإنها بما يشبه المتناقضة الجغرافية تنتزع الأولوية في مصر في العنب بنحو ربع مساحته (٢٤,٢٪ مقابل ٢٠,٢٪ لثانيتها البحيرة).

بني سويف

على جانب المنيا من الشمال تلي بني سويف كنوية أصغر، بنحو ٣٦,٢٧٧ فدانا، تمثل ٧٪ من مساحة المحافظة المحصولية، ٣,١٪ من مساحة مصر البستانية. أي أنها في مستوى كفر الشيخ تقريبا. وتركيبها

البستاني تقليدي، فالميزان البستاني منخفض، ٥٤,٨٪ (١٦,٣٧١ فدانا مقابل ٢٩,٩٠٦). والخضر وحدها ودون البطاطس تعادل نصف المساحة البستانية كلها.

أسيوط

وعلى الجانب الآخر من المنيا تأتي أسيوط كنوية صغيرة أخرى. فمساحتها البستانية ٣٠,٧١٥ فداناً، تمثل ٥,١٪ من مساحة المحافظة المحصولية، ٢,٦٪ من مساحة مصر البستانية. غير أن الميزان البستاني بها تطغى فيه الفواكه، فنسبته ١١٠,٢٪ (١٦,٠٩٣ فدانا مقابل ١٤,٦٢٢). وعلى عكس بني سويف أيضا، فهي بلا بطاطس أولا، ومقاتها متواضع للغاية ثانيا.

وكالمنيا، تسجل أسيوط بعض نقط في قائمة الأولويات. فهي الخامسة في كلا النقيضين التفاح (٩,١٪) والموز (٨,١٪)، ولكنها الأولى على الاطلاق وإلى حد الاحتكار في الرمان، بنحو ثلثي مساحته القومية (٦٢,٧٪).

المراجع العربية

١ - وزارة الزراعة، الاقتصاد الزراعي، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٨، جزءان.

٢ - وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع، ١٩٥٤، ١٩٥٨.

٣ - جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، القاهرة، ١٩٨١، ج ٢، ج ٣ سنة ١٩٨٣.

٤ - جمال الدين الدناصوري، في: دراسات في جغرافية مصر، القاهرة، ١٩٥٧.

٥ - محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧.

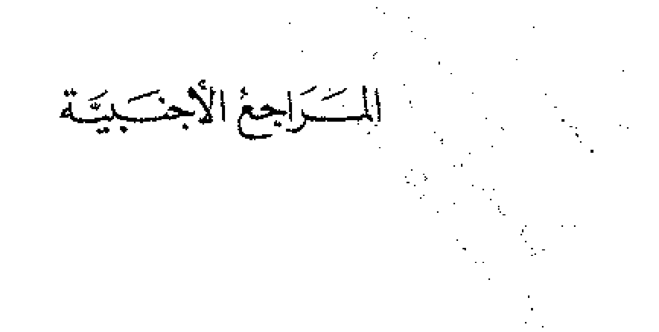
٦ - عبد الله زين العابدين، محمود فهمي الكاتب، الزراعة في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.

٧ - علي الجريتلي، خمس وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٧، القاهرة، ١٩٧٧.

٨ - روبرت مابرو، الاقتصاد المصري، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مترجم، القاهرة، ١٩٧٦.

٩ - محمد فاتح عقيل، «بعض الظاهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩.

١٠ - محمد محمود الديب، تصنيع مصر، ٥٢ - ١٩٧٢، القاهرة، ١٩٨٠.



المـراجع الأجنبية

1 - H. K. Selim, *Twenty years of agricultural development in Egypt,* Cairo, 1940.

2 - I. A. Farid, *Introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems of the country,* Ph. D. thesis, London Univ., 1937 (typescript).

3 - A. E. Crouchley, *Economic development of modern Egypt,* Lond., 1938.

4 - Charles Issawi, *Egypt at mid - century,* Lond., 1954.

5 - G. H. Thomas, *Changing values in Egyptian agriculture,* M. A. thesis, London Univ., 1939 (typescript).

6 - J. Lozach, *Délta du Nil,* Le Caire, 1935.

7 - H. Lorin, *l'Egypte d'aujourd'hui,* Le Caire, 1927.

8 - G. Hamdan, *Evolution of irrigation agriculture in Egypt, in: A history of land use in arid regions,* ed. L. Dudley Stamp, Unesco., Paris, 1961.

9 - J. Anhoury, *«Grandes lignes de l'economie agricole de l'Egypte»,* Egypte contemporaine, vol. XXXII, no. 199, Mai 1944.

10 - Lawrence Balls, *Cotton growing weather in Egypt,* Cairo, 1938.

11 - J. Mazuel, *Le sucre en Egypte, étude de géographie historique et économique,* Le Caire, 1937.

12 - Société d'entreprises commerciales, *Culture du coton en Egypte,* Le Caire, 1950.

13 - ------, *Le riz dans l'économie égyptienne,* Le Caire, 1949.

14 - A. F. Weheiba, *«Rice culture in Egypt»,* Bulletin de la société de géographie d'Egypte, 1967.

15 - M. Jungfleisch, *«Cultiverons - nous le soja en Egypte?»,*

Egypte contemporaine, Janv. 1914.
16 - D. Faucher, *Géographie agraire*, Paris, 1949.
17 - E. R. J. Owen, *Cotton and the Egyptian economy*, Oxford, 1969.
18 - C. H. Brown, *Egyptian Cotton*, Lond., 1953.
19 - J. Besançon, *L'homme et le Nil*, Paris, 1957.
20 - R. Dumont, *Les problèmes agraires de la RAU, politique etrangère*, 2, 1968.
21 - P.Fromont, *l'agriculture égyptienne et ses problèmes*, Paris, 1953 - 4.
22 - C. Warren, *The high Aswan dam and new trends in agriculture, Foreign agriculture*, 7, 1969.
23 - G. Hamdan, *Population of the Nile mid - delta, past and present*, Ph. D. thesis, Reading Univ., 1953, vol. 2. (typescript).
24 - N. Nasr, *«Markaz Qalioub... land use etc...»*, Bulletin de la société de géographie d' Egypte, 1967.

مطابع الشروق

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN